جامعة قطر

كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية

إمكانات الحوار الحضاري في مواجهة مخاطر اغتراب الأسرة الخليجية: دراسة وصفية استشرافية

إعداد

أميرة محمد العجمي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلّبات

كليّة الشريعة والدراسات الإسلامية

للحصول على درجة الماجستير في

الأديان وحوار الحضارات

[يونيو] 2024م/1445هـ

©2024. أميرة محمد العجمي. جميع الحقوق محفوظة.

لجنة المناقشة

استُعرضت الرسالة المقدّمة من الطالب/ة أميرة محمد العجمي بتاريخ ١٦/مايو/٢٠٢٤، وَوُفِق عليها كما هو آتٍ:

نحن أعضاء اللجنة المذكورة أدناه، وافقنا على قبول رسالة الطالب المذكور اسمه أعلاه .وحسب معلومات اللجنة فإن هذه الرسالة تتوافق مع متطلبات جامعة قطر، ونحن نوافق على أن تكون جزءًا من امتحان الطالب.

الاسم د. أبوبكر محمد أحمد إبراهيم

المشرف على الرسالة

الاسم د.عزيز البطيوي

مناقشاً داخلياً

الاسم د. علي العشي

مناقشاً داخلياً

الاسم أ.د عائشة المناعي

مناقشاً خارجياً

تمّت الموافقة:

الدكتور إبراهيم عبد الله الأنصاري، عميد كلّيّة الشريعة والدراسات الإسلامية

المُلخَّص

أميرة محمد العجمي، ماجستير في [الأديان وحوار الحضارات]:

[يونيو] 2024.

العنوان: إمكانات الحوار الحضاري في مواجهة مخاطر اغتراب الأسرة الخليجية: دراسة وصفية استشرافية.

المشرف على الرسالة: أبوبكر محمد أحمد إبراهيم.

هدفت الدراسة إلى رصد المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية من منظور تقارير مراكز الأبحاث المتخصصة ومؤسسات الأسرة، وتحليل اتجاهات البحث بمؤسسات الأسرة بدول الخليج في مجال مخاطر الأسرة وظاهرة اغترابها عن مرجعيتها القيمية، واستكشاف معالم الاستجابة الحضارية للتحديات الوجودية التي تواجهها الأسرة الخليجية على المستويين المفاهيمي (التصورات) والسلوكي (الممارسات)، وقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي المقارن وتحليل النصوص.

وأشارت النتائج إلى أن الحوار الحضاري، المستند إلى قيم الدين وموروثات الأمة في التشريع، يساعد في تقدير القيم والتقاليد الأسرية، مما يعزز الانتماء ويقلل من شعور الاغتراب، كما تبين أن الحوار الحضاري يمكن أن يكون له الأثر في سد هذه الفجوة من خلال تشجيع التواصل والفهم المتبادل بين الأمم المختلفة في ثقافتها ومعتقداتها، وبين الأجيال في الأمة الواحدة، بين كبار السن الذين تشبعوا بالتقاليد، والشباب الذين تدربوا على الثقافة الحديثة؛ يسهم حوار الأجيال في تقوية الروابط الأسرية، في حين تساعد مراكز الأبحاث المتخصصة في الأسرة في تطوير مهارات الحوار والتواصل مع العالم، وتعزز الوعي بالمشكلات التي تواجه الأسر وطرق معالجتها.

Abstract

The Potential of Civilizational Dialogue in Addressing the Risks of Alienation in Gulf Families: A Descriptive, Forward-looking Study

The results indicated that civilizational dialogue, based on the values of religion and the nation's heritage in legislation, aids in the appreciation of family values and traditions. This, in turn, enhances a sense of belonging and reduces feelings of alienation. It was also found that civilizational dialogue could play a significant role in bridging this gap by encouraging communication and mutual understanding among nations with diverse cultures and beliefs, as well as between generations within the same nation, from the elderly steeped in tradition to the youth educated in modern culture. The dialogue between generations contributes to strengthening family bonds, while specialized family research centers help in developing skills for dialogue and communication with the world, and enhance awareness of the challenges facing families and ways to address them.

The findings indicate that civilizational dialogue, grounded in the values of religion and the legislative traditions of the nation, aids in valuing family traditions and values, thereby enhancing a sense of belonging and reducing feelings of estrangement. Moreover, civilizational dialogue has been shown to play a crucial role in bridging gaps by fostering communication and mutual understanding among nations with different cultures and beliefs, and between generations within the same nation, from the elderly steeped in tradition to the youth educated in modern culture. Intergenerational dialogue contributes to strengthening family ties, while specialized family research centers assist in developing dialogue and communication skills with the world, and in enhancing awareness of the issues families face and the methods for addressing them.

شكر وتقدير

أولاً وأخيراً، الشكر لله عز وجل أن وفقني لإنجاز هذه الرسالة، كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجامعة قطر على دعمها المستمر. وأود أن أعرب عن بالغ امتناني وتقديري لمشرفي الفاضل على الرسالة، الدكتور أبوبكر محمد أحمد إبراهيم لما قدمه من دعم لا يتزعزع، وإرشاد مستمر، وصبر غير محدود طوال مسيرة هذا البحث. كانت خبرة الدكتور وتعليقاته الثاقبة ذات قيمة لا تقدر بثمن في تشكيل اتجاه هذا العمل وجودته. لقد شجعتني توجيهاته البناءة على تخطي التحديات والسعي نحو التميز. فله مني جزيل الشكر والثناء على إشرافه، فقد كان مرشدًا ملهمًا ومتميزًا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين، على ما أبدوه من نصح علمي ومناقشات لهذا البحث. فلهم مني خير الجزاء...

أميرة محمد العجمي

الإهداء

إلى معلمتي الأولى
من حلمت أن تراني في مثل هذا اليوم
إلى من زرعت في نفسي حب العلم والتميز
إلى العالية الشامخة دائماً " أمي "
وإلى من استمديت منه قوتي واعتزازي بذاتي
إلى ينبوع العطاء المتفاني مدى العمر
إلى من علمني الشجاعه والعزم في كل الأمور
الداعم الأول، عزي وسندي وفخري " أبي "
إلى أختي الكريمة الحبيبة الدانه
إلى عكازي، اخي الذي شددت به عضدي خالد
إلى كل اشقائي الكرام تركي، سعد، مانع، حسام ونواف
إلى بذرة الفؤاد،، وأمل الغد،، الدافع الأكبر الذي منحني قوة الاستمرار والاجتهاد
الذي أسقاني الصلابة في مواجة التحديات
إلى حبيبي وقرة عيني ابني تميم
إلى كل أحبتي وصديقاتي
إلى كل من علمني حرفاً
إلى كل من ساندني حتى هذا اليوم
إلى السائلين، الباحثين

أهدي هذا النجاح
وأهدي هذه الدراسة ،، لعلها تكون نافذة نافعة للجميع.

أميرة بنت محمد العجمي

فهرس المحتويات

شكر وتقدير ..... د

الإهداء ..... ه

قائمة الجداول.....ح

التمهيد 1

1. فكرة البحث: 1

2. إشكالية البحث وأسئلته: 2

3. أهمية البحث:.....2

4. أهداف البحث:.....3

5. فرضية البحث: 3

6. حدود البحث:.....4

7. الدراسات السابقة.....4

8. منهج البحث:.....7

9. التعريفات الإجرائية:.....7

الفصل الأول: المقاربات الأهلية/المجتمعية لظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية 10

المبحث الأول: اتجاهات المرجعيات الفكرية للأدبيات الخليجية عن الأسرة: 10

المبحث الثاني: موقف الأدبيات الخليجية من المواثيق الدولية ذات الصلة بالأسرة..... 23

المبحث الثالث: موقف المواثيق الوطنية في كل من (قطر، الكويت، عمان) من التشريعات الدولية ذات الصلة بالأسرة 34
المبحث الرابع: آفاق الحوار المجتمعي الخليجي حول ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية..... 36
الفصل الثاني: ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية والسياسات الرسمية للحد منها 38
المبحث الأول: أهم المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية: 39
المبحث الثاني: نماذج من السياسات الخليجية الرسمية للحد من ظاهرة اغتراب الأسرة 40
الفصل الثالث: الأسرة والمجتمع والدولة: مستقبل الشراكة المجتمعية حول قضايا الأسرة..... 72
المقدمة (النظريات الاجتماعية)..... 74
المبحث الأول: حوارات التشريع والثقافة على المستوى القطري 77
المبحث الثاني: التشريع والثقافة الأسرية في المنظور الخليجي 95
المبحث الثالث: التشريع والثقافة وتحدي المواثيق الدولية..... 102
الخاتمة..... 109
النتائج..... 109
التوصيات: 112
قائمة المصادر والمراجع..... 113

قائمة الجداول

الجدول رقم 1 المؤسسات القطرية التي تُعنى بالأسرة: فلسفتها ونطاق خدماتها... 44

الجدول رقم 2 المؤسسات التي تعنى بالأسرة في دولة الكويت ونطاق خدماتها... 50

الجدول رقم 3 مؤسسات الأسرة العمانية ونطاق خدماتها..... 53

التمهيد

1. فكرة البحث:

لم تعد البحوث والدراسات في مجال الأسرة يضطلع بها الأفراد من الباحثين فحسب، فقد تنامت في العقود الأخيرة ظاهرة انتظام العديد من المؤسسات الحكومية الرسمية والمؤسسات الأهلية في مثل هذا النوع من البحث العلمي؛ وحظيت دول الخليج بنصيب وافر من هذه المؤسسات تشجيعاً للبحث في قضايا التماسك الأسري وحماية الأسرة ومؤسسة الزواج.

يمثل الاهتمام المؤسسي بقضايا الأسرة امتداداً للجهود الدولية ذات الصلة بتفعيل مواثيق الطفل والمرأة، والتفاعل البحثي مع ظاهرة العولمة من خلال دراسة أبعادها الثقافية والاتصالية والاقتصادية وترشيدها في السياقات المحلية، وقد تم رصد ذلك الاهتمام في بعض الدراسات الصادرة حديثاً وتحليلها من منظور ما تقدمه تلك المؤسسات من توفير للدعم العلمي والمالي واللوجستي لبحوث الأسرة، فضلاً عمّا تسهم به من تقنين لفرص استفادة المجتمع من تلك الجهود.

وقد عُنيت كثير من الدراسات في مجال الأسرة بالتركيز على الموقف من انعكاسات القيم الأممية للمرأة والطفل على الأسرة، ذلك أن الضغوط الأممية الهادفة إلى جعل المواثيق الدولية مرجعية عليا للتشريع في مختلف دول العالم أغفلت الاختلاف الثقافي الذي يشكل فيه الدين عاملاً حاسماً. وخطورة هذا التغافل أنه يهزم مبدأ احترام المواثيق الدولية لثقافات شعوب العالم وأديانه، ويضع الوكالات الأممية في تناقض بين ما تنادي به من احترام لحقوق الإنسان وما تمارسه من فرض أحادية تشريع على أرض الواقع، كما يضع شعوب الدول في مواجهة مع السلطات التشريعية في حال إقرار تشريعات لا يقرها الدين.

والحال كذلك، فإن هذه الدراسة تُعنى بالبحث في إمكانات انتظام حوار حضاري حول قضايا الأسرة يقلل من مخاطر اغتراب الأسرة الخليجية عن قيم المجتمع وخصوصيته الثقافية

2. إشكالية البحث وأسئلته:

يحاول الباحث الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن تطوير (منظور إدراكي) لأنماط حياتية للأسرة الخليجية تراعي الخصوصية الثقافية للمجتمع ولا تتصادم مع الالتزامات الأممية للدولة الخليجية في هذا الصدد؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ما أبرز المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية؟**
- **ما هي اتجاهات أدبيات مؤسسات البحث الخليجية تجاه ظاهرة اغتراب الأسرة عن مرجعيتها القيمية؟**
- **ما معالم الاستجابة الحضارية للتحديات الوجودية التي تواجهها الأسرة الخليجية على المستويين المفاهيمي (التصورات) والسلوكي (الممارسات)؟**

3. أهمية البحث:

ثمة عدة بحوث ودراسات عن الأسرة ومهدداتها، غير أنها في الغالب لم تتطرق للموضوع من زاوية التثاقف والحوار الحضاري على أسس منهجية واضحة، واكتفت إما بتبني مقاربات دولية لا تراعي خصوصية المجتمعات الخليجية أو برفض تلك المقاربات جملة ومن غير النظر في إمكانية الاستفادة مما هو صالح فيها ويمكن التعاطي معه في سياق الثقافة الخليجية، بمرجعيات عربية وإسلامية.

4. أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

- **رصد المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية من منظور تقارير مراكز الأبحاث المتخصصة ومؤسسات الأسرة.**
- **تحليل اتجاهات البحث بمؤسسات الأسرة بدول الخليج في مجال مخاطر الأسرة وظاهرة اغترابها عن مرجعيتها القيمية.**
- **استكشاف معالم الاستجابة الحضارية للتحديات الوجودية التي تواجهها الأسرة الخليجية على المستويين المفاهيمي (التصورات) والسلوكي (الممارسات).**

ومن المهم التأكيد على أن هذا البحث يكتسب أهميته من كونه يبحث في مدى إمكانية تطوير (منظور إدراكي–براديم) لأنماط حياتية للأسرة الخليجية تراعي الخصوصية الثقافية للمجتمع ولا تتصادم مع الالتزامات الأممية للدولة الخليجية، وهي إشكالية محورية لدى الباحثين في مجال الأسرة، حيث تتجاذبهم تصورات ومسلمات كثيراً ما تعيق التواصل والحوار البناء حول قضايا الأسرة ومنظومة قيمها وتشريعاتها مما أسهم بدوره في شطر المجتمع وضعف تماسكه الثقافي والقيمي، وتفكك الأسر تبعاً لذلك.

5. فرضية البحث:

وتتحدد فرضيات البحث في فرضيتين، هما:

- ثمة علاقة عكسية بين سياسات واستراتيجيات تقنين تطبيقات مواثيق الأسرة الأممية من جهة واغتراب الأسرة الخليجية من جهة أخرى.
- ثمة إمكانات للحوار الحضاري حول قضايا الأسرة من شأنه أن يحد من ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية عن مرجعيتها القيمية.

6. حدود البحث:

دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من أدبيات ووثائق مؤسسات الاسرة الخليجية في دولة قطر، ودولة الكويت، وسلطنة عمان.

7. الدراسات السابقة

اهتمت العديد من الدراسات بمؤسسات الأسرة الخليجية، وتناولت –من جهة– ما يتصل بالحد الممكن تطبيقيه من مواثيق الأسرة الأممية خليجياً، وتفسير ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية عن مرجعيتها القيمية من جهة أخرى؛ وأدناه نماذج لتلك الدراسات:

- دراسة (نايف الهاجري، وعبد الله الدوسري، 2021)، حيث هدفت إلى التعرف على أنواع العنف الأسري ضد المرأة والطفل من واقع التشريعات الجنائية في دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، ووصفت الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولتين لمواجهة العنف الأسري ضد المرأة والطفل لاسيما في فترة جائحة كورونا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، خلال عرضها وتحليلها ومقارنتها للأحكام والنصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع العنف الأسري ضد المرأة والطفل في ضوء الأنظمة الكويتية والأمريكية، وكانت من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن جرائم العنف الأسري زادت في الآونة الأخيرة بسبب الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وانتشار جائحة كورونا، واتخاذ كثير من الدول إجراءات وتدابير للحد من العنف الأسري من أجل حماية النساء والأطفال، وتم عمل القوانين والأنظمة، ورفضت دولة الكويت كل ما يتعلق بكافة أشكال وأنواع العنف، وخصصت له مواد تشريعية من أجل الالتزام بها.
- دراسة (كاميليا حلمي محمد، 2020) وهدفت إلى التعرف على المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، وتوضيح الاستراتيجيات والسياسات التي رسمتها المواثيق الدولية للمرأة والطفل لهدم

واستئصال الأسرة تحت مسمى حقوق الإنسان، وتوضيح الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة ومنظماتها لهدم الأسرة واستئصالها، وتوضيح الضغوط الدولية للتطبيق الكامل للمواثيق الدولية وتغيير القوانين والتشريعات الوطنية والأعراف والتقاليد، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع نشأة هيئة الأمم المتحدة ولجانها المعنية بالمرأة والطفل وحقوق الإنسان، والمنهج الاستقرائي التحليلي لاستقراء وتحليل أهم بنود الوثائق الدولية التي رسمت سياسات واستراتيجيات الأمم المتحدة لاستئصال الأسر. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: أن أهم المواثيق الدولية المنظمة لحقوق الإنسان والتي تطبق على الأسرة من مضامين واستراتيجيات وآليات تؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة واستئصالها بصورة كاملة، حيث تتخذ مسارين في هدم مؤسسة الأسرة، الأول صرف الشباب عن الزواج لمنع تكوين أسر جديدة، والثاني هدم الأسر القائمة من خلال استقواء المرأة واستغنائها الكلي والكامل عن الرجل من خلال إعادة رسم تلك الأدوار ودفع المرأة للعمل خارج المنزل.

- دراسة (إبراهيم الكعبي، 2013)، وهدفت إلى التعرف على العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، والتعرف على أسباب وأنواع العنف الموجه ضد الطفل والمرأة في ظل الظروف والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقيم السلوكية والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع القطري، والتوصل إلى استراتيجية مقترحة تسهم في مواجهة ظاهرة العنف الأسري وعلاجها، واستخدمت الدراسة المنهج العلمي بطريقة المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية بلغت 240 مفردة من الآباء والأمهات العاملين في بعض مؤسسات الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية في المجتمع القطري. وتوصلت الدراسة إلى أن الظروف والأوضاع الاجتماعية السائدة تحتاج إلى تفعيل الدور الذي يقوم به المتخصصون الاجتماعيون في مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تعمل في مجال الأسرة والطفولة، وأن العنف داخل الأسرة يتعلق بالعوامل

والمتغيرات التي تظهر في قصور أدوار الأب والأم ومسؤولياتهم تجاه الأبناء، وتتعلق بالتأثير السيئ لوسائل الإعلام وجماعات الأصدقاء وتدني الظروف الاقتصادية.

- أما دراسة (سليمان الغتامي، وريا المنذري، 2013)، فقد هدفت إلى تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، وتوضيح التحديات المعاصرة التي تواجهها الأسرة في الحفاظ على القيم الإسلامية منها الثورة العلمية، ووسائل الإعلام، والتفكك الأسري، وقد حاولت الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما مستوى متابعة أولياء الأمور لأبنائهم في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر أولياء الأمور، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الدراسة أداة الاستبانة في جمع البيانات من عينة عشوائية من أولياء الأمور مكونة من 200 فرد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: مجيء محور الاهتمام بالجوانب الدينية في المستوى الأول، ومجيء محور تعزيز العلاقات الاجتماعية لدى الأبناء في المستوى الأخير، فضلا عن أن الأمهات لديهن اهتمام أكثر من الآباء في تربية الأبناء ومتابعتهم، وأن أخطر أنواع الغزو الفكري الثقافي تقنين طمس الهوية والشخصية لدى الآبناء.
- بينما هدفت دراسة (حليم بركات، 2008) إلى توضيح طبيعة المجتمع العربي بهدف التعرف إلى مقوماته الأساسية، ومؤسساته، وتنظيمه الاجتماعي، وثقافته، وقضاياه، وتناقضاته، وتحوله، وقد اعتمدت الدراسة على تطبيق المنهج الاجتماعي التحليلي على عدد من المقولات المتداخلة، منها: أن المجتمع العربي يعاني من حالة اغتراب تتجلى في تبعيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي عجزه تجاه التحديات التاريخية، وفي تراوحه بين الخضوع والعزلة من جهة، والمواجهة من جهة أخرى، وفي قهر الإنسان وتعطيل إمكاناته وحرمانه من حقوقه الأساسية، وفي سيطرة المؤسسات والجماعات الوسطية على المجتمع

بالرغم من هيمنة الدولة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن النهوض بالمجتمع العربي يبدأ من تحقيق خمس غايات أساسية، وهي القضاء على التبعية والتخلف، وإلغاء الطبقية، وإنجاز الوحدة العربية، والتخلص من الاغتراب، وتحقيق الحرية والعدالة.

بالنظر إلى تلك النماذج من الدراسات السابقة، لاحظت أن بعضها تناولت قضايا المجتمع والأسرة العربية بشكل عام مثل دراسة (كاميليا حلمي محمد، 2020)، ودراسة (حليم بركات، 2008)، وهناك دراسات تناولت قضايا مجتمعية بعينها، مثل تناول دراسة (إبراهيم الكعبي، 2013) لظاهرة العنف الأسري في دولة قطر، ودراسة (نايف الهاجري، وعبد الله الدوسري، 2021) عن العنف الأسري في دولة الكويت، ودراسة (سليمان الغتامي، وريا المنذري، 2013) التي تناولت التحديات التي تواجه الأسرة.

8. منهج البحث:

تتبع الباحثة المنهج الوصفي الاستشرافي المقارن وتحليل النصوص، لدراسة وثائق وأدبيات مراكز أبحاث الأسرة في ثلاثة دول خليجية وتحليلها، وهي: دولة قطر، ودولة الكويت، وسلطنة عمان.

9. التعريفات الإجرائية:

- الاغتراب :يشير مفهوم الاغتراب إلى حالة من الانفصال والعزلة التي يمكن أن يشعر بها الفرد تجاه نفسه أو المجتمع، أو بيئته العملية، نتيجة لعدم القدرة على إيجاد معنى أو هدف، أو الشعور بالقوة الخارجية التي تتحكم في مصيره. [1]

[1] – أفنان أسامة جمل الليل، وهديل عبد الله أكرم، الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج6، ع23، مايو 2022، ص154.

- الأسرة :الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع، وتتكون من مجموعة من الأفراد مرتبطين بعلاقات دم أو زواج أو تبني، ويعيشون معًا تحت سقف واحد أو في إطار اجتماعي مشترك، ولها أثراً مهماً في التنشئة الاجتماعية للأفراد. [1]
- اغتراب الأسرة :هو مفهوم يصف الحالة التي يشعر فيها الأفراد داخل الأسرة بالانفصال أو العزلة عن بعضهم البعض، أو عن الوحدة الأسرية ككل، مما يؤدي إلى تدهور العلاقات الأسرية وضعف التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة. [2]
- الأسرة الخليجية :تشير إلى الوحدة الاجتماعية الأساسية في دول الخليج العربي، والتي تتميز بخصائص معينة تنبثق من العادات، التقاليد، والقيم الثقافية الخاصة بمنطقة الخليج. وهذه الأسر عادة ما تكون ممتدة وتضم أجيالًا متعددة تحت سقف واحد، وتحتفظ بترابط قوي بين أفرادها.
- الحوار الحضاري: [3]

الحوار :يعرف الحوار بأنه عملية تواصل بين فردين أو أكثر بهدف تبادل الأفكار والآراء والمعلومات بطريقة محترمة وبناءة. يسعى الحوار إلى تحقيق الفهم المتبادل وإيجاد أرضية مشتركة أو حلول للخلافات.

---

[1]- نبيل حليلو، الأسرة وعوامل نجاحها، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الاسرة، 9-10 أفريل 2013، ص1-2.

[2]- ناصري محمد الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، رسالة ماجستير، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد بن خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010، ص50.

[3]- سامر عبده عقروق، حوار الحضارات... مع من؟ ولمصلحة من؟، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، تشرين أول، 2009، ص1-3.

الحوار الحضاري :يشير إلى الحوار الذي يتم بين مختلف الحضارات والثقافات بهدف تعزيز الفهم المتبادل والاحترام بينها. يركز الحوار الحضاري على تبادل الخبرات والقيم والمعتقدات بشكل يثري كل الأطراف المشاركة ويعزز التعايش السلمي والتنوع الثقافي.

الفصل الأول: المقاربات الأهلية/المجتمعية لظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية

المبحث الأول: اتجاهات المرجعيات الفكرية للأدبيات الخليجية عن الأسرة:

تعد ظاهرة الاغتراب أحد الأسباب التي تهدد النسيج الاجتماعي للأسرة بشكل خاص، وللمجتمع بشكل عام، ولا شك أن الأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً تقع تحت مظلة التهديد والاضطراب عندما تعيش الاغتراب؛ فإنها تكون بصدد مشكلة معقدة في حال تفشت هذه الظاهرة في كيان الأسرة كلها أو في أحد أفرادها، فالاغتراب عن الأسرة يضعف دورها في التربية والتنشئة كما يضعف مقوماتها كعملية اجتماعية يفترض فيها القدرة على إشباع حاجات أفرادها وتنميتها[1].

وأظهرت العديد من الدراسات إلى تنوع استخدام مفهوم الاغتراب كنتيجة مصاحبة لاختلاف الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية التي اهتمت بتناول هذا المفهوم منذ أول استخدام فلسفي له في نظرية العقد الاجتماعي، إلا أن أول استخدام منهجي منظم لمصطلح الاغتراب جاء به هيجل في الفلسفة المثالية الألمانية في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وبداية القرن التاسع عشر الميلادي، فقد ميز هيجل بين أنواع الاغتراب على مستوى الشخصية والنظم الاجتماعية والثقافية، وأثار قضية جوهرية وهي أن اغتراب الشخصية يكمن في الصدام بين ما هو ذاتي وما هو واقعي،

[1] – أفنان أسامة جمل الليل، وهديل عبد الله أكرم، الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، ص155

أي هو صراع من أجل إثبات الذات أو الحصول على اعتراف الآخر بـ (الأنا) دون أن يكون في وسع (الأنا) إنكار حق الآخر في الوجود والبقاء [1].

ويعتبر كارل ماركس أول من تناول الاغتراب باعتباره ظاهرة اجتماعية اقتصادية سواء من حيث نشأتها أو تطورها، بوصفه مفهوماً علمانياً مادياً، فقد اهتم ماركس في دراسته للمجتمع بالواقعية والشمولية، وأن الانسان أهم محور بالذات في العمليات الاقتصادية، ويرى ماركس إن الاغتراب الذي يصاحب العمليات الإنتاجية يكون من أربعة زوايا وهي: اغتراب العامل عن ناتج عمله، واغتراب العامل عن عمله، واغتراب العامل عن نفسه، واغتراب العامل عن الآخرين [2].

ومن هذا المنطلق ركز ماركس على الاغتراب بوصفه ظاهرة تاريخية تتعلق بوجود الإنسان في العالم، حيث إن مصدر الاغتراب عنده هو الانسان وليس التكنولوجيا، فالإنسان هو الذي يصنع ويضع الجهد لإنتاج الأشياء التي لا يملكها فعلا، وهو الأمر الذي يسبب الاغتراب لديه، وأن الحل المناسب لهذا الموضوع يتمثل في الاشتراكية، والتي يتحرر فيها الانسان من تبعية المال والملكية الفردية، والإنسان من منظور ماركس تغترب ذاته إذا لم تفصح حياته عن سمات الحياة الإنسانية الحق، وهذه السمات تتمثل في الفردية، والتمتع بالحساسية، والاجتماعية [3].

ويعد الاغتراب الأسري أحد المشاكل التي تؤثر على كيان الأسرة وتهدد استقرارها وأنظمتها المختلفة، من علاقات وتفاعلات واتصالات وتعاون ومشاركة وانتماء، ويمكن القول إن الاغتراب الأسري يجعل الأسرة كالقوقعة الفارغة، وهذا يعني أن أفراد الأسرة الذين يعيشون تحت سقف واحد

---

[1]– ناصري محمد الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، رسالة ماجستير، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد بن خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010، ص50

[2] – المرجع نفسه، ص50

[3] – محمد عاطف، الانسان والاغتراب، دمشق: سعد الدين للطباعة والنشر، 1997، ص118

تكون علاقاتهم وتفاعلاتهم ضعيفة جدا، ويفشلون في علاقاتهم معا، وخاصة من حيث الالتزام بتبادل العواطف فيما بينهم [1]، والاغتراب الأسرى من المشاكل الحديثة التي طرأت على واقع الحياة الأسرية، والتي ظهرت عليها إفرازات هذه المشكلة مما ساعد على زعزعة استقرار الأسرة وتوازنها وغير من أدوارها ومسؤولياتها في عصر أصبحت التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والانفتاح الفكري العالمي هي سمة من سمات الحياة الأسرية [2].

ويرى "برونفين" بأن المغترب هو " الشخص الذي يكون لديه أحساس ضعيف بالانتماء وشعور بالانقطاع، وعدم التفاعل مع الأسرة والأصدقاء أو ميادين العمل [3]. أما أريك فروم فقد تناول الاغتراب من زاوية تكوين الشخصية، إذ يرى أن بناء شخصية الفرد يرجع إلى الأسرة أو المجتمع الذي يعيش فيه، ويتصور فروم مجموعة من العوامل التي تؤدي بالفرد إلى الشعور بالاغتراب، منها: الحركة التكنولوجية التي حولت الانسان إلى مفهوم استهلاكي وحرمته من الشعور بهويته وقيمته وشعوره بأنه يعيش في مجتمع ترتكز كل أهميته في الإنتاج ولا يهتم بتنمية العلاقات الإنسانية الصحيحة بين الأفراد [4].

وتؤكد نظرية أريكسون التي تناولت الاغتراب وأزمة الهوية، إلى أن الفرد يكوّن لنفسه مجموعة من الأهداف يعبر من خلالها عن درجة وعيه بقدراته ومفهومه عن نفسه، ووضعه للحسابات التي يتوقعها من الآخرون، وفي ضوء تقديره لكل هذه الأمور تتحدد هويته ويصاحبها

---

[1] – الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي، ص65

[2] – أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية، ط3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997، ص344

[3] – Alfred P. Rovai& Mervyn J. Wighting, Feelings of alienation and community among higher education students in a virtual classroom, Internet and Higher Education 8 (2005) p98.

[4] – حلا أحمد، مصر: ظاهرة الاغتراب المجتمعي وانعكاساتها، مجلة دراسات اجتماعية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 25 ديسمبر 2018، ص5-6.

مجموعة عوامل تتمثل فيها الألفة والانتماء بحيث يستطيع التوصل مع الجماعة إذا كانت هويته قد تحددت اعتمادا على هذه الابعاد، فتراه يتنازل عن مطالبه في سبيل الجماعة، وهذا الفرد يتصرف تصرفاته عندما يستشعر بقيمته، ويحاول دعم هذه القيمة، أما إذا لم يستطع الانسان أن يحقق هذه الهوية، فإنه يقع صريعا للشعور بالعزلة والاغتراب.

هذا، وقد تناولت بعض الاتجاهات الفكرية العربية والخليجية بالتحديد في موضوع الأسرة، منها:

أولاً: الفكر العربي الليبرالي:

الليبرالية مذهب فكري ينادي بالحرية المطلقة، مع التركيز على مبدأ الاستقلالية، ويهدف إلى التحرر التام من كل أنواع الإكراه الخارجي والداخلي سواء على مستوى الدولة أو الجماعة أو الأفراد، وهذا المذهب لا تقيده أحكام الدين [1]. وتسعى الليبرالية إلى تحقيق الحرية الفردية الشخصية، ووجوب احترام استقلال الشخصية الإنسانية، ووضع القيود على السلطة والتقليل والحد من أدوارها التي تحمي المصالح العامة للإنسان والسعي إلى توسيع الحريات المدنية والمشاركة الشعبية والمجتمعية في اتخاذ من القرارات [2]. والليبرالية سلاح ذو حدين ايجابي أو سلبي ويكمن خطرها إذا أدخلت هذه الحريات في أمور العقائد والثوابت الإسلامية التي قننتها وحددها الشريعة الإسلامية ومنها تماسك الأسرة[3].

---

[1] – وليد صالح الرميزان، الليبرالية في السعودية والخليج: دراسة وصفية نقدية، بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 16

[2] – خالد عائش البقمي، الاتجاه الليبرالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 169، يوليو 2016، ص633

[3] – المرجع نفسه، ص633

والليبرالية الحديثة تطالب من الدول الديمقراطية مزيدا من الحريات بالتخفف من السلطة على الأفراد ليحصل بذلك الفرد على حريته، ومن هنا انطلقت الليبرالية في عدد من دول الخليج العربي في فترة العشرينيات بظهور عدد من الليبراليين من الكتاب والمثقفين والشعراء والصحافيين والأكاديميين بالرغم من عدم وجود تنظيمات رسمية أو معروفة للفكر الليبرالي في دول الخليج العربي، ولعل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 كان لها الأثر البالغ في محاولة انتعاش الحركة الليبرالية عبر القنوات الإعلامية وشبكات الانترنت، وذلك بهدف عملية الاستقطاب الفكري ونشر المبادئ والأفكار والدفاع عن قضاياه [1].

ولا شك أن الفكر العربي الليبرالي كان له تأثيرًا إيجابيًا على الفكر الإسلامي سواء السلفي أو الوسطي، وهو الفكر الذي يسعى جاهدا في تقليل عمل الأنشطة الإسلامية، وذلك من خلال استغلال مؤسسات الدولة الرسمية لاسيما الإعلامية والثقافية في تنفيذ المشروع الليبرالي منها تناول قضية المرأة بهدف تغريبها وتحريرها وإفسادها، سواء عن طريق التعليم أو العمل أو دعوتها للابتعاث إلى الدول الغربية [2]، حيث يدرك الليبراليون أن قضية المرأة هي من المحركات والمؤثرات الجوهرية التي ستكون نقطة انطلاق الخطاب الليبرالي لبقية أفراد المجتمع العربي، فهم ينظرون إلى أن المرأة مظلومة في المجتمع العربي، وأن هناك نظرة تمييزية متحاملة عليها وضدها في ثقافتنا الدينية والأدبية والفكرية، وأنها الجنس المستضعف في ثقافتنا وتاريخنا وتراثنا [3].

---

[1] – الرميزان، الليبرالية في السعودية والخليج، ص13

[2] – البقمي، الاتجاه الليبرالي في المملكة، ص650

[3] – محمد بن علي المحمود، المرأة بين الحضور والغياب، جريدة الرياض، نشر بتاريخ ابريل 2004، الرابط https://www.alriyadh.com/18942

ومن هنا ظهرت ملامح الفكر الليبرالي في المجتمع العربي لغرس أفكاره في المجتمع العربي بصفة عامة، والمجتمع الخليجي بصفة خاصة، وذلك من أجل تحقيق أهدافهم ومشاريعهم ووسائلهم التي تخدم قضيتهم، وتساهم في تغلغل التيار الليبرالي وانتشاره بين أفراد المجتمع العربي، ومن أهم هذه الوسائل نشر الفكر الليبرالي عن طريق الشعر والأدب والقصص، واستخدام وسائل الاعلام في نشر الفكر الليبرالي مثل المسلسلات والأفلام والمؤتمرات ومعارض الكتب وغيرها [1].

ومن مبادئ وأسس الفكر العربي الليبرالي هو استناده على الفردية والتي تقدس الذات على جلب المصالح الشخصية للفرد بالدرجة الأولى دون النظر إلى مصالح الغير، وهو بذلك دعوة إلى تفتت كيان الأسرة العربية وهذا الأمر مرفوض في الشريعة الإسلام[2]، ولذلك نلاحظ حرص الليبراليين على القضايا التي تخص المرأة العربية وينادون بحقوقها التي ضيعت كما يتزعمون، حيث يحاولون الدعوة إلى تغريبها وتقليدها للمرأة الغربية من خلال الدعوة إلى الاختلاط في الأسواق والمؤتمرات والمعارض والمنتديات وغيرها، وبهذه الدعوات المغرضة يريدون إلغاء الإسلام وتعاليمه ومقاصده، من أجل تفتيت الأسرة في المجتمع العربي وتسريع عملية تغريبها وتوسيع دائرتها [3].

وترى الباحثة أن المرجعية الليبرالية في العالم العربي تؤكد على الحريات الفردية والحقوق، بما في ذلك حقوق المرأة والأطفال داخل الأسرة. ويمكن أن يدعو إلى إصلاحات قانونية تعزز المساواة بين الجنسين وتحمي الأفراد من العنف الأسري والتمييز.

---

[1] – البقمي، الاتجاه الليبرالي في المملكة، ص653-655

[2] –المرجع نفسه، ص658

[3] –شاكر النابلسي، الحداثة والليبرالية معا على الطريق: السعودية أنموذجا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص80

ثانياً: الفكر الإسلامي السلفي

أما الفكر الإسلامي السلفي، فإن هذا التيار يدعو إلى العودة إلى الإسلام وخاصة إلى أصوله الصافية من القرآن الكريم والسنة النبوية، والسلفية في الفكر الاسلامي هم متبعو منهج السلف الصالح والعودة للأصول النقية للإسلام. ويطلق هذا الفكر على من يتمسك بالأصول الأساسية في المذهب أو التيار أو الحزب ولا يرحب بالأفكار التجديدية ويفضل التمسك بالتراث، ولذلك فهم يعتقدون أن أساس الخير وطهارة النفس ونقاء القلب وسلامة الصدر، هو الذي يمكن الانسان في المواظبة على العمل، والإعراض عن الخلق، والأخوة في الله، والتماسك بين أفراد الاسرة والمجتمع[1].

ويمثل السلف الصالح نقاء الفهم والتطبيق للمرجعية الدينية والفكرية قبل ظهور الخلاف والمذاهب والتصورات التي وفدت على الحياة الفكرية الإسلامية [2]. والسلفية لها مكانة مركزية في فهم الإسلام وعيشه وإنقاذ تعاليمه وفى الالتزام بالطاعة والانقياد والاتباع لجيل السلف ولولي الأمر والدولة وتولى الجماعة والحرص على وحدتها وعلى عدالتها برغم كل شيء [3].

ويتفق السلفيون على أنه لا يجوز أن يُعمل بقول يخالف قول النبي صلى الله عليه وسلم، وأن الاتباع واجب في الأحكام كما هو واجب في العقائد، ويذهب السلف إلى استحباب الدعاء لأولياء الأمور بالصلاح الفلاح؛ لأن في صلاحهم صلاح الأمة كلها [4]، ومن هنا جاء أهمية دور تماسك الأسرة من خلال دور أولياء الأمور في رعاية أسرهم وأبنائهم والصلاح بينهم، من خلال

---

[1] – محمد نبيل الشيمي، السلفيون: الجذور والأفكار: دراسة وصفية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3723، نشر بتاريخ 10 يونيو 2012، الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307036

[2] – محمد عمارة، السلف والسلفية، القاهرة: وزارة الأوقاف، 2008، ص9

[3] – الشيمي، السلفيون، مرجع سابق.

[4] – عمرو عبد المنعم سليم، المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، الرياض، 2008، ص245

بناء الأسرة المستقرة المتوازنة، والعمل التعاوني، والقدرة على بناء العلاقات الاجتماعية الإيجابية مع الآخرين، والاهتمام بأمور المجتمع والأمة، وذلك عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم " " كلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته، والأمير راعٍ، والرجل راعٍ على أهل بيته؛ والمرأة راعية على بيت زوجها وولده، فكلكم راعٍ، وكلكم مسؤول عن رعيته" (متفق عليه).

وترى الباحثة أن الفرق بين التيار السلفي والتيار الظاهري في هذا الفكر يميل إلى التأكيد على الفهم الحرفي للنصوص الدينية والتقيد الشديد بالممارسات والتفسيرات التي يعتقد أنها تمثل الإسلام في صورته الأولى. في قضايا الأسرة، حيث يركز هذا الفكر على الأدوار التقليدية للجنسين، حقوق الزواج والطلاق وفقاً للشريعة، ويعارض بشدة التأثيرات الغربية التي تُعدُّ مخالفة للتعاليم الإسلامية.

ثالثاً: الفكر العربي الاشتراكي

أما الفكر العربي الاشتراكي، فهو قائم على مبدأ تحقيق مجتمع تسوده العدالة والمساواة، وينتفي فيه الاستغلال، وتضيق فيه الفوارق بين الطبقات، ولكن للاشتراكية مذاهب مختلفة، منها الماركسية التي نادت بإلغاء الملكية الخاصة، وإعلان ملكية المجتمع لوسائل الإنتاج ولكل الثروات بدون استثناء، والمساهمة في جعل الانسان يعيش حياة مستقرة، وخلق مجتمع قوي له دور وتأثير، وهناك الاشتراكية الإصلاحية التي جاءت عن طريق نشاط أحزاب وصلت للحكم ضمن انتخابات شعبية، ووضعت برامج إصلاحية تلبي حاجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وتأمين العدالة الاجتماعية، وتحقيق توازن بين مصالح الطبقات في المجتمع [1].

[1] –هيئة التأصيل والتطوير النظري، الدين والقضايا الدينية في فكر البعث العربي الاشتراكي، تونس: منظمة الطليعة العربية، 2013، ص20

ويركز الفكر العربي الاشتراكي على إنهاء الاستغلال، وتمايز الطبقات وتقليل الفوارق بينها، وبناء نظام اقتصادي اجتماعي لتحقيق العدالة والمساواة وصولا للعدالة الاجتماعية، والتركيز على حرية الفرد في بناء المجتمع الاشتراكي، وتوفير الرفاهية للجميع [1]. فالإسلام يرفض وجود طبقة ما تحتكر الثروة، وتستولي بغناها الفاحش على التوجيه الاقتصادي، وهو يدرك النتائج الوخيمة لتكون مثل هذه الطبقة فيحول دون تكوينها، ويمنح الحاكم الحرية في اتخاذ الوسائل التي تعينه على إقامة التوازن بين الأمة المختلفة، وحكم الإسلام أنه إذا ما وقع الاستغلال أو التراكم للثروات وجبت سيطرة الشعب على ثروته وموارده، وعلى ثمرات جهد العمل، لينال كل مواطن بحق العمل أو حق الإخاء نصيبه الذي يفي حاجاته، والقضاء على حب التملك وشهوة الاقتناء والفردية في الانفاق والتباهي في اقتناء الأموال [2]. والاشتراكية العربية كتيار فكري يحاول نشر العدالة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة الواحدة من خلال تكافؤ الفرص وعدالة الأجور في الأعمال المخولة لأفرادها وعدم التمليك لطبقة بعينها في المجتمع، وذلك من أجل الحفاظ على أساس الأسرة واستمرار تماسكها ومن ثم تماسك المجتمع [3].

وترى الباحثة أن الفكر العربي الاشتراكي يركز على المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي سياق الأسرة، قد يدعو إلى تعزيز حقوق المرأة والطفل وتوزيع الموارد داخل الأسرة بشكل عادل. وهذا الفكر قد يدعم أيضاً تدخل الدولة في توفير الرعاية الاجتماعية والحماية.

---

[1] – المرجع نفسه، ص21

[2] – محمد الغزالي، الإسلام والمناهج الاشتراكية، ط4، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 2005، ص85–86

[3] – صبري محمد خليل، نحو مذهب إسلامي الاشتراكية: دراسة في التأصيل لمفهومي العدالة الاجتماعية والاشتراكية، موقع سدارس، نشر بتاريخ 6 إبريل 2019، الرابط https://www.sudaress.com/sudanile/113711

رابعاً: الفكر التشريعي القانوني/الأحوال الشخصية

أما الفكر التشريعي القانوني، أو قانون الأحوال الشخصية، فإنه يشكل أثراً يتمثل في تحديد العلاقات الاجتماعية في الدول العربية، باعتباره القانون الذي ينظم الحياة اليومية للجنسين، والأكثر تأثيرا في الوحدة الأساسية للمجتمع، أي الأسرة، فهو الذي يحكم شؤون الأسرة المسلمة والعلاقة بين أطرافها، ويحدد حقوق وواجبات كل من أفرادها وعلاقاتهم، كما يضبط هذا القانون أمور الزواج والطلاق ورعاية الأطفال والأمور النفسية والمالية الناتجة عن الطلاق. ومن ناحية أخرى، فإن قانون الأحوال الشخصية هو الذي يكشف عن وضع المرأة في المجتمع العربي الاجتماعي ويؤشر على مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بها والتي تطبق في تشريعات المجتمعات العربية [1].

وتسعى قوانين الأحوال الشخصية العربية للحفاظ على حقوق المرأة، فقد اشترطت بعض هذه القوانين العربية وجود ولي للمرأة حتى تستطيع الزواج، كما راعت هذه القوانين خطورة الزواج المبكر على الفتاة، فعملت عل تحديد سن الزواج القانوني، لاستكمال عملية نموها الفسيولوجي والنفسي، واستكمال تعليمها، كما راعت بعض القوانين العربية حق المرأة في طلب الطلاق بناءً على إخلاله بشرط من شروط العقد أو الضرر أو عدم الإنفاق أو الغيبة أو العيب أو الإيلاء والهجر [2].

وترى الباحثة أن هذا الفكر يشمل القوانين التي تنظم الزواج والطلاق والإرث وغيرها من قضايا الأسرة. في البلدان الخليجية، وتتأثر هذه القوانين بشكل كبير بالشريعة الإسلامية، ولكن قد يتم تعديلها لتعكس الظروف المحلية أو التأثيرات الخارجية.

---

[1] – قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربي بين المرجعيات الدينية ومتطلبات العصر، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نشر بتاريخ 27أكتوبر 2015، الرابط https://www.mominoun.com/eventsl513

[2] –نفس المرجع.

خامساً: الفكر الإسلامي الوسطي

أما الفكر الإسلامي الوسطي، فهو منهج تطبيقي للتوازن والاعتدال في كل صغيرة وكبيرة من شؤون وقضايا الحياة، حيث يسعى إلى تحقيق التوازن بين الروح والجسد، وبين الدنيا والآخرة، وبين الثابت والمتغير، وبين القديم والجديد، وبين النقل والعقل، وبين الدين والدولة، وبين المقاصد والوسائل، وبين الفرد والجماعة، ومن هنا يرتقي المجتمع المسلم باستمرار كلما كانت الوسطية في أفراده حية نافذة مطبقة، وإذا تضاءلت آثار الوسطية في مجتمع ما بسبب غياب المقومات أو ضعفها انحدر المجتمع إلى التفكك والانحطاط [1].

ويحرص الفكر الإسلامي الوسطي على بناء النظام الأسري على أسس سليمة قوية، فهو يحث الزوجين على أن يُحسن اختيار صاحبه، ويبين الصفات التي ينبغي توفرها في كل من الزوجة والزوج، بدءاً من الخطبة ومروراً بالزواج، والإنجاب، انتهاءًا للرابطة بالطلاق للضرر أو الموت، فنظام الأسرة في الإسلام الوسطي، يقدم السعادة والتماسك والاستقرار القائم على المودة والرحمة والتعاون والتفاهم. وشريعة الإسلام تحرص على بناء الأسرة القوية المتماسكة الجادة المتعاونة؛ كونها اللبنة الأولى للمجتمع، فالزوج والزوجة، والأولاد والأحفاد يعملون بجدٍّ ونشاط؛ لتحقيق الأهداف التي أرادها الإسلام من الأسرة؛ ومنها: مد المجتمع ببناة الجيل الصاعد، التي منه تتكون الأمة القوية الناجحة واستقرارها [2].

---

[1] – محمد ولي الله عبد الرحمن الندوي، معالم الوسطية ومقوماتها في الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد 34، أكتوبر 2019، الجزء 2/1، ص264

[2] –سلامة إبراهيم النمر، الأسرة في الإسلام: أركانها، وأقسامها، موقع الألوكة، نشر بتاريخ 4 يونيو 2023، الرابط https://www.alukah.net/social/0/162796

هذا فضلاً عن الاتجاهات النسوية التي انطلقت بمختلف مدارسها، فأصحاب الاتجاه النسوي اهتموا بنظريات وقضايا النوع والطبقة في إطار مناقشة العمل المنزلي، فقد تلخصت نظرتهم للنساء على أنهن يشكلن طبقة معنفة أو مهددة بالعنف، كما أن الزوجات يمثلن الطبقة المضطهدة، وأن الذكور هم أعداء الإناث، وأن الصراع القائم بينهما يعد انعكاسا للصراع الأكبر [1].

فعلى سبيل المثال ظهر الاتجاه النسوي الراديكالي في فترة الستينات، حيث سادت الحريات الجنسية، وتفككت الأسرة، وتصاعدت معها الحركات الهدامة التي تتبنى مطالبات تتعارض مع العدالة والأخلاق والقيم والأديان، وتؤدي إلى الفوضى والعبث، وتهدد الأمن الاجتماعي، وتستهدف الأسرة وحقوق الأطفال [2].

وتؤكد الدكتورة هبة عزت على أن الحركات النسوية الراديكالية تنظر للمرأة خارج السياق الاجتماعي كأنها كائن قائم بذاته، متمركز حول ذاته، منفصل عن الرجل، وفي حالة صراع مع الرجل، لذا تسعى إلى تغيير الطبيعة البشرية حتى يتسنى اختلاط الأدوار تماماً، وترى أن الانتقال من تحرير المرأة إلى النسوية أدى إلى تجاوز المساواة إلى الصراع، وكانت البداية هي التشكيك في مضمون الذكورة والأنوثة، ثم بدأت الكتابات النسوية في التركيز على تميز المرأة لتنتقل بذلك من المطالبة بالمساواة إلى تأكيد الأفضلية للنسوية، أي الانتقال من نقد الأبوية إلى طرح الأمومية والدعوة إلى الثقافة النسوية المستقلة، وتم رفع شعارات معادية للجنس الآخر، مثل الحرب بين الجنسين، والرجال طبقة معادية وغيرها[3].

---

[1] –أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004، ص131

[2] – كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، رسالة دكتوراه، بيروت: جامعة طرابلس، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 2019، ص19

[3] – هبة رءوف عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992، ص62–63

وترى الباحثة أن الفكر الإسلامي الوسطي يسعى إلى موازنة بين الالتزام بالتعاليم الدينية والاستجابة للتغيرات الاجتماعية والثقافية المعاصرة. في قضايا الأسرة، يمكن أن يدعو هذا الفكر إلى تفسير أكثر مرونة للنصوص الدينية بما يدعم حقوق المرأة والطفل ويعالج قضايا مثل العنف الأسري والطلاق بطريقة تحافظ على الكرامة الإنسانية والعدالة.

يتضح للباحثة مما سبق، أن الاتجاهات الفكرية التي تناولت موضوع الأسرة تراوحت ما بين اتجاهات فكرية غربية وعربية تناولت بعض هذه الاتجاهات الاغتراب بصفة عامة، وتناولت الأسرة بصفة عامة كالفكر الليبرالي والاشتراكي والفكر الإسلامي السلفي والوسطي والفكر التشريعي، ويحاول هذا المبحث توضيح هذه الاتجاهات للتعرف على الصعوبات التي تواجه الأسرة، وتحديد مشاكلها، والتهديدات التي قد تعرقل استقرارها وأمنها واغترابها في ظل انتشار العولمة بكافة أنواعها وأشكالها وأبعادها والتي أظهرت خللا في بنية الأسرة ووظائفها وأدوارها بشكل عام.

المبحث الثاني: موقف الأدبيات الخليجية من المواثيق الدولية ذات الصلة بالأسرة

مقدمة:

تواجه الأسرة العربية بصفة عامة والأسرة الخليجية بصفة خاصة رياح التغيير التي تحمل معها تحديات عديدة يأتي في مقدمتها التكيف مع التغيرات الكبرى في الأدوار والوظائف وفي العلاقات التي تفرضها عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، فالأسرة الخليجية تتعرض في ظل العولمة لهجمات شرسة من أجل تعميم النمط الغربي عليها تنفيذاً لخطة تطبيق هذا النمط على كافة جوانب الحياة، ويستخدم دعاة العولمة من أجل تنفيذ برامجهم وضمان نجاحهم في مهمتهم، وسائل عدة، منها "منظمة الأمم المتحدة"[1]. والتي تعمل على إصدار الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي ألزمت الدول المنضمة إليها –ومن بينها دول الخليج العربي– على توقيعها، ودعتهم إلى تنفيذ بنودها وتغيير قوانينهم الداخلية حتى تتناسب مع رؤية هذه المنظمة للأسرة بصفة عامة، والمرأة بصفة خاصة [2].

أما عن موقف الأدبيات ذات الصلة بتشريعات الأسرة الخليجية وقيمها وتتعلق بالمواثيق الدولية، فقد أوضحت دراسة نايف الهاجري، وعبد الله الدوسري[3] التي تناولت أهم الإجراءات التي اتخذتها دولة الكويت للحد من العنف الأسري من أجل حماية النساء والأطفال، وذلك بعد أن زادت جرائم العنف الأسري في الآونة الأخيرة بسبب الظروف والتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ومدى مطابقة القوانين والتشريعات الكويتية مع المواثيق الدولية.

---

[1] – نهى عدنان القاطرجي، الأسرة في أدبيات الأمم المتحدة: التحولات، العوامل، الآثار، بيروت، 2016، ص2

[2] – العياشي عنصر، الأسرة في الوطن العربي، مجلة عالم الفكر، مج32، ع3، يناير–مارس 2008، ص281

[3] – نايف شافي الهاجري، وعبد الله عجلان الدوسري، العنف الأسري ضد المرأة والطفل: دراسة في التشريعات الجنائية الكويتي والامريكي، المجلة القانونية، المجلد 10، العدد 3، الكويت، 2021، ص889

وأكدت الدراسة رفض دولة الكويت كل صور العنف وأشكاله التي جاءت في المواثيق الدولية، حيث بين قانون العقوبات رقم 129 لسنة 1970 في المادة رقم (56) التي نصت على تجريم كل من يستخدم القسوة ومعاقبته، كما جرمت المواد (160- 164) من قانون العقوبات ما يعرف بالعنف المنزلي وما ينتج عنه من أضرار على النفس الإنسانية، وتم التركيز على العنف ضد الأطفال بكافة أنواعه وأشكاله، فعلى سبيل المثال نصت اللوائح في المدارس الكويتية تجريم العنف والاستعاضة عنه بالوسائل التربوية في حالة حدوث أي قصور من قبل الطالب، وتم التصديق من قبل مجلس الأمة على قانون جديد للحماية من العنف الأسري في دولة الكويت في 20 سبتمبر 2020، وبموجب هذا القانون تم تشكيل لجنة وطنية للحماية من العنف الأسري بقرار من رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة وعضوية ممثلي الجهات الحكومية والمجتمع المدني من أجل رسم السياسة العامة لحماية الأسرة، وعمل إيواء لضحايا العنف الأسري على أن تتمتع جميع المراسلات والتواصل والإجراءات المرتبطة بجرائم العنف الأسري المنظورة أمام أي جهة ذات علاقة بما في ذلك المحاكم بسرية تامة[1].

أما عن التدابير الوقائية التي اتخذتها دولة الكويت لمواجهة العنف الأسري ضد المرأة والطفل، فقد أوضحت المادة 77 من قانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل أنه تنشأ مراكز حماية الأطفال في كل محافظة تتبع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، لتلقي الشكاوي عن حالات تعرض الطفل للعنف المنصوص في المادة (76)، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لمعالجة الأطفال من إجراء دراسات وبحوث تتناول حالات العنف التي يتعرض لها الأطفال، وإنشاء سجل يدون فيه كل أنواع العنف التي يتعرض لها هؤلاء الأطفال، ووضع خطط وبرامج تكفل وقاية وحماية

[1] -المرجع نفسه، ص889-890

الأطفال من العنف والإشراف على تنفيذها مع كافة الجهات المعنية بشأن حماية الأطفال، وأوضحت المادة 78 من نفس القانون أن مراكز حماية الأطفال تعمل في بحث مدى جدية الشكوى والفحص على إزالة أسبابها، بينما أوضحت المادة 79 ما تقوم به مراكز حماية الأطفال باتخاذ ما تراه مناسباً من تدابير وإجراءات لحماية الأطفال من الأذى والعنف[1].

ويتضح لنا من هذه الدراسة أن موقف دولة الكويت من المواثيق الدولية التي ترتبط بالأسرة، أنها رفضت كل ما يتعلق بكافة أنواع العنف وأشكاله، وخصصت لها مواد معينة ترفض العنف، وما نتج عنه من أضرار واقعة على حقوق الانسان سواء الطفل أو المرأة، وجاءت هذه المواد لتتفق مع مواد حقوق الانسان الدولية التي تمنع العنف ضد المرأة والطفل، إلا أن هناك بعض المواد التي لا تتفق مع الشريعة الإسلامية التي رفضتها دولة الكويت لاتفاقية سيداو التي انضمت إليها عام 1994، والتي شملت أربع قضايا منها المادة 9 الفقرة الثانية التي تنص على منح المرأة حقها مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها وهو ما يتعارض مع قانون الجنسية الكويتي، وكذلك المادة 16 التي تنص على نفس الحقوق والمسؤوليات في الولاية والقوامة والوصاية على الأطفال وتبنيهم لتعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكذلك المادة 7 الخاصة بالمشاركة السياسية للمرأة والتي ألغيت فيما بعد[2].

وأوضحت دراسة إبراهيم محمد الكعبي التي تناولت العوامل المجتمعية التي تسهم في ظهور العنف داخل الأسرة القطرية [3]، وتناولت موقف التشريع من مشكلة العنف الأسري في دولة

---

[1] –نفس المرجع، ص892

[2] – فهد اللوبان، الحلقة النقاشية «مدى التزام دولة الكويت بتطبيق المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، جريدة الوطن، الكويت، نشر بتاريخ 11 مارس 2013، الرابط https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=259605

[3] – إبراهيم محمد الكعبي، العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، مجلة جامعة دمشق، مج29، العدد 3، 2013

قطر، حيث قام المشرع القطري بوضع العديد من النصوص القانونية للمحافظة على سلامة الأسرة، ولمنع العنف المادي والبدني، نصت المادة 21 من الدستور القطري الدائم على أن "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والإخلاص وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة والشيخوخة في ظلها"[1]. كما نصت المادة 36 على أن "الحرية الشخصية مكفولة ويجب عدم تعريض أي إنسان للتعذيب والمعاملة الحاطة بالكرامة، إذ يعدُ التعذيب جريمة يعاقب عليها القانون" [2].

وفي قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004 نصت المادة 87 من القانون ذاته على عدم جواز تشغيل الحدث في أي عمل يضر بصحته أو سلامته أو أخلاقه، وحظرت المادة 94 تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة صحيا أو أخلاقيا [3].

ونصت المادة 279 من قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004، على أنه: "يعاقب بالإعدام أو الحبس المؤبد كل من واقع أنثى بغير رضاها، أكان بغير الإكراه أو بالتهديد أو بالحيلة وتكون العقوبة الإعدام، إذا كان الجاني من أصول المجني عليها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما عندها"[4].

وعلى المستوى المؤسسي في مواجهة مشكلة العنف الأسري، أسست الدولة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة لمواجهة مشكلة العنف الأسري والتعامل معه، وتعددت أسهاماته في التعامل مع مشكلة العنف الأسري الذي يتمثل في إنشاء المؤسسة القطرية لرعاية الأيتام، وإنشاء المركز الثقافي

---

[1] – وزارة العدل، الدستور القطري الدائم، الدوحة، وزارة العدل،2005، المادة (21).

[2] – المرجع نفسه، المادة (36).

[3]– وزارة العدل، قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004، الدوحة: وزارة العدل، 2004، المادة (87)، و(94)

[4] – وزارة العدل، قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004، الدوحة: وزارة العدل، 2004، المادة

للطفولة، والمؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة، وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية التي تتناول العنف الأسري ومعالجتها، وإعداد ندوات وورش عمل تدريبية وتنظيمها لتوعية الفئات العاملة مع الطفل وتدريبها [1].

وعلى الرغم من انضمام دولة قطر للمواثيق الدولية التي تسعى فيها الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد الأسرة، وإصدار المرسوم رقم (28) لسنة 2009 بالموافقة على الانضمام للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر لعام 1979، إلا أن دولة قطر تحفظت على بعض المواد من هذه الاتفاقية، منها ما يلي ([2]):

- المادة (2) الفقرة (أ) فيما يتعلق بأحكام الوراثة لمخالفتها للأحكام الواردة في المادة (8) من الدستور الدائم لدولة قطر.
- المادة (9) الفقرة الثانية لمخالفتها أحكام قانون الجنسية القطرية.
- المادة (15) الفقرة الأولى فيما يتعلق بمسائل الإرث والشهادة لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية، والفقرة الرابعة لمخالفتها أحكام قانون الأسرة والأعراف السائدة.
- المادة (16) الفقرة الأولى (أ) بشأن المساواة بين الرجل والمرأة بالحق نفسه في عقد الزواج، والفقرة الأولى(ج) بشأن منح المرأة والرجل نفس الحقوق والمسؤوليات نفسها اثناء الزواج وعند فسخه، وذلك لمخالفتها أحكام الشريعة الإسلامية.

---

[1] – الكعبي، العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، ص270– 271

[2] – الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقارير الأولية للدول الأطراف: حالة قطر، 28 نوفمبر 2011، ص62

وهناك دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكو) عرضت فيها مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان من خلال استعراض المواثيق الدولية والإطار القانوني، والتي أوضحت كافة أنواع العنف التي تتعرض لها المرأة والأطفال، حيث أظهرت الدراسة أن هناك 74% من النساء والأطفال تعرضن للعنف لم يبلغن عنه، وأن 12.8% من النساء والأطفال لجأن إلى طلب الشرطة للمساعدة، وأن 25% من النساء والأطفال لجأن إلى القضاء، وأن الأزواج هم أكثر الفئات ارتكاب للعنف ضد المرأة، وأن العنف النفسي هو أكثر أشكال العنف انتشارا في سلطنة عمان[1].

وأظهرت الدراسة أن سلطنة عمان انضمت إلى اتفاقية سيداو عام 2006 مع بعض التحفظات على المواد المتعارضة مع أحكام الشريعة الإسلامية، منها:

- المادة التاسعة، الفقرة (2) بشأن المساواة المتعلقة بين الرجل والمرأة.
- المادة الخامسة عشر، الفقرة (4) بشأن حركة الأشخاص وحرية اختيار السكن والإقامة.
- المادة السادسة عشر، الفقرة (أ)، و(ج)، و(و) بشأن المساواة في الزواج والعلاقات الأسرية.
- المادة التاسعة والعشرون، الفقرة (أ) الخاصة بإدارة الاتفاقية والتحكيم في حال نشوب نزاع، وقررت سلطنة عمان عام 2019 رفع تحفظها على المادة (15) الفقرة (4) وأبقت تحفظها على المواد الأخرى[2].

هذا، وقد كرست السلطنة في النظام الأساسي للدولة مبدأ المساواة بين الجنسين وتدابير الحماية الدستورية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث نصت المادة (12) من الدستور:

---

[1] – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020، ص7

[2] –المرجع نفسه، ص8

إن: "المبادئ الاجتماعية للنظام الأساسي هي العدل، والمساواة، وتكافؤ الفرص"، كما نصت المادة نفسها إن "الأسرة أساس المجتمع، وينظم القانون وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكياتهم وقدراتهم [1].

أما في الإطار القانوني للسلطنة، فإن قانون العقوبات يجرم قانون الجزاء الأفعال والإشارات الخادشة للحياء ضد النساء والفتيات بموجب المادة (266)، كما يحرم هذا القانون الاغتصاب أو هتك العرض بموجب المادة (257). وتبنت السلطنة قانونا شاملا لمكافحة الاتجار بالبشر عام 2008، ومن خلال قانون الطفل الصادر عام 2014 تم تجريم ختان الاناث، وأن الحد الأدنى لسن الزواج لكل من الذكور والإناث هو 18 بموجب المادة 7 من قانون الأحوال الشخصية [2].

ولإستجابة السلطنة لمكافحة العنف ضد المرأة، أسست الدولة جمعيات المرأة العمانية التي تسعى إلى تحسين وضع المرأة في المجتمع، وتأسيس لجان معنية بحماية النساء والفتيات منها: اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، لجنة لرصد امتثال السلطنة لإتفاقية "سيداو"، واللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر، واللجنة العمانية لحقوق الإنسان، ولجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة رفيعة المستوى، هذا إلى الاستراتيجيات وخطط عمل للنهوض بالمرأة العمانية، والتي جاءت في رؤية عمان الوطنية لعام 2040، منها: مشروع استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة 2015- 2040، والاستراتيجية الوطنية للطفولة 2016-2040[3].

أما الباحثة كاميليا حلمي محمد المتخصصة في شؤون الأسرة ورئيس اللجنة الإسلامية العالمية للمرأة والطفل، فقد استطاعت من خلال دراستها التي تناولت المواثيق الدولية وأثرها في

---

[1] -دستور سلطنة عمان، النظام الأساسي للدولة، المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996، ص4

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة، ص10

[3] -المرجع نفسه، ص11

هدم الأسرة منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945 وحتى عام 2019، أن توضح المواثيق الدولية التي تحاول هدم الأسرة العربية والإسلامية وتقليص عدد السكان في العالم، ليتمكن المستفيدون في المؤسسات الدولية الاستحواذ على ثروات الشعوب ومواردها المختلفة، وبناء نظام عالمي جديد، وذلك بعد أن تبنت هيئة الأمم المتحدة شعار حقوق الانسان للجميع في عام 1998 احتفالا بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الانسان، ويعد هذا الإعلان مرتكزا لمجموعة ضخمة من معاهدات حقوق الانسان الدولية ذات الإلزام القانوني للدول الأعضاء [1].

هذا، وقد تبنت الأمم المتحدة مدخل (الحقوق) بدلا من مدخل (الاحتياجات)، وهذا يعني وضع آليات واضحة لمتابعة الحكومات ومراقبتها ومحاسبتها، وبالتالي التطبيق الكامل للمواثيق الدولية تطبيقا كاملا ما دام تم اعتبارها حقوقا للإنسان [2].

وناقشت الدراسة أهم المواثيق الدولية التي تشكل منظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، من منظور مصلحة الأسرة، وأن تطبيق ما تحتويه تلك المواثيق من مضامين، واستراتيجيات، وآليات يؤدي إلى تدمير مؤسسة الأسرة واستئصالها بصورة كاملة، وهو ما يمثل تهديدا ليس للمجتمع الخليجي فحسب، بل المجتمعات العربية والإسلامية والغربية كافة.

وتوضح الدراسة أن تلك المواثيق تتخذ مسارين رئيسيان في هدم مؤسسة الأسرة، وهما: المسار الأول: وهو صرف الشباب عن الزواج لمنع تكوين أسر جديدة: وذلك من خلال التضييق على الزواج بشكل عام، والزواج المبكر بشكل خاص، وتشجيع الممارسات الجنسية خارج نطاق

---

[1] – كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، رسالة ماجستير، طرابلس، لبنان: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم الدراسات الإسلامية، 2019، ص16

[2] – المرجع نفسه، ص641

الأسرة، وإباحة الدعارة والزنا، وحمايتها قانونيا ومجتمعيا، وإباحة الشذوذ الجنسي، وتوفير كل أشكال الدعم القانونية والمجتمعية لممارسته.

أما المسار الثاني: فهو هدم الأسر القائمة، وذلك بتحقيق استقواء المرأة واستغنائها الكامل عن الرجل من خلال إحلال الشراكة، والتناصف التام، مكان القوامة، ودفع المرأة للعمل خارج المنزل، ولاسيما في المجالات التي يختص بها الرجال، وتحقيق المساواة التامة، والمطلقة بين الجنسين، في الأدوار والتشريعات، واعتبار الفوارق عنفا ضد المرأة، ومن ثم تغيير القوانين والتشريعات التي تقوم على اختلاف الأدوار والخصائص لكل منهما، مثل القوامة، والميراث، والولاية، والمهر، والتعدد، وسلطة الرجل في التطليق، وزواج المسلمة بغير المسلم، واعتبار العلاقة الشرعية بين الزوجين بغير الرضا الكامل للمرأة جريمة تستوجب العقوبة الجنائية للزوج، وبهذا يتم تحويل العلاقات الزوجية إلى علاقات صراعية، كفيلة بتفكيك الأسرة والقضاء عليها [1].

يتضح لنا مما سبق، إن الأدبيات التي تناولت الأسرة العربية بصفة عامة، والأسرة الخليجية بصفة خاصة، وضحت التحديات التي تحول قيم الأسرة وصراعاتها ما بين التقليد والحداثة، وبين الحفاظ على الأصالة والإقبال على الانفتاح على العولمة ومعاييرها في ظل المواثيق الدولية التي تطالب بحقوق الانسان، لاسيما حقوق المرأة ومحاولة تفكيك الأسرة وكيانها، والتي نتج عنها عدداً من التحديات، منها: إشكالية تماسك الأسرة وإهمال أدوار الزوج والزوجة، وبروز الميول الفردية الذي نتج عنه تكرار حالات الطلاق والهجر وتعدد الزيجات مع إهمال رعاية الزوجة السابقة وأولادها، وحالات التصدع الأسري والصراع على فرض الإرادة الشخصية على الطرف الآخر داخل

[1] – نفس المرجع، ص743

الأسرة الواحدة، وكذلك إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء، وتراخي رعاية المراهقين ومتابعتهم، ومشكلات الخدم والمربيات وخروج المرأة للعمل[1].

ومن هنا أولت دول الخليج اهتماما كبيرا برعاية الأسرة وتحصينها وحمايتها من خلال مشاركتها في كافة الأنشطة العربية والدولية في مجال رعاية الأسرة والمرأة والطفولة، وما عقدته الأمم المتحدة من مؤتمرات وندوات، وانضمامها إلى المعاهدات والمواثيق الدولية في تلك المجالات الثلاثة (الأسرة والمرأة والطفل)، وخصوصا المواد التي تتعلق بترابط الأسرة وحقوقها، والتحفظ على المواد التي لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، فدول الخليج أجمعت على مكانة الأسرة وتجسدها في دساتيرها، فالدستور الإماراتي يشير إلى أن: "الأسرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، ويكفل الدستور كيانها ويصونها ويحميها من الانحراف". والدستور البحريني يشير إلى أن: "الأسرة أساس المجتمع ويحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها ويحمي في ظلها الأمومة والطفولة". ويكرس دستور قطر المعاني ذاتها والتي تشير إلى أن: "السرة أساس المجتمع، قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها". وتتكرر نفس المعاني في دستور كل من الكويت وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية [2].

وبناء على ذلك وتماشيا مع المعاهدات والمواثيق الدولية التي انضمت إليها دول الخليج لحماية كيان الأسرة وحقوقها، سنت هذه الدول العديد من التشريعات التي تنظم شؤون الزواج والأحوال الشخصية وحقوق مختلف الأطراف، وإجراءات حل الخلافات الزوجية، ووضعت

---

[1] – مصطفى حجازي، تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية، المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 77، ابريل 2013، ص21 وما بعدها

[2] – مصطفى حجازي، تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية ، ص268

النصوص القانونية التي تكفل حماية الأسرة والأمومة والطفولة، وتم إنشاء مكاتب للتوفيق الأسري وعلاج الصراعات الزوجية قبل الطلاق في تلك الدول لضمان تنفيذ حماية السيدات المطلقات وابنائهن، كما وضعت قوانين تنظيم الحضانة العائلية في حالات الأسر المتصدعة ورعاية الايتام والمسنين والمساعدات المالية للأرامل والمطلقات[1].

وفي المقابل تحفظت دول الخليج الست على بعض المواد التي رأت أنها تخالف الشريعة الإسلامية من أجل الحفاظ على قيم الأسرة الخليجية وحمايتها من الانهيار والتفكك في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي ظهرت نتيجة العولمة وتغيراته المتسارعة.

[1] – المرجع نفسه، ص281

المبحث الثالث: موقف المواثيق الوطنية في كل من (قطر، الكويت، عمان) من التشريعات الدولية ذات الصلة بالأسرة

في إطار السعي نحو تعزيز حقوق الإنسان وتطوير المجتمعات، تشكل المواثيق الوطنية دورًا أساسيًا في تحديد الإطار القانوني والسياسي الذي من خلاله تُدار قضايا الأسرة وتُحمى حقوق أفرادها. دول الخليج، وعلى رأسها قطر، الكويت، وعُمان، قد أولت اهتمامًا ملحوظًا لهذا الجانب من خلال إصدار وتبني مواثيق وطنية تسعى لمواجهة التحديات الاجتماعية، وتعزيز الاستقرار الأسري، وحماية الأطفال والنساء، وتحقيق التوازن بين التقاليد والتحديث في معالجة قضايا الأسرة.

أولاً: قطر

في دولة قطر، تعكس المواثيق الوطنية مثل "رؤية قطر الوطنية 2030"[1] التزام الدولة بتحقيق تنمية شاملة ومستدامة تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والإنسانية. وهذه الرؤية تضع الأسرة في صميم التنمية الاجتماعية، مع التركيز على تعزيز دور المرأة وحماية الطفولة.

وقد جاء الميثاق الوطني والأخلاقي وهو تعهد اجتماعي بالعمل المشترك وتشكيل جهد جمعي لتعزيز الترابط الأسري القائم على الدين والشريعة الإسلامية، وهذا الميثاق هو بمثابة دليل استرشادي يوجه المجتمع نحو تحقيق مزيد من التماسك الأسري والذي يعد نقطة البداية لبدء حوار منظم وفعال حول القضايا الشائكة التي تحيط بالأسرة. [2]

---

[1] – رؤية قطر الوطنية 2030. https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030?sc_lang=ar-QA

[2] – وزارة التنمية الاجتماعية الميثاق الوطني والأخلاقي، قطر 5 فبراير 2024 متوفر على الرابط التالي https://www.qna.org.qa/ar.

ثانياً: الكويت

وضعت الكويت بدورها إطارًا قانونيًا وسياسيًا شاملًا يهدف إلى تعزيز حقوق الأسرة وحمايتها. من خلال "الميثاق الوطني للأسرة"، تُظهر الدولة التزامها بتوفير بيئة داعمة للأسر وأفرادها، وذلك بتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العامة والعمل على إصلاح وتحسين نظم الرعاية الاجتماعية والتعليمية.

كما يُغطي قانون الأحوال الشخصية الكويتي مواضيع مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، والنفقة، ويستند بشكل كبير إلى الشريعة الإسلامية ويعكس القيم والمعتقدات الدينية في تنظيم شؤون الأسرة. [1]

ثالثاً: عُمان

سلطت عُمان من جانبها الضوء على أهمية الأسرة بوصفها نواة أساسية في المجتمع من خلال "رؤية عمان 2040". تعمل هذه الرؤية على تعزيز القيم الأسرية وتقدير التراث الثقافي والاجتماعي، مع التأكيد على أهمية توفير الدعم والحماية لكل أفراد الأسرة، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. [2]

وترى الباحثة أنه في خضم التطورات السريعة والتحديات العالمية، تسعى هذه الدول من خلال مواثيقها الوطنية إلى إرساء أسس قوية للحفاظ على النسيج الاجتماعي وتعزيز التماسك الأسري، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التوازن بين الحفاظ على القيم التقليدية ومواكبة متطلبات العصر الحديث في مجال حقوق الأسرة ورفاهيتها.

---

[1] – قانون الأحوال الشخصية المعدل بالقوانين أرقام 61 لسنة 1996 و29 لسنة 2004 و66 لسنة 2007.

[2] – رؤية عُمان 2040. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://andp.unescwa.org/

المبحث الرابع: آفاق الحوار المجتمعي الخليجي حول ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية

ظاهرة اغتراب الأسرة في الخليج تُعد موضوعًا غنيًا يفتح آفاقًا واسعة للحوار المجتمعي، وذلك نظرًا لتأثيرها المباشر وغير المباشر على النسيج الاجتماعي والثقافي في هذه المنطقة. اغتراب الأسرة يمكن أن يظهر في صور مختلفة كالشعور بالعزلة داخل المجتمع نفسه، أو الصعوبات في التواصل بين الأجيال، أو الإحساس بفقدان الهوية الثقافية بسبب التأثيرات العالمية. لمواجهة هذه الظاهرة، يبرز الحوار المجتمعي بوصفه أداة فعالة للبحث عن حلول واستراتيجيات تعزيز التماسك الأسري والثقافي. [1]

أولاً: تعزيز الوعي الثقافي: ينبغي على الحوار المجتمعي أن يركز على تعزيز الوعي بالثقافة والتقاليد الخليجية، مع التأكيد على القيم الأساسية التي تعزز الروابط الأسرية والاجتماعية، ويمكن للمؤسسات التعليمية والثقافية أن تشكل دورًا مهمًا في هذا السياق من خلال تطوير برامج ومبادرات تعليمية تحتفي بالتراث والهوية الخليجية. [2]

ثانياً: الحوار بين الأجيال: من المهم تشجيع الحوار بين الأجيال داخل الأسرة الخليجية لتقليل الفجوة الثقافية والفهم المتبادل. ويمكن تنظيم ورش عمل وجلسات حوار تجمع بين الشباب وكبار السن لتبادل الخبرات والقيم والتقاليد، وذلك بهدف خلق جسور تواصل فعّالة تسهم في تخفيف الشعور بالاغتراب. [3]

---

[1] – ناصري الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، ص51.

[2] – أفنان بنت أسامة الليل وهديل عبد الله أكرم، الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ص152.

[3] – ناصري محمد شريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، ص52.

ثالثاً: استخدام التكنولوجيا لتعزيز التواصل: في عصر تطور وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا بشكل متسارع، يمكن استغلال هذه الأدوات لتعزيز التواصل بين أفراد الأسرة والمجتمع. وإنشاء منصات إلكترونية تهدف إلى تعزيز الحوار حول قضايا الأسرة والهوية يمكن أن يسهم في تقريب وجهات النظر وتوفير فرص للتعبير عن المشاعر والأفكار بطريقة بناءة. [1]

رابعاً: التركيز على الصحة النفسية: الحوار حول اغتراب الأسرة يجب أن يشمل أيضًا الاهتمام بالصحة النفسية لأفراد الأسرة. توفير الدعم النفسي والموارد التعليمية لمساعدة الأفراد على التعامل مع الشعور بالاغتراب والعزلة أمر ضروري للحفاظ على الصحة العقلية والتوازن الاجتماعي[2].

وترى الباحثة أنه من خلال النظر إلى ظاهرة اغتراب الأسرة كفرصة للحوار والتطور، يمكن للمجتمعات الخليجية أن تعمل على بناء مستقبل أكثر تماسكًا واستقرارًا، حيث تتواصل الأجيال وتتعاون في سبيل الحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الروابط الأسرية والمجتمعية.

---

[1] – المرجع نفسه، ص55.

[2] – انظر: أفنان بنت أسامة الليل وهديل عبد الله أكرم، الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، ص152.

الفصل الثاني: ظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية والسياسات الرسمية للحد منها

تحتل الأسرة مكانة محورية في السياسات الاجتماعية الخليجية باعتبارها الخلية النواة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وتجمع كل دول مجلس التعاون على هذه المكانة مما تجسد في دساتيرها الوطنية؛ إذ يكرس دستور دولة قطر المعاني ذاتها في مادته الخامسة عشرة حين يقرر أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، وينظم القانون الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف وتدعيم كيانها وتقوية أواصرها والحفاظ على الأمومة والطفولة في ظلها"، وتتكرر المعاني ذاتها في دستور دولة الكويت والدستور العماني.[1]

وفي الآونة الأخيرة، شهدت الأسرة العربية بشكل عام والخليجية بشكل خاص جملة من المتغيرات الجذرية العميقة في عالم يموج بالتطورات المتسارعة، مع تحوّلات العولمة والثقافات الوافدة التي نجحت في التغلغل بشكل كبير ببنية المجتمعات العربية، ضمن أبرز تحديات العصر الرقمي والتطور التكنولوجي، بما في ذلك من انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الهوية والانتماء كأساس تكوين الشخصية العربية ونواتها الرئيسة [2]، وفيما يأتي تفصيل ذلك من منظور تقارير مراكز الأبحاث المتخصصة ومؤسسات الأسرة، بالتركيز على الدول الخليجية الثلاث محل الدراسة.

---

[1] – انظر: مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (70)، 2021، ص18.

[2] – انظر: محمد خالد، الغزو الفكري، والتطور التكنولوجي، بوابتان خلفيتان للتطرف، الأسرة العربية تحولات عميقة في عالم متغير، مجلة البيان، نشر في تاريخ 4 أكتوبر 2022، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.albayan.ae/world/political-issues/2022-10-04-1.4528740

المبحث الأول: أهم المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية:

الأسرة الخليجية، مثلها مثل أي وحدة اجتماعية أخرى، تواجه العديد من التحديات والمخاطر التي قد تؤثر على تماسكها واستقرارها. بعض من أهم هذه المخاطر تشمل: [1]

التغيرات الاقتصادية والاجتماعية :التحولات الاقتصادية الكبيرة، مثل تقلبات أسعار النفط، يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للأسر، مما يزيد من الضغوطات المالية عليها. فضلا على التغيرات الاجتماعية مثل تزايد معدلات الطلاق وتأخر سن الزواج يمكن أن يؤثر على النسيج الاجتماعي للأسرة.

التأثير الثقافي الخارجي :مع العولمة وسهولة الوصول إلى وسائل الإعلام والإنترنت، تتعرض الأسر الخليجية لتأثيرات ثقافية خارجية قد تتعارض مع قيمها وتقاليدها، مما يؤدي إلى صراعات بين الأجيال.

الضغوط النفسية والاجتماعية :الضغوط المتعلقة بالتوقعات الاجتماعية، مثل النجاح الأكاديمي والمهني، يمكن أن تؤدي إلى مشكلات نفسية مثل القلق والاكتئاب بين أفراد الأسرة، مما يؤثر على التواصل والعلاقات داخل الأسرة.

التفكك الأسري :تزايد حالات الطلاق والانفصال، وتأثيرها على استقرار الأسرة والأطفال، يعد من أبرز التحديات التي تواجه الأسر الخليجية، مما يؤدي إلى تغييرات جذرية في بنية الأسرة التقليدية.

---

[1] – خليفة المحرزي، الخلافات الزوجية في المجتمع الخليجي وانعكاساتها على الأسرة، المجلس الاستشاري الأسري، https://uafcc.com/

التحديات التعليمية والمهنية :التحديات المتعلقة بالتعليم والتوظيف، خصوصًا بين الشباب، يمكن أن تؤدي إلى إحباط وعدم الرضا، مما يؤثر على ديناميكيات الأسرة وتطلعاتها المستقبلية.

مشكلات الإدمان :الإدمان بأشكاله المختلفة، بما في ذلك الإدمان على المخدرات والإنترنت، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات داخل الأسرة، مما يهدد استقرارها وصحة أفرادها.

التحديات الصحية :ازدياد معدلات الأمراض المزمنة والسمنة بين أفراد الأسرة، جزئيًا بسبب نمط الحياة، يمكن أن يؤثر على الصحة العامة للأسرة وقدرتها على العيش حياة سعيدة ومنتجة. (1)

وترى الباحثة أن معالجة هذه المخاطر تتطلب جهودًا متعددة الأبعاد تشمل السياسات العامة، والتوعية الاجتماعية، وتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للأسر.

المبحث الثاني: نماذج من السياسات الخليجية الرسمية للحد من ظاهرة اغتراب الأسرة

طورت الدول الخليجية، ومن منطلق مسؤولية الدولة في المحافظة على هويتها الحضارية والمجتمعية، سياسات رسمية للحد من ظاهرة اغتراب الأسرة، تمثلت في تشجيع الشركات والمؤسسات على توظيف المواطنين المحليين، وتوفير بيئة عمل تشجع على استقدام الأسر والموظفين المحليين، كما يمكن توفير برامج وخدمات اجتماعية وثقافية للأسر الخليجية في الخارج للمساعدة في التكيف مع البيئات الجديدة وحماية حقوقهم، وهذه البرامج والخدمات لها عدة أهداف وفوائد رئيسية، منها التكيف مع البيئة الجديدة وتساعد هذه البرامج الأسر على التأقلم مع التحديات الثقافية والاجتماعية الجديدة بشكل أفضل، مما يسهل عملية الاندماج دون فقدان هويتهم الثقافية،

[1] – مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، ص19.

وتوفير فعاليات وبرامج ثقافية تساعد على الحفاظ على الهوية الثقافية والقيم الخليجية لدى الأجيال الجديدة، مما يمكنهم من تقدير تراثهم الثقافي وتاريخهم، والانتقال إلى بلد جديد يمكن أن يكون تجربة مجهدة. [1]

والبرامج التي توفر الدعم النفسي والاجتماعي تساعد الأسر على التعامل مع هذه التحديات بشكل أكثر فعالية، وحماية الحقوق فالأسر الخليجية في الخارج قد تواجه تحديات قانونية أو عدم الوعي بحقوقها في البلدان المضيفة. برامج التوعية القانونية وخدمات الدعم تساعد في حماية حقوقهم وتوفير المشورة القانونية عند الحاجة، وجه الاستشهاد بهذه الفكرة يظهر أهمية توفير دعم متكامل يسهم في مواجهة التحديات ويحافظ على الهوية الثقافية والاجتماعية للأسر الخليجية في الخارج، ويعزز من قدرتها على التكيف والنجاح في بيئاتها الجديدة، ويقلل من ظاهرة الاغتراب الأسري، كما تعمل الدول على توجيه الأسر وتوعيتهم حول التحديات والفرص المتاحة في الخارج وضرورة تحضير أنفسهم لهذه التجربة، ويمكن تطبيق التشريعات والسياسات التي تحمي حقوق الأسر وتضمن حماية المغتربين، وغيرها.[2]

وترى الباحثة أنه ولعل أهم ما تبنته الدول الخليجية هو الاهتمام المؤسسي بقضايا الأسرة، وتطوير استراتيجيات للأسرة بحيث تنطلق وزارات الدولة المعنية بالأسرة من رسالة ورؤى واضحة وتترجم من خلال أهداف تشغيلية وأنشطة تتبناها مؤسسات الأسرة ومراكز أبحاثها وما شابه.

---

[1] – سليمان الغتامي، وريا المنذري، تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد (7)، عدد (3)، 2013، ص356.

[2] – المرجع السابق، ص356.

الاهتمام المؤسسي بقضايا الاسرة الخليجية

تعد الأسرة المدرسة الأولى التي تربي في نفوس أفرادها الفضائل والقيم والأخلاق، وكلما كان الجو الأسري يتسم بالإيمان والقيم السامية والأخلاق الرفيعة، كان الأفراد في صحة نفسية وإيجابية واستقرار انفعالي، فيبتعدوا عن الشعور بأي نقص أو اغتراب نفسي أو ثقافي، إلا أن الجو العام داخل بعض الأسر يشوبه ضعف في الجانب الأخلاقي والقيمي مما يؤثر على الفرد. بعض تلك الضغوط اجتماعي وبعضها ديني وبعضها سياسي وبعضها الآخر اقتصادي، الأمر الذي يؤثر على سلوكيات الأفراد وتصرفاتهم، ومن هنا تأتي أهمية الاهتمام المؤسسي بقضايا الأسرة في الدول الخليجية لكونه يشير إلى الاهتمام والرعاية التي تقدمها المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية في هذه الدول لمعالجة القضايا والاحتياجات التي تعيشها الأسر في هذه الدول من منظور رؤاها الوطنية وخططها الإستراتيجية، ويشمل هذا الاهتمام مجموعة من السياسات والبرامج والخدمات التي تهدف إلى دعم وتعزيز استقرار ورفاهية الأسر. [1]

ومن أمثلة القضايا التي يمكن أن يركز عليها الاهتمام المؤسسي للأسر في الدول الخليجية:[2]

- توفير فرص تعليمية عالية الجودة لأفراد الأسرة، بما في ذلك الأطفال والشباب، وتوفير الدعم اللازم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم.
- توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والخاصة للأسر، بما في ذلك الوقاية من الأمراض والرعاية الطبية اللازمة.

---

[1] – يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والإشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، 2013، ص47.

[2] – يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، ص47.

- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة لمساعدتهم في التعامل مع التحديات اليومية والصعوبات النفسية.
- تقديم النصائح والتوجيه للأسر حول كيفية التعامل مع مشاكل الحياة اليومية وكيفية بناء علاقات أسرية صحية.
- توفير فرص العمل والتدريب المهني لأفراد الأسرة لضمان استقرارهم المالي.
- العمل على حماية حقوق النساء والأطفال في الأسرة وتوفير الحماية اللازمة لهم.
- تقديم برامج توعية حول القضايا المهمة التي تؤثر على الأسرة، مثل الصحة النفسية والعنف الأسري.
- تنظيم فعاليات وأنشطة ترفيهية وثقافية تعزز الترابط الأسري وتعزز الروابط بين أفراد الأسرة.

هذا الاهتمام يعكس الجهود التي تبذلها المؤسسات لدعم الأسر وتعزيز استقرارها ورفاهيتها. يهدف ذلك إلى تحقيق التوازن والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية للأسر في الدول الخليجية.

ولا بد من توضيح أبرز الاستراتيجيات التي من خلالها تعمل الدول محل الدراسة (قطر، الكويت، سلطنة عمان) على رسم سياستها ووجيه مؤسساتها عن الأسرة، على النحو الآتي:

أولاً: دولة قطر:

هناك العديد من المؤسسات القطرية التي اهتمت وعُنيت بالأسرة، من أبرزها: وزارة الشؤون الاجتماعية؛ مركز التأهيل الاجتماعي "العوين"؛ المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة؛ ومركز الاستشارات العائلية. وتتمثل أبرز أنواع الخدمات المقدمة للمراجعين، كما يشير الجدول أدناه، في الاستشارات النفسية، والتربوية، والاجتماعية، والقانونية والشرعية.

الجدول (1) المؤسسات القطرية التي تُعنى بالأسرة: فلسفتها ونطاق خدماتها

#	اسم المؤسسة	الرؤية/الهدف	الخدمات المقدمة
1	وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة	تغطي كافة الجوانب الاجتماعية والتنموية. نشر الوعي والتثقيف في الأمور التي تتعلق بالأسر.	الضمان الاجتماعي إشكان المواطنين الجمعيات والمؤسسات الخاصة التمكين الأسري الرعاية المجتمعية
2	مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (أمان)	منظمة رائدة لتعزيز الحماية والتأهيل الاجتماعي نشر الوعي والتثقيف لتعزيز الحماية والتأهيل للحد من العنف والتصدع الأسري	رفع الوعي والتثقيف تعزيز الحماية والتأهيل بناء وتطوير القدرات المؤسسية.
3	المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة	حماية المرأة والطفل من الممارسات المنحرفة في المنزل والمجتمع والعمل ومعالجة المشاكل الناجمة عن هذه الممارسات. تأمين الإطار القانوني لحقوق المرأة والطفل والأصدقاء بها وحمايتها اجتماعياً وأسرياً. ضمان تطبيق الاتفاقيات الدولية والعربية والإقليمية بشأن حماية المرأة والطفل ورعايتهما. خلق وعي مجتمعي للاهتمام بحاجات المرأة والطفل وحقوقها في المجتمع. ضمان عدم التمييز ضد المرأة في الحقوق والمسؤوليات الحياتية.	العنف بأنواعه (الجسدي، الجنسي، الإهمال، التصدع الأسري، المشاكل الزوجية). التوعية القانونية، الاستشارات القانونية، المساعدة القضائية. المجال الصحي (الصحة النفسية، اضطرابات الشخصية، الانحرافات السلوكية، الإدمان، الممارسات غير الصحية الضارة. العنف المدرسي، الحرمان من التعليم، التأخر الدراسي. حل مشكلات السكن والتمييز في العمل.
4	مركز الاستشارات العائلية (مركز وفاق)	المساهمة في تقوية الزواج والروابط الأسرية. الحد من التفكك الأسري. تقديم الخِدمات الوقائية والعلاجية المتخصصة.	التوجيه والإرشاد الإصلاح الأسري الرعاية الوالدية التوعية المجتمعية قضايا محكمة الأسرة

#	اسم المؤسسة	الرؤية/الهدف	الخدمات المقدمة
5	المجلس الأعلى للمرأة	ضمان تحقيق الاستقرار الأسري في إطار الترابط العائلي والمجتمعي، وبما يحقق لها فرص متجددة للارتقاء بخياراتها نحو جودة حياتها والتعلم مدى الحياة، من خلال تكامل الجهود مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي ليكون المجلس الأعلى للمرأة بيت للخبرة الوطنية المتخصص في شؤون المرأة.	تمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة مع مراعاة عدم التمييز ضدها. رفع قدرة المرأة في المساهمة التنافسية في العملية التنموية القائمة على أسس تكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة فيها.
6	معهد الدوحة الدولي للأسرة (مؤسسة قطر)	انبثقت المؤسسة عن رؤية بسيطة، وأصبحت منظّمةً دائمة التطوّر. تعرّف على القيم التي تجسّدها مؤسسة قطر، واعرف المزيد عن تاريخها وقيادتها.	الإصلاح الأسري رفع الوعي والتثقيف تعزيز الحماية والتأهيل بناء وتطوير القدرات المؤسسية

وفيما يلي توضيح لأبرز تنظيم وخدمات تلك المؤسسات للأسر بشكل إرشادي، وحل المشاكل التي تواجهها ودعمها.

- **التنظيم والتنسيق:**

تقدم المؤسسات المذكورة أعلاه خدمات الإرشاد، أما الهيئات الأهلية، فتشمل مؤسسة عيد الخيرية، مؤسسة قطر الخيرية، دار الإنماء الاجتماعي، ومؤسسة راف، بالإضافة إلى الجمعيات الخيرية الأخرى مثل دار الأبناء، الهلال الأحمر القطري، جمعية قطر الخيرية، ومؤسسة الشيخ ثاني، ودار الإنماء الاجتماعي. تظهر هذه الشبكة من المؤسسات الرسمية والأهلية أن هناك توفراً جيداً وانتشاراً واسعاً لخدمات الإرشاد الأسري التي تغطي جميع مناطق الدولة، بما في ذلك مجموعة متنوعة من الخدمات الإرشادية، وهناك شراكة ما بين مؤسسات النفع العام الأربع وبين معظم الوزارات المختصة: التعليم والتعليم العالي، الشرطة المجتمعية لجنة المخدرات، المؤسسات القضائية، المؤسسات الشبابية، المجلس الأعلى للقضاء، الصحة والمجلس الأعلى للصحة، وأما التنسيق

الرسمي / الأهلي فهو ناشط بدوره حيث هناك شراكة وتعاون وتحويل حالات وتبادل للخبرات. وهو ما يبين بدوره مستوى تغطية احتياجات الجمهور وديناميته. [1]

- الخدمات المقدمة

تتباين أولويات الخدمات المقدمة، ويبدو أن هذا التباين يعود إلى مجال الاهتمام الأساسي للجمهور الذي تخدمه. إلا أن هناك ثلاث تكتلات في الخدمات. يتكون أولها من تنشـــئة الأبناء (إرشاد نمائي) وأربع خدمات تعالج مشكلات زوجية (صراع زوجي قبل الطلاق وخلاله المطلقات وتمكينهن، عنف زوجي وتعنيف أبناء). وهو ما يبين مدى ضـــرورة تطوير برامج تدخل فاعلة للتعامل مع هذه المشكلات الزوجية، وهو ما يتم العمل عليه تبعاً للبيانات إلا أن هذه المشكلات الزوجية تبدو مصـــدر قلق واهتمام من قبل الهيئات العاملة في الإرشـــاد، أما التكتل الآخر الذي يأتي في الوسط من حيث الأولوية فيتضمن كل من (الإرشاد الصحي، إرشاد قبل الزواج وصحة إنجابية، هجر وإهمال الزوجة والأولاد) وهما يتضمنان نشاطين انمائين وثالث علاجي. هنا أيضا يبرز مقدار المشكلات الزوجية والحاجة الماسة للتدخل الإرشادي بصددها. [2]

ويبين الاهتمام الانمائي في طلب العناية الصـــحية وإرشـــاد ما قبل الزواج؛ مما يشـــكل عامل توازن مع مشكلات العلاقات الزوجية ويمكن إذا ترسخت فاعلية هذين النوعين من الإرشاد أن تشكل عاملاً وقائياً لحماية الحياة الزوجية مستقبلاً. وأما التكتل الثالث الأقل أولوية فيشمل كل من الإرشاد المدرسي للأبناء، المهارات الوالدية، ومهارات إدارة الحياة الأسرية. وهذه يجب العمل

---

[1] – مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (67)، 2011، ص95-96.

[2] – مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (67)، 2011، ص96-97.

على التوعية بصددها بحيث يزيد إقبال الجمهور عليها، مما يساعد على المزيد من فاعلية الأسرة والاهتمام بالتحصيل الدراسي. [1]

الجمهور الخدمات التي يطلبها أوضاعه، تحفظاته:

تتمثل الخدمات الأكثر طلبا من قبل الجمهور في كل من إرشـــاد الصـــراعات الزوجية، إرشـــاد ما قبل الطلاق؛ ومشـــكلات تعنيف وإهمال؛ وأســـر المدمنين رعاية الأبناء ومواهبهم؛ واستشارات قانونية أسرية، إرشاد اجتماعي؛ خدمات صحة نفسية؛ خدمات تربوية، أما الوضع الاقتصادي الاجتماعي: التعليمي للأسر المستفيدة فلم يتم تحديده في الاستمارات إلا أنه أشير إلى المعنفين ذوي الوضـــع المتوســـط اقتصـــاديا، معظمهم من حملة الثانوية العامة، الأرامل المطلقون. ويتوزع التعليم على جميع المراحل، وأما الفئات الأكثر حاجة ولكنها لا تقبل على تلقى الخدمة فلم تتحدد في الاستمارات .ولكن هناك إشارات إلى أن الفقراء يطلبون المساعدة المادية أكثر من الإقبال على الخدمة الإرشادية، كما أن الأسر المحافظة تتكتم على مشكلاتها ولا تقبل على هذه الخدمات. وهي قد تلجأ إلى خدمات استشارية خاصة خارج إطار المؤسسات العامة.

- **سياسات الإرشاد وآليات تقديم الخدمة وتسهيلاتها:**

تتضمن سياسات الإرشاد في مؤسسات قطر التي تهتم بالأسرة عدة جوانب وآليات تقديم الخدمة، ومنها: [2]

- توفير خدمات متخصصة: تهدف هذه المؤسسات إلى توفير خدمات إرشادية متخصصة تتناسب مع احتياجات الأسرة وتحسين جودة حياتها.

---

[1] – المرجع نفسه، ص95..

[2] – مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، ص97.

- توجيه الفرد والأسرة: يتم توجيه الأفراد والأسر للتعامل مع التحديات والصعوبات التي قد تواجههم في الحياة اليومية.
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي: تشمل الخدمات الإرشادية تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للأفراد والأسر في مختلف المجالات.
- تعزيز الوعي والتثقيف: يتم توعية الأسر بمختلف المسائل والمهارات التي تساعدهم في تحسين حياتهم اليومية.
- تسهيل الوصول للخدمات: توفير آليات سهلة وفعالة للأفراد والأسر للوصول إلى خدمات الإرشاد، سواء من خلال الحضور الشخصي أو عبر وسائل الاتصال الأخرى.
- ضمان الخصوصية والسرية: تضمن هذه المؤسسات أن جميع المعلومات التي تتم مشاركتها خلال الجلسات الإرشادية تبقى سرية وتحت حماية صارمة.
- تقييم النتائج وتحسين الخدمات: يتم تقييم فعالية الخدمات الإرشادية وتحسينها باستمرار لضمان تلبية احتياجات الأسر بشكل أفضل.
- توجيهات وموارد إضافية: توفير توجيهات وموارد إضافية للأسر التي قد تحتاج إلى خدمات خارج نطاق الإرشاد.

إن هذه السياسات والآليات تهدف إلى دعم الأسر في تحقيق التوازن والرفاهية في حياتهم اليومية.

- **الفنيات المتبعة حسب شيوع الاستخدام:**

إن أبرز الفنيات العلاجية المستخدمة هي السلوكية، المعرفية، الإنسانية والواقعية. وتأتي الفنية السـيكوديناميةفي موقع جدا متأخر عليها، مما هو مفهوم حيث تتعامل هذه الفنية الأخيرة مع القضـايا الذاتية التي تتطلب اسـتقصـاء لأحوال النفس الخفية. وهو من الأمور التي لا يقبل

عليها الجمهور نظرا لحرصه على خصوصياته وعدم البوح بها. أما الفنيات الثلاث الأخرى فهي تلقى قبولاً من الجمهور إذ تركز على حل المشكلات وتعديل السلوك والأفكار والرؤى، وتحتل التدخلات الإرشادية النمائية مكانة ذات وزن، ولو أن أولوياتها تتباين في الاستمارات، ومن الملفت للنظر أن مركز الاستشارات العائلية المتخصص في إرشاد الصراعات الزوجية ومشكلاتها هو الذي يولي الفنيات العلاجية المتخصصة أكبر قدر من الأولوية، إذ يأتي الإرشاد النمائي (تنمية المهارات الوالدية والأسرية) في المقام الثاني من أولوياته. وتستخدم الفنيات العلاجية في كل من الإرشاد الفردي والجماعي الزوجي. إلا أن ذلك لا يعني عدم قيام هذا المركز بجهود توعية وتثقيف؛ إذ هو يصدر العديد من المنشورات والمطويات على صعد المهارات الوالدية والأسرية والإعداد للزواج، مضافا إليها الدورات والمحاضرات. [1]

ثانياً: دولة الكويت:

تُعنى دولة الكويت بشكل كبير برعاية وتطوير الأسرة، ولهذا الغرض تأسست عدة مؤسسات تعنى بشؤون الأسرة وتقديم الدعم والخدمات لها. من بين أبرز هذه المؤسسات ما يبينه الجدول (2)، والتي تعنى بشكل خاص بالأسرة وتقديم الدعم والخدمات لها، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً في تعزيز استقرار ورفاهية الأسر في المجتمع الكويتي.

وفيما يأتي توضيح للأهداف والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات للأسرة وهي على النحو الآتي:

[1] – مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، ص98.

الجدول (2) المؤسسات التي تعنى بالأسرة في دولة الكويت ونطاق خدماتها

الرقم	المؤسسة	الخدمات المقدمة
1	وزارة الشؤون الاجتماعية	تقوم بتنفيذ السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم الأسرة وتحسين جودة حياتها. تقدم الوزارة مجموعة من الخدمات والبرامج الاجتماعية والتوجيهية للأسر.
2	الهيئة العامة للرعاية الاجتماعية والأسرة	تعنى بتوفير الدعم الاجتماعي والرعاية للأسر والأفراد في الكويت. تقدم الهيئة خدمات متنوعة تشمل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية
3	مركز الأم المثالية	يقدم دعماً وتوجيهاً للأمهات في مختلف جوانب الرعاية والتربية للأطفال
4	مركز الكويت للطفل	يهتم برعاية وتطوير الأطفال وتوفير الدعم اللازم لهم ولأسرهم.
5	الجمعية الكويتية لحماية الأسرة والطفل	تعمل على توعية المجتمع بأهمية حقوق الأسرة والأطفال وتقديم الدعم اللازم لهم.
6	المركز الوطني للتربية الأسرية	يقدم الدورات والورش التدريبية التي تهدف إلى تعزيز المهارات الأسرية وتحسين العلاقات الأسرية
7	المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب	يقدم برامج وفعاليات تثقيفية وثقافية تستهدف الأسرة وتساهم في تطويرها

وفيما يلي توضيح للتنظيم والخدمات التي تقدمها تلك المؤسسات:

- **التنظيم والتنسيق:**

تقوم عدة هيئات رسمية بتقديم خدمات الإرشاد الأسري وتشرف على أعمالها وهي أقسام الاستشارات الأسرية في مراكز تنمية المجتمع التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، قسم الاستشارات الأسرية في وزارة العدل، قسم التنمية الأسرية (إصلاح ذات البين) التابع لوزارة الأوقاف، وزارة الصحة، ووزارة التربية اللتان تقدم كل منهما خدمات تابعة لاختصاصاتها، **أما الهيئات الأهلية فأبرزها** مركز الاستماع (وزارة الأوقاف)، مكتب الإنماء الاجتماعي الذي يقدم خدمات إرشاد اسري في مجال الآثار النفسية التي نتجت عن العدوان العراقي)؛ الجمعية الكويتية لرعاية المعوقين (إرشاد أسر المعوقين)؛ الهيئة العامة لرعاية الشباب. ويضاف إلى هذه الهيئات شبه الحكومية ذات الاستقلال، مكاتب استشارية منتشرة في أرجاء الدولة تقدم إرشاد أسري، وكذلك

الخدمات النفسية والاجتماعية لذوي الحاجات الخاصة، وهكذا تحظى الكويت بشبكة واسعة من الهيئات الرسمية والأهلية التي تقدم خدمات إرشاد أسري تغطي مختلف مناطق الدولة، وتخدم مختلف الشرائح السكانية. وهي حالة متقدمة على صعيد التنظيم وتنوع الخدمات.[1]

وهناك علاقات وثيقة على صعيد التنسيق ما بين القطاعين الرسمي والأهلي،فالتنسيق نشط وناضج ما بين الوزارة وكل الهيئات ذات الصلة (المراكز المحلية مراكز التربية، هيئات التوجيه الديني، الهيئات التي تقدم أنشطة اجتماعية). كما أن التنسيق ما بين وزارة الشؤون والوزارات الأخرى قائم وبشكل نشط مع كل من الصحة الطب النفسي، القضاء، الشرطة، التربية. ويبرز بشكل جيد جدا خلال حملات التوعية الوطنية.

- **الخدمات المقدمة:**

مؤسسات دولة الكويت التي تهتم بالأسر تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم وتعزيز استقرار الأسر. وتشمل هذه الخدمات: [2]

- الإرشاد الأسري والنفسي :تقديم الدعم والمشورة النفسية والاجتماعية للأسر لمساعدتها في التعامل مع التحديات والصعوبات.
- التوعية والتثقيف الصحي :تقديم معلومات وبرامج توعية حول الصحة والتغذية والأمور الصحية المتعلقة بالأسرة.
- الرعاية الصحية :توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية والتوجيه للأفراد والأسر.

---

[1] – مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، ص106 وما بعدها؛ انظر أيضاً سعد الهاجري، الشراكة بين الأسرة ومدارس التعليم الأساسي بدولة الكويت لتحقيق الفاعلية التعليمية – دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، العدد 175، 2017، ص463.

[2] – مصطفى حجازي، مرجع سابق.

- الدعم الاقتصادي والاجتماعي :تقديم الدعم المالي والمعونات الاجتماعية للأسر التي تحتاجها.
- توجيه الأطفال والشباب :تقديم الدعم والتوجيه للأطفال والشباب لتطوير مهاراتهم والتعامل مع الضغوط اليومية.
- ورش العمل والدورات التدريبية :تقديم دورات وورش عمل تعليمية وتثقيفية لأفراد الأسرة لتعزيز المهارات والمعرفة.
- حماية الأسرة والطفل :تقديم الدعم والحماية للأسر والأطفال من أي تهديدات أو مخاطر تشكل تهديداً لرفاهيتهم وسلامتهم.
- التربية الأسرية :توفير المشورة والتوجيه للأسر حول كيفية تطوير علاقات صحية وإيجابية داخل الأسرة.
- الرعاية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة :توفير الدعم والخدمات اللازمة للأسر التي تعتني بأفراد لديهم احتياجات خاصة.
- الرعاية للمسنين :توفير الدعم والخدمات للمسنين والمساعدة في تلبية احتياجاتهم.

وترى الباحثة أن هذه المؤسسات تتعاون معاً لضمان تقديم خدمات شاملة تدعم الأسر في جميع جوانب حياتها وتساهم في تحقيق الرفاهية والاستقرار لها.

- **سياسات الإرشاد، وآليات تقديم الخدمة وتسهيلاتها**

من أهداف الإرشاد الأسري في الكويت زيادة الوعي بأهمية التخطيط الأسري، والتدريب على الأساليب الناجعة في تعامل الأسر مع مشكلاتها، بناء اسر متماسكة ومستقرة وحمايتها من العنف والتفكك والعوز، خلق رأي عام مساند لتمكين الأسرة، تنشيط دور الإعلام وتكثيفه في تعزيز الأسرة بموضوعية وصدق. تتطلب هذه السياسات والأهداف تخطيط برامج تثقيف وتوعية تطال مختلف شرائح المجتمع، وتخطيط برامج حماية الأسرة. كما تتطلب توفير الجهاز الكافي

والمؤهل من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيين في خدمات الإرشاد الأسري، وتتمثل الآليات المتبعة في استقبال الحالات من قبل فريق عمل متخصص من المرشدين النفسيين والاختصاصيين الاجتماعيين والمستشارين القانونيين. وبناء على ذلك تعقد جلسات التوجيه والإرشاد الطالبي الخدمة مع توفير الخصوصية والحفاظ على السرية. ولقد نجحت وزارة العدل وكذلك وزارة الأوقاف في خدمة إصلاح ذات البين بفضل توفر الاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين وضمان مبدأ السرية.

كما أن هناك خدمة الاتصال الهاتفي بالمستفيدين، ودعوة الأسر المعنية إلى الفعاليات التوجيهية والتثقيفية المقامة التي يقودها الاختصاصيون النفسيون والاجتماعيون الذين يعدون كذلك برامج تدريبية للأهل، وأما التسهيلات المتوفرة فتشمل حسن الاستقبال، وسرعة تلبية الطلب والاستجابة لمختلف أنواع الاحتياجات، إضافة إلى توفر برامج التوعية وأدواتها. [1]

ثالثاً: سلطنة عمان :

يوضح الجدول أدناه أبرز المراكز الاجتماعية التي تهتم وتُعنى بالأسرة في سلطنة عمان.

الجدول رقم (3): مؤسسات الأسرة العمانية ونطاق خدماتها

الرقم	المؤسسة	الخدمات المقدمة
1	وزارة التنمية دائرة الإرشاد والاستشارات الأسرية	الفحص والتقييم والتدخل في حالات الأطفال المعرضين للتعنيف.
2	اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة	توفير الدعم والمشورة النفسية والاجتماعية للأسر لمساعدتها في التعامل مع التحديات والصعوبات تقديم النصائح والتوجيه حول كيفية بناء علاقات صحية وتعزيز التواصل العائلي
3	وزارة التربية (دائرة الأنشطة والتوعية الطلابية)	توفير الدعم والبرامج التي تعزز التربية السليمة وتطوير مهارات الشباب

[1] – سعد الهاجري، مرجع سابق.

الرقم	المؤسسة	الخدمات المقدمة
4	وزارة العدل (المحاكم ولجنة التوفيق والمصالحة)	تقديم الخدمات الصحية الأساسية للأسر وتعزيز الوعي بالصحة العامة. تقديم المعلومات حول كيفية التعامل مع مختلف المخاطر والتحديات التي قد تواجه الأسر.. تقديم الدعم والتوجيه للشباب والمراهقين لمساعدتهم في التعامل مع التحديات وتحقيق أهدافهم.
5	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (دائرة الوعظ والإرشاد، ودائرة الإرشاد النسوي)	التوعية بحقوق الأسر والأفراد :تقديم المعلومات حول الحقوق القانونية والاجتماعية للأسر وأفرادها. الدعم الديني والروحي :تقديم الخدمات والتوجيه الروحي للأسر لتعزيز الروحانية والتواصل مع القيم والمبادئ الدينية.
6	مركز الراشد للاستشارات النفسية والأسرية	توفير الدعم والخدمات التي تلبي احتياجات الأسر التي تعتني بأفراد لديهم احتياجات خاصة

تتمثل التنسيق بين الوزارات والهيئات الأخرى (مثل القطاعات الطبية والنفسية، التربية، القضاء، والشرطة) والبيئة المحلية ومراكز التوجيه الديني وهيئات الأنشطة الاجتماعية الشبه رسمية في تقديم خدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية. تشمل هذه الخدمات الفحص والتقييم والتدخل في حالات الأطفال المعرضين للتعنيف، ويشارك في ذلك جميع الوزارات والهيئات الرسمية بالإضافة إلى وزارة التنمية الاجتماعية (التربية، الصحة، الإدعاء العام، شرطة عمان السلطانية). [1]

ويتم أيضا التنسيق مع وزارة التربية لدعم الطلاب الذين يحتاجون للخدمات الإرشادية، ومع وزارة الصحة لتقديم الخدمات النفسية. بالإضافة إلى ذلك، يتم التنسيق مع القضاء لدراسة الحالات التي تُحال إليه ومتابعتها من قبل الباحثات الاجتماعيات بالمحاكم. كما يتم توجيه الجهود نحو توفير الدورات التدريبية الخاصة بالإرشاد والندوات وورش العمل في مجال الإرشاد الأسري.

مع القطاع الأهلي، يتم التنسيق مع الهيئات العاملة في الإرشاد الأسري والوزارة والهيئات الرسمية الأخرى المعنية بشؤون الأسرة. يتم تشجيع المشاركة الفعالة للهيئات الأهلية في الدورات

[1] – سعد الغتامي وريا المنذري، مرجع سابق، ص358.

التدريبية والندوات وورش العمل. يتم أيضا توفير الخبراء في الإرشاد النفسي لتدريب العاملين مع الأطفال المعنفين. يتم التنسيق مع القطاع الأهلي أيضا لتوفير الاحتياجات الأساسية والإرشادية للأسر. يتضح من هذا التنسيق الكثيف والديناميكية العالية أن هناك شبكة فعالة من الخدمات والإرشاد للأسر على مختلف الصعد. [1]

- **الخدمات المقدمة:**

تُحدد أولويات الخدمات الإرشادية وفقاً لمدى شيوع القضايا التي تتناولها، وتشمل مجالات متعددة مثل الصراعات الزوجية، وتربية الأبناء، ومهارات الوالدين، والمهارات الحياتية، والتخلي والإهمال، والإرشاد الصحي، والإرشاد قبل الزواج والصحة الإنجابية، والإرشاد المدرسي للأطفال، الإرشاد للمطلقات وتمكينهن، والعنف الزوجي وتعنيف الأطفال، والإرشاد لمدمنين، والإرشاد قبل وخلال عمليات الطلاق.

يتضح من هذا أن خدمات الإرشاد تتنوع وتغطي مجموعة واسعة من الحالات والاحتياجات الأسرية. وتتمثل حيوية هذه الخدمات في توفير التدخلات الإرشادية العلاجية والنمائية، مما يظهر ترابطها مع مختلف احتياجات الأسرة، ويعتبر الإرشاد النمائي من ذوي الأولوية، وهو متكافئ مع الإرشاد العلاجي لحالات الاضطرابات في العلاقات الزوجية والوالدية. هناك حاجة إلى التدخل في الحالات الأسرية الواضحة، بينما يوفر النماء تعويضاً للتوازن في حالات الاضطراب.

---

[1] – المرجع نفسه.

في ختام هذا الوصف العام لمؤسسات الأسرة في الدول الثلاث، يمكن تسليط الضوء على المشتركات وأوجه الاختلاف بينها من خلال منظور أسئلة البحث المتعلقة بظاهرة الاغتراب الأسري، وذلك لضمان أن تكون هذه المقارنة متجذرة في جوهر الدراسة وإشكاليتها. [1]

المشتركات بين مؤسسات الأسرة:

- القيم الأساسية :على الرغم من الاختلافات الثقافية، تشترك مؤسسات الأسرة في الدول الثلاث في القيم الأساسية مثل الوحدة الأسرية، واحترام الأجداد والأقارب، وأهمية التعاون والدعم المتبادل بين أفراد الأسرة.
- التحديات المعاصرة :الأسر في الدول الثلاث تواجه تحديات مماثلة تتعلق بالتغيرات الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية، وتأثير التكنولوجيا على التواصل والعلاقات الأسرية.[2]

أوجه الاختلاف:

- الهيكل الأسري والعادات :تختلف الهياكل الأسرية والعادات الأسرية بشكل كبير، حيث يمكن أن تؤثر العوامل الثقافية والدينية على تعريف الأسرة، أدوار الجنسين، وتقاليد الزواج والتربية.
- السياسات والقوانين :الاختلاف في السياسات والقوانين الأسرية يعكس التوجهات الثقافية والاجتماعية السائدة في كل دولة، مما يؤثر على معالجة قضايا مثل الطلاق، حقوق الأطفال، والوصاية. [3]

---

[1] – سعد الغتامي وريا المنذري، مرجع سابق، ص358.

[2] – كاميليا حلمي: دراسة تحليلية نقدية لاتفاقية إسطنبول لبيان أثرها على الأسرة والمجتمع، https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=20702

[3] – هشام الطالب وآخرون، التربية الوالدية: رؤية منهجية تطبيقية في التربية الأسرية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، 2019.

تأثير على ظاهرة الاغتراب الأسري:

التحديات المعاصرة والاختلافات في الهيكل الأسري والسياسات تسهم في ظاهرة الاغتراب الأسري بطرق مختلفة. الاغتراب الأسري، كما يتضح من خلال هذه الدراسة، ليس مجرد نتيجة للتغيرات الخارجية ولكنه أيضًا ينبع من التوترات الداخلية والتفاعلات داخل الأسرة التي قد تتأثر بشكل كبير بالعوامل الثقافية والاجتماعية السائدة. [1]

وترى الباحثة أن إدراك أوجه التشابه والاختلاف هذه يسمح بفهم أعمق لكيفية تأثير هذه العوامل على الاغتراب الأسري، ويوفر بذلك أساسًا متينًا لتطوير استراتيجيات موجهة للتخفيف من هذه الظاهرة ودعم الأسر في مواجهة التحديات المعاصرة.

- **الدول الخليجية وتقنين تشريعات الأسرة**

يقصد بتقنين تشريعات الأسرة هو تشريعاً يتم وضعه من قبل السلطة العامة في الدولة ،فهو يسري على جميع ارجائها فيوثق الروابط بين افرادها، وهذه العملية في دول الخليج يتم بواسطة الدولة كجزء من سياستها القانونية والاجتماعية لتنظيم العلاقات الأسرية وحماية حقوق الأفراد في المجتمع، إذ يلعب القانون دورًا مهمًا في تحديد حقوق وواجبات أفراد الأسرة وتقديم الحماية لهم. حيث تنظم تشريعات الأسرة في دول الخليج عمليات الزواج والطلاق، بما في ذلك الشروط والإجراءات اللازمة للقيام بهما، والمرجعية التشريعية هي التي تحدد الحقوق والالتزامات لكل من الزوجين خلال فترة الزواج وبعد الطلاق، كما تحدد القوانين متطلبات النفقة والرعاية لأفراد الأسرة، بما في ذلك الزوجة والأطفال، وتتعلق هذه القضايا بتوفير الدعم المالي الضروري لتلبية احتياجات الحياة اليومية والصحية، كما تركز القوانين على حقوق ورعاية الأطفال، بما في ذلك الحضانة

[1] – سعد الغتامي وريا المنذري، مرجع سابق، ص358.

والزيارة والتربية والتعليم، ويتم تحديد التزامات الوالدين تجاه أطفالهم، كما تتناول القوانين قضايا العنف الأسري وتقديم الحماية للضحايا. والقانون يجرم أشكال العنف الأسري وينص على العقوبات المناسبة له، وترعى القوانين حماية حقوق المرأة في المجتمع، بما في ذلك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بما في ذلك مسائل مثل حقوق العمل وحماية ضحايا التحرش. [1]

نستعرض فيما يلي نماذج من تشريعات الاسرة الدول الخليجية الثلاث، محل الدراسة، لنتبين كيف تحد تلك التشريعات من ظواهر الاغتراب الأسري.

تشريعات الأسرة في دولة قطر:

تشريعات الأسرة في دولة قطر تحكم العلاقات الأسرية وتشمل قوانين الزواج، الطلاق، الحضانة، والميراث، وتهدف إلى تنظيم الحياة الأسرية وفقاً للشريعة الإسلامية إلى جانب الأخذ بعين الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمع القطري. يُذكر أن تشريعات الأسرة تخضع للتحديث والتطوير المستمر لتلبية احتياجات المجتمع. إليك بعض النقاط الرئيسية حول تشريعات الأسرة في دولة قطر: [2]

- قانون الأحوال الشخصية :تم إصدار قانون الأحوال الشخصية في قطر بموجب القانون رقم (22) لسنة 2006، ويتضمن تنظيمات للزواج، الطلاق، النفقة، الحضانة، والميراث. يستند هذا القانون إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ويهدف إلى حماية حقوق أفراد الأسرة وضمان استقرارها.

[1] – أفنان بنت أسامة الليل وهديل عبدالله أكرم، مرجع سابق، ص160.

[2] – قانون الأسرة القطري رقم (22) لسنة 2006.

- الزواج :ينظم القانون إجراءات الزواج والشروط اللازمة لإتمامه، مثل الرضا المتبادل بين الزوجين ودفع المهر، ويُشدد على ضرورة توثيق عقود الزواج رسميًا لضمان حماية حقوق الطرفين.
- الطلاق :يوضح القانون إجراءات الطلاق وأحكامه، بما في ذلك الإجراءات القضائية اللازمة لتوثيق الطلاق وتحديد النفقة وشروط الحضانة.
- الحضانة والولاية على الأطفال :يعالج قانون الأحوال الشخصية قضايا الحضانة والولاية على الأطفال بعد الطلاق، مع التأكيد على مصلحة الطفل كأولوية رئيسية.
- الميراث :يُنظم توزيع الإرث وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تحديد حصص الورثة بدقة وفقاً للعلاقة القرابية بالمتوفى.

تشريعات الأسرة في دولة الكويت:

تشريعات الأسرة في دولة الكويت تعكس الأسس والقيم الإسلامية إلى جانب اعتبارات العادات والتقاليد المحلية. تغطي هذه التشريعات جوانب متعددة من الحياة الأسرية مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، الميراث، والوصية، وتهدف إلى توفير إطار قانوني يحمي حقوق الأفراد ويحافظ على استقرار الأسرة. إليك نظرة عامة حول أهم الجوانب: [1]

- قانون الأحوال الشخصية :يعتبر قانون الأحوال الشخصية في الكويت، الذي صدر بالقانون رقم (51) لسنة 1984، الإطار الرئيسي لتنظيم شؤون الأسرة. يستند هذا القانون إلى مبادئ الشريعة الإسلامية ويحكم جميع جوانب العلاقات الأسرية بما يشمل الزواج، الطلاق، الحضانة، الميراث، وغيرها.

---

[1] – قانون الأحوال الشخصية الكويتي رقم (51) لسنة 1984 وتعديلاته.

- الزواج :يحدد القانون الشروط اللازمة لإتمام الزواج ويشترط الرضا والقبول من الطرفين، وجود ولي للعروس، ومهر يُدفع للعروس. كما يُشدد على ضرورة توثيق الزواج في المحاكم المختصة.
- الطلاق :يتضمن القانون أحكامًا تخص الطلاق وينظم إجراءاته، بما في ذلك توثيق الطلاق في المحكمة وتحديد النفقة وشروط الحضانة بما يخدم مصلحة الأطفال.
- الحضانة :يولي قانون الأحوال الشخصية اهتمامًا كبيرًا بقضايا الحضانة، مؤكدًا على أهمية مصلحة الطفل وحقوقه في تحديد الطرف الأكثر ملاءمة للحضانة بعد الطلاق.
- الميراث والوصية :يُنظم القانون كيفية توزيع التركات وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تحديد نصيب كل وارث بدقة.

تشريعات الأسرة في سلطنة عمان:

تشريعات الأسرة في سلطنة عمان تعكس القيم والتقاليد الإسلامية والعادات والتقاليد المحلية. تهدف هذه التشريعات إلى تنظيم العلاقات الأسرية وحماية حقوق الأفراد في إطار شرعي وقانوني، وتشمل عدة جوانب من الحياة الأسرية مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، الميراث، وغيرها. إليك نظرة عامة على بعض جوانب تشريعات الأسرة في سلطنة عمان: [1]

- قانون الأحوال الشخصية :يعتبر قانون الأحوال الشخصية الإطار الرئيسي الذي يحكم العلاقات الأسرية في عمان .ينظم هذا القانون العديد من الجوانب مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، الميراث، والولاية على الأطفال.

[1] – قانون الأحوال الشخصية العماني رقم (601) لعام 1997 وتعديلاته.

- الزواج :ينص قانون الأحوال الشخصية على شروط الزواج وإجراءاته، ويشترط الرضا المتبادل بين الزوجين وشروط أخرى مثل القدرة المالية والنفسية، ويتطلب توثيق العقد الزواجي في السلطات المختصة.
- الطلاق :ينظم القانون إجراءات الطلاق والأحكام المتعلقة به، بما في ذلك توثيق الطلاق وتحديد النفقة وشروط الحضانة.
- الحضانة والولاية على الأطفال :يُعنى القانون بتنظيم قضايا الحضانة والولاية على الأطفال بعد الطلاق، مع التأكيد على مصلحة الطفل بوصفها أولوية رئيسة.
- الميراث والوصية :يحدد القانون توزيع التركة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية، ويُعنى بتنفيذ الوصايا وتحديد حصص الورثة بشكل دقيق.

تهدف هذه التشريعات إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد في إطار الأسرة، وتوفير حماية لحقوق الأفراد والأطفال.

التشريعات الدولية ذات العلاقة بالأسرة وظاهرة اغتراب الأسرة الخليجية:

- هناك العديد من التشريعات والاتفاقيات الدولية التي تتعلق بقضايا الأسرة وحقوق الإنسان. فيما يلي بعض الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية :(ICCPR)

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) تتعامل مع عدة قضايا تتعلق بالأسرة وحقوقها. فيما يلي بعض من أحكام هذه الاتفاقية التي تتعلق بقضايا الأسرة: [1]

[1]- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights تم الاطلاع عليه في 2023/11/10.

- الحق في الحياة الخاصة والأسرة (المادة 17): يحظر القانون التدخل غير المشروع في حياة الشخص وأسرته. يشمل ذلك الحق في الخصوصية وحماية الأسرة من التدخلات غير المشروعة.
- حقوق الزواج وتأسيس الأسرة (المادة 23): تؤكد هذه المادة على حق كل رجل وامرأة في إبرام زواج وتأسيس أسرة، ويجب أن يتم ذلك بموافقة الطرفين المتزوجين.
- حق الأسرة في الانتقال (المادة 12): يحق للأفراد الانتقال بحرية داخل الدولة ومغادرتها، وهذا يشمل أيضًا حق الأسرة في الانتقال والتنقل.
- حق الطفل (المادة 24): يحق للطفل أن يحظى بأعلى درجات الرعاية الصحية والاجتماعية، ويجب أن يتم حمايته من التمييز.
- حقوق الوالدين (المادة 23): تؤكد على أهمية حقوق الوالدين في تربية أطفالهم، ويجب أن توفر الدول الدعم اللازم للأسر لضمان تحقيق هذا الهدف.

يعكس هذا النهج في اتفاقية ICCPR التزام الأمم المتحدة بحماية حقوق الأسرة والأفراد وتعزيز مفهوم الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية في سياق الأسرة والحياة الخاصة، وتؤكد هذه الاتفاقية على مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية، وتشمل بعضًا من حقوق الأسرة مثل حقوق الحياة الخاصة والأسرة وحقوق الزواج وحقوق الوالدين.

- **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :(ICESCR)**

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) تتناول عدة قضايا تتعلق بالأسرة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فيما يلي بعض الجوانب المتعلقة بالأسرة في هذه الاتفاقية: [1]

- الحق في المشاركة في الحياة ثقافية (المادة 15): تؤكد المادة 15 على حق الأفراد والأسر في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية، وتعزز حقوق الفرد في الاستفادة من الفعاليات ذات الطابع الثقافي.
- حق الأسرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية (المادة 10): تتعهد الدول الطرفة باتخاذ إجراءات تدعم الأسر في تحقيق مستوى كافٍ من المعيشة وتحسين ظروف الحياة.
- حق التعليم (المادة 13): يجب أن يكون التعليم متاحًا وميسرًا لجميع الفرد، بما في ذلك أفراد الأسرة، ويجب أن يكون التعليم موجهًا نحو التنمية الكاملة للشخصية البشرية وتعزيز فهم القيم الثقافية.
- حق الأطفال (المادة 10): يجب أن يُعطى الاهتمام الخاص لرعاية الأطفال وحمايتهم، وتعزيز فهم المجتمع للمسؤوليات الأسرية.
- حق الصحة (المادة 12): يكفل الحق في الصحة للأفراد والأسر، وتلتزم الدول باتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الظروف البيئية والاجتماعية.

---

[1]-.العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights تم الاطلاع عليه في 2023/11/10.

تظهر هذه المواد في اتفاقية ICESCR التزام الأمم المتحدة بتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتعزيز حقوق الأفراد والأسر في هذا السياق، وتركز هذه الاتفاقية على حقوق الأفراد في مجالات الاقتصاد والاجتماع والثقافة، بما في ذلك الحق في الحصول على مستوى معيشة مناسب والرعاية الصحية.

- **اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة :(CEDAW)**

تعتبر هذه الاتفاقية أحد أهم الوثائق التي تعنى بحقوق المرأة. تحظر التمييز ضد المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحقوق الأسرية وحقوق الزواج والأمومة، إن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) تغطي العديد من الجوانب المتعلقة بالأسرة. فيما يلي بعض النقاط التي تتعلق بالأسرة والمرأة في إطار اتفاقية سيداو[1]:

- الحق في الزواج والحياة الأسرية (المادة 16): تؤكد المادة 16 على حق المرأة والرجل في التساوي فيما يتعلق بجميع جوانب الحياة الأسرية، بما في ذلك الحق في اختيار الزواج والحياة الأسرية والمشاركة في القرارات الأسرية.
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة (المادة 13): تلتزم الدول الأطراف باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حقوق المرأة في مجال الأعمال والتعليم والرعاية الصحية والمشاركة الثقافية.
- حق المرأة في الصحة الإنجابية (المادة 16): تؤكد المادة 16 على حق المرأة في الصحة الإنجابية وتلتزم الدول بتقديم الرعاية الصحية اللازمة في هذا السياق.

---

[1]–.الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/0360793A.pdf تم الاطلاع عليه في 2023/11/11.

- مكافحة التمييز في المجال الأسري (المادة 16): تلتزم الدول باتخاذ الإجراءات الفعالة لمكافحة التمييز ضد المرأة في جميع القضايا المتعلقة بالحياة الأسرية والعلاقات الاجتماعية.
- حقوق الأمومة (المادة 16): تؤكد المادة 16 على ضرورة حماية حقوق الأمومة وتوفير الإجراءات اللازمة لتحقيق توازن بين الحياة العائلية والمهنية.

اتفاقية CEDAW تشكل إطارًا قانونيًا لحقوق المرأة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالأسرة والحياة الأسرية.

- **اتفاقية حقوق الطفل :(CRC)**

تحدد حقوق الأطفال في مجموعة متنوعة من السياقات، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية والحق في الحماية من التشرد والاستغلال، إن اتفاقية حقوق الطفل (CRC) تغطي عدة جوانب متعلقة بقضايا الأسرة. فيما يلي بعض النقاط المهمة حول حقوق الطفل في سياق الأسرة وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل: [1]

- الحق في الحياة والنمو (المادة 6): تؤكد المادة 6 على حق الطفل في الحياة والنمو، وتلتزم الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان البقاء على قيد الحياة وتطوير القدرات الفردية للطفل.

[1]- الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child تم الاطلاع عليه في 2023/11/11.

- حق الطفل في الاسم والجنسية والعائلة (المادة 7): تؤكد المادة 7 على حق الطفل في الحصول على اسم وجنسية والتسجيل في السجلات الرسمية، وتحقيق الحق في العلاقات الأسرية.
- حق الطفل في الحماية من الاعتداء البدني أو التسييء (المادة 19): تلتزم الدول باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الطفل من جميع أشكال العنف والتسييء، بما في ذلك العنف داخل الأسرة.
- الاهتمام بخصوصيات الطفل (المادة 16): تؤكد المادة 16 على حق الطفل في الخصوصية، وتلتزم الدول بحماية الأطفال من التداول غير القانوني للمعلومات والتدابير التي قد تؤثر على خصوصيتهم.
- حق الطفل في العلاقات العائلية (المادة 9): تؤكد المادة 9 على حق الطفل في الحفاظ على علاقاته مع والديه، إلا في حالات تعارض ذلك مع مصلحة الطفل.

اتفاقية حقوق الطفل تعتبر إطارًا دوليًا هامًا لحماية حقوق الأطفال في سياق الأسرة والمجتمع.

- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري :(CERD)**

تحظر هذه الاتفاقية التمييز العنصري وتعزز المساواة في الحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري (CERD) تعنى بمكافحة التمييز العنصري في جميع المجالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأسرة. فقد بينت المادة (5) من الاتفاقية المساواة أمام القانون إذ تلتزم الدول الأطراف بضمان المساواة أمام القانون في جميع الحقوق المدرجة في الاتفاقية، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالحياة العائلية، كما تحظر المادة 5 أي تمييز عنصري في مجال الحياة العائلية وجميع العلاقات العائلية، مثل الزواج والعلاقات بين الأفراد والأسر، وتلزم

الدول باتخاذ تدابير لمنع التمييز العنصري في مجال الحياة العائلية وضمان حقوق الإنسان لجميع الأفراد، فاتفاقية CERD تعتبر جزءًا من الإطار الدولي لحقوق الإنسان الذي يسعى إلى القضاء على التمييز العنصري في جميع المجالات، بما في ذلك الأسرة.

ويتم تبني هذه الاتفاقيات والمواثيق على مستوى دولي، وتعزز قيم حقوق الإنسان والمساواة في مختلف جوانب الحياة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالأسرة وحقوقها.

ثانياً: التحفظات على إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

عرّفت إتفاقية فينا(1969) لقانون المعاهدات المُبرمة ،التحفظ في المادة(1/2/د)بأنه إعلان من جانب واحد أي كانت صيغته أو تسميته يصدر عن الدولة،عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها إلى معاهدة ما، وتهدف به إستبعاد الأثر القانوني أو تعديله لأحكام معينة في المعاهدات من حيث سريانها على هذه الدولة،ويُعرّف أيضاً أنه تصريح صادر عن إحدى الدول المشتركة في معاهدة ما، تُعرب فيه عن رغباتها عن عدم التقيد في أحد أحكامها أو تعديل مرماه أو جلاء ما يكتنف من غموض، وهو يُعد شذوذاً عن القاعدة العامة المبينة في المعاهدة ويتم التحفظ بشكل قرار تفسيري. والمقصود بالتحفظات من حيث المبدأ ،أن تستخدم مؤقتاً فقط عندما تكون الدول غير قادرة على إعمال مادة من مواد معاهدة ما.

المادة 19 من اتفاقية فيينا حول قانون المعاهدات لعام 1969 التي وإن أجازت للدول عند انضمامها إلى معاهدة ما إبداء تحفظات، إلا أنها اشترطت ألا يكون أي تحفظ منها منافيا لموضوع الاتفاقية وغرضها كما أن المادة 21 من هذه الاتفاقية تؤكد على عدم سريان التحفظات، وعلى أنه ليس لها أي أثر في القانون الدولي.وهذا ما أكدت عليه الفقرة الثانية من المادة 28 من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة ، والتي تنص على: "لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية وغرضها".

الدول العربية التي تحفظت على المواد السابقة من إتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)– وخاصة المادة السادسة عشر – لم تتحفظ على المادة الخامسة والمادة الرابعة والعشرين من نفس الإتفاقية، و التي تنص على انه: "تتعهد الدول الأطراف باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيد الوطني تستهدف تحقيق الأعمال الكاملة للحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية" فكيف يمكن لهذه الدول الموائمة بين تحفظها على المواد (2،7،9،15،16) من جهة والوفاء بالتزاماتها بمقتضيات المادتين الخامسة والرابعة والعشرين من الإتفاقية؟

تحفظات الدول العربية على سيداو تتعارض مع الوفاء بالتزاماتها في تطبيق معاهدات أخرى انضمت إليها سابقاً ؛ "الشرعة الدولية لحقوق الإنسان" إذ إن معظم الدول العربية المنضمة إلى سيداو قد سبق لها المصادقة على العهد الدولي الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية وأصبحت بذلك مطالبة بتطبيق جميع مقتضياته خاصة أنها لم تتحفظ على المادة 23 منه، والتي تنص على المساواة بين الجنسين داخل الأسرة.

المادة 27 من اتفاقية فيينا لا تجيز لطرف في المعاهدة ان يتمسك بقانونه الداخلي كسبب لعدم تنفيذ أحكام إتفاقية تم الإنضمام اليها.

معظم الدساتير العربية، تنص على المساواة بين الرجال والنساء/المواطنين أمام القانون وإذا كانت مقتضيات القوانين الوطنية المعمول بها الدول العربية سبباً لإبداء التحفظات على هذه الاتفاقية، فإنها بذلك تعتبر مخالفة للمقتضيات الدستورية لتلك البلد، ومن ثم فهي قوانين غير دستورية،(أي أن البلاد العربية تخالف دساتيرها).

عدد الدول الأطراف في الإتفاقية بلغ 186 دولة،منها الدول العربية بإستثناء السودان والصومال.وهناك 98 دولة وقعت على البروتوكول الاختياري، منها تونس وليبيا.

تاريخ الانضمام او التصديق على الإتفاقية متفاوت بين الدول العربية 1981–2009.

الدول الأطراف في هذه الاتفاقية عامة ضمنت وثائق مصادقتها على هذه الاتفاقية الكثير من التحفظات (العامة والخاصة) على موادها وبنودها.

والملفات للنظر أن عدد هذه التحفظات تجاوز ما أبدي من تحفظات على الاتفاقيات الأخرى لحقوق الإنسان، أو بصيغة أخرى أن هذه الاتفاقية كانت موضعاً للتحفظات أكثر من أي اتفاقية دولية أخرى.

بشكل عام ،بلغ عدد الدول التي أبدت تحفظات على إحدى مواد و/أو فقرات الاتفاقية 58 دولة،أي ما نسبته ربع عدد الدول الأطراف.والمادة 29 فقرة 1 كانت أكثر المواد التي أبدت الدول المختلفة تحفظاً عليها وهي المعنية بالتحكيم بين الاطراف المتنازعة.

التحفظات التي أبدتها معظم الدول العربية – التي انضمت إلى هذه الاتفاقية –تتعلق بمواد ستة أساسية وجوهرية ومحورية من الاتفاقية: بعضها يتصل بالمسائل الإجرائية في الأساس (المادة2)،منها يتصل بالأساسيات (المواد 7 و 9 و 15 و 16).بعض الدول العربية رفعت التحفظ التي كانت قد أبدته حين الإنضمام الى الإتفاقية،مثل الكويت رفعت التحفظ عل المادة 7، المتعلقة بالمشاركة بالحياة السياسية والعامة، والأردن رفعت التحفظ على الفقرة الرابعة من المادة 15 والمتعلقة بحرية الحركة والتنقل.

وقد أعربت لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في إحدى توصياتها العامة وبعد دراستها لتقارير مقدمة من الدول الأطراف "عن قلقها إزاء العدد الكبير من التحفظات التي بدا أنها لا تتناسب مع موضوع وغايات الاتفاقية" [1].

تأثير الاتفاقيات الدولية على اغتراب الأسرة:

لعل السؤال المنطقي، بعد استعراض أهم بنود تلك الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالأسرة، هو: هل تعزز تلك الاتفاقيات من التماسك الاسري؟ أم تدفع الأسرة إلى المزيد من الاغتراب عن حضارتها الاجتماعية وقيمها الثقافية؟

إن أثر الاتفاقيات الدولية على قضايا الأسرة يعتمد على نوعية الاتفاقيات ومدى تفعيلها في السياقات الوطنية، فالعديد من الاتفاقيات الدولية التي تركز على حماية حقوق المرأة والأطفال يمكن أن تؤدي إلى تحسين أوضاعهم داخل الأسرة من خلال تعزيز حقوقهم وحمايتهم من التمييز والعنف، وقد تتضمن بعض الاتفاقيات التزامات بتعزيز التعليم والتوعية في مجالات الصحة الأسرية وحقوق الإنسان. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين الفهم المشترك لقضايا الأسرة، كما أن بعض الاتفاقيات تسعى إلى ضمان سلامة الأفراد داخل الأسرة، بما في ذلك حمايتهم من العنف الأسري والاستغلال، غير أن الإشكال يبرز عندما يتطلب تنفيذ بنود الاتفاقيات تغييرات في القوانين الداخلية للدول لتتوافق مع التزاماتها الدولية. هنا يظهر الخلاف بين وجهة النظر الدينية الموجهة لتشريعات كثير من الدول الإسلامية والخليجية على وجه أخص، والوجهة المادية الوضعية المعبر عنها في

1- عايدة أبو راس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الدوحة، قطر، 2012.

التشريعات الأممية. تظهر أبرز وجوه الاختلاف والخلاف بين الوجهتين الدينية والوضعية حول قضايا الطلاق وتشريعاته، وحضانة الأطفال، وحقوق الإرث، ومسؤوليات تربية الأطفال والمشاركة في القرارات ذات الصلة، والدعوة إلى احترام مختلف أشكال تكوين الأسرة والقيم العصرية.[1]

1- الشيخ صالح بشير، أثر الاتفاقيات الدولية على قضايا الأسرة: الأسرة غير النمطية نموذجاً، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (12)، العدد (1)، 2023، ص50.

الفصل الثالث: الأسرة والمجتمع والدولة: مستقبل الشراكة المجتمعية حول قضايا الأسرة

هذا الفصل من الدراسة يتناول موضوع الأسرة والمجتمع والدولة من منظور مستقبل الشراكة المجتمعية حول قضايا الأسرة، وبالتركيز على تحليل العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة: الأسرة، المجتمع، والدولة، وكيف يمكن لهذه العلاقة أن تُسهم في تطوير وإدارة قضايا الأسرة بشكل فعال. وتشمل المعالجة القضايا الآتي ذكرها أدناه:

- دور الأسرة، حيث يناقش الفصل أدوار الأسرة التقليدية والمتغيرة في المجتمع، بما في ذلك ديناميكيات الأسرة وتأثيرها على الهياكل الاجتماعية.
- تأثيرات المجتمع، من خلال تحلل كيفية تأثير عوامل المجتمع المختلفة مثل القيم الثقافية، السياسات الاجتماعية، الأوضاع الاقتصادية، وأنظمة التعليم على الأسر.
- دور الدولة، بمناقشة السياسات الحكومية، الإطار القانوني، والخدمات العامة التي تؤثر على حياة الأسرة، مثل برامج الرعاية الاجتماعية وخدمات حماية الطفل وقانون الأسرة.
- الشراكة المجتمعية، إذ تستكشف الدراسة إمكانية التعاون بين الأسر والمجتمع والدولة من خلال التوافق على مبادرات مجتمعية وبرامج تعاون في مجال وصنع السياسات الداعمة للأسر ومعالجة التحديات مثل الفقر والتعليم والرعاية الصحية ومشاكل الأسرة.
- الاتجاهات المستقبلية، بالتعليق على الاستراتيجيات والسياسات المستقبلية في مجال قضايا الأسرة وظاهرة الاغتراب والتحولات القيمية ذات الصلة.

وقد اجتهدت الباحثة في التقيد بالأطر النظرية وعملت على تطبيق النظريات الاجتماعية ذات الصلة بفهم ديناميكيات العلاقة بين الأسرة والمجتمع والدولة.

بناء عليه، تم تقسيم الفصل إلى مقدمة حول النظريات الاجتماعية في مجال الأسرة وثلاثة مباحث غطت الموضوعات المذكورة أعلاه على النحو الآتي

- المبحث الأول: حوارات التشريع والثقافة على المستوى القطري.
- المبحث الثاني: التشريع والثقافة في المنظور الخليجي.
- المبحث الثالث: التشريع والثقافة وتحدي المواثيق الدولية.

المقدمة (النظريات الاجتماعية)

العلاقة بين الأسرة والمجتمع والدولة هي موضوع تحليل معقد ومتعدد الأوجه في العلوم الاجتماعية، فالاغتراب الأسري هو مصطلح يشير إلى الشعور بالانفصال أو العزلة داخل الوحدة الأسرية، حيث يشعر الأفراد بأنهم مستبعدون أو غير مرتبطين بأفراد الأسرة الآخرين، وتوجد عدة نظريات اجتماعية تساعد في تفسير الأسباب والتأثيرات المرتبطة بالاغتراب الأسري وعلاقتها به. فيما يلي بعض من هذه النظريات وكيف ترتبط بالاغتراب الأسري:

أولاً: نظرية الصراع :(Conflict Theory)

تركز هذه النظرية على النزاعات والتناقضات داخل المجتمع، بما في ذلك الأسرة بما في ذلك تلك التي تنشأ بين الأسرة والدولة. من وجهة نظر نظرية الصراع، الأسرة والدولة يمكن أن تكونا في توتر بسبب القضايا مثل السيطرة على التعليم والقوانين التي تؤثر على الحقوق والمسؤوليات الأسرية. [1]

وترى الباحثة أن الاغتراب الأسري يمكن أن ينتج عن الصراعات بين الأفراد، مثل النزاعات بين الوالدين والأطفال أو بين الشركاء، والتي تؤدي إلى شعور بالانفصال والتهميش داخل الوحدة الأسرية.

1- الحوامدة، كمال محمود حسن (2000م)، آثار ومظاهر الاغتراب في الجامعات السودانية والأردنية، أطروحة دكتوراه منشورة، جمهورية السودان، جامعة أم درمان الإسلامية، ص23.

ثانياً: نظرية التفاعل الرمزي :(Symbolic Interactionism)

هي نظرية اجتماعية تسعى إلى فهم كيفية تفاعل الأفراد والمجتمعات من خلال الرموز والمعاني التي يتفقون عليها. تأسست هذه النظرية على يد علماء الاجتماع الأمريكيين في القرن العشرين، مثل جورج هربرت ميد (George Herbert Mead) وهربرت بلومر (Herbert Blumer)، الذين طوروا أفكارها وأسسها النظرية. إن التفاعل الاجتماعي يعتمد بشكل كبير على الرموز (مثل اللغة والإشارات والإيماءات) التي تحمل معاني محددة. يفسر الأفراد هذه الرموز ويتفاعلون بناءً على المعاني التي ينسبونها لها، وتركز على العلاقات بين الأفراد تُبنى وتتطور من خلال التفاعل المستمر. يتغير فهم الأفراد للعالم من حولهم بناءً على تفاعلاتهم الاجتماعية اليومية، ويمكن من خلالها أن يفسر الأفراد ويعيدون تفسير تجربتهم الذاتية والعالم من حولهم بناءً على تفاعلاتهم مع الآخرين. هذا التأويل الذاتي يؤثر على سلوكهم واستجاباتهم، والواقع الاجتماعي هو بناء يتم تشكيله من خلال التفاعل المستمر بين الأفراد. المعاني والرموز تُنشأ وتُعاد تشكيلها باستمرار من خلال التفاعل الاجتماعي.[1]

وترى الباحثة يمكن توظيف هذه النظرية من خلال التركيز على التفاعلات اليومية بين الأفراد وكيف تشكل هذه التفاعلات الوعي والهوية الذاتية، فالاغتراب الأسري يمكن أن يحدث عندما تكون هناك فجوة في التواصل وفهم الرموز والإشارات داخل الأسرة، مما يؤدي إلى شعور بالعزلة وعدم الفهم.

1- الحوامدة، كمال محمود حسن (2000م)، مرجع سابق، ص23.

ثالثاً: النظرية البنائية–الوظيفية (Structural Functionalism):

تشبه النظرية الوظيفية لكنها تضع تركيزًا أكبر على البنى الاجتماعية ودورها في تحديد السلوك الاجتماعي[1]. الاغتراب الأسري قد ينشأ من التغيرات في البنى الاجتماعية، مثل تغير أدوار الأسرة بسبب التطورات الاقتصادية أو الاجتماعية، مما يؤدي إلى الشعور بعدم الانتماء والفهم. [2]

وترى الباحثة أن هذه النظرية تجد المجتمع كنظام من الأجزاء المترابطة التي تعمل معاً للحفاظ على النظام والاستقرار. من وجهة نظر وظيفية بنائية، الأسرة تقوم بوظائف حيوية للمجتمع مثل التنشئة الاجتماعية للأطفال وتوفير الدعم العاطفي، بينما الدولة توفر الإطار القانوني والمؤسسي الذي يحمي الأسرة ويدعمها.

كل هذه النظريات تقدم إطارًا لفهم الديناميكيات داخل الأسرة التي قد تؤدي إلى الاغتراب الأسري، ومن خلال فهم هذه النظريات، يمكن تطوير استراتيجيات لمعالجة وتقليل الاغتراب الأسري، مثل تحسين التواصل داخل الأسرة، تعزيز الدعم العاطفي، ومعالجة النزاعات بطرق بناءة.

1- عبد الله، مجدي أحمد محمد (2013)، الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكومترية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ص45.

2- Marc Schabracq & Cary Cooper (2003). To be me or not to be me: about alienation. Counselling Psychology Quarterly, Vol, 16. P: 32

المبحث الأول: حوارات التشريع والثقافة على المستوى القطري

تمثل حوارات التشريع والثقافة حول الأسرة على المستوى القطري موضوعًا بحثيًا يهتم بفهم ومقارنة كيفية تأثير القوانين والثقافة على الأسرة في كل من قطر والكويت وعُمان، لما لتلك الحوارات من خصوصيات ثقافية وتشريعية مميزة تؤثر على الديناميكيات الأسرية. في هذا السياق، يتم التركيز على عدة جوانب مهمة سيتم توضيحها فيما يلي.

أولاً: التشريعات الأسرية

التشريعات الأسرية والاغتراب الأسري هما مجالان مترابطان يؤثران بشكل كبير على بنية المجتمع ووظائفه. التشريعات الأسرية تشمل مجموعة من القوانين والأنظمة التي تنظم العلاقات داخل الأسرة، مثل الزواج، الطلاق، الحضانة، والإرث. من ناحية أخرى، الاغتراب الأسري يشير إلى شعور الفرد بالعزلة أو الانفصال داخل الوحدة الأسرية، والذي قد ينجم عن عوامل متعددة بما في ذلك التشريعات الأسرية، وتتمثل العلاقة بين التشريعات الأسرية والاغتراب الأسري فيما يأتي: التشريعات الأسرية الصارمة :قد تؤدي التشريعات الأسرية الصارمة أو التي لا تتناسب مع الواقع الاجتماعي للأفراد إلى الشعور بالاغتراب داخل الأسرة، خاصة إذا شعروا بأن هذه القوانين لا تحترم خياراتهم الشخصية أو الحاجة إلى التعبير عن الذات.

التغيرات الاجتماعية والثقافية :التغيرات السريعة في المجتمع والمعايير الثقافية قد تؤدي إلى تفاقم الاغتراب الأسري إذا لم تتطور التشريعات الأسرية بما يتماشى مع هذه التغيرات، مما يخلق فجوة بين الأجيال وبين الأفراد والنظام القانوني.

العدالة في التشريعات :التشريعات التي تفشل في توفير العدالة بين أفراد الأسرة، مثل تلك التي تميز ضد النساء أو الأطفال في قضايا الإرث أو الحضانة، قد تزيد من الشعور بالاغتراب والعزلة.

دعم الأسرة :التشريعات التي تعزز الدعم الأسري وتوفر آليات لحل النزاعات الأسرية بطريقة صحية يمكن أن تقلل من الاغتراب الأسري عن طريق تعزيز الانسجام والتفاهم داخل الأسرة.

التشريعات الأسرية في دول مثل قطر، الكويت، وعُمان تعكس تأثير القيم الثقافية والدينية، خصوصًا أن هذه الدول تتشارك في تقاليد إسلامية معينة التي تشكل جزء من النظام القانوني للأسرة. ومع ذلك، يمكن أن توجد اختلافات بين هذه الدول في تفسير وتطبيق هذه القوانين. حيث يتضمن النظر في القوانين المتعلقة بالزواج، الطلاق، حضانة الأطفال، والميراث في كل دولة.[1]

ويتم استكشاف كيف تعكس هذه القوانين القيم الثقافية والدينية في كل بلد؛ وفيما يأتي بعض الجوانب الرئيسة للتشريعات الأسرية في كل من قطر، الكويت، وعُمان: [2]

1. قطر:

التشريعات الأسرية في قطر تعتمد بشكل كبير على الشريعة الإسلامية، مع وجود بعض التعديلات التي تتناسب مع الإطار القانوني الخاص بالدولة. قطر، بوصفها دولة إسلامية، تضع الأسرة في مركز الاهتمام كونها اللبنة الأساسية للمجتمع، ومن ثم فإن القوانين الأسرية تهدف إلى حماية الزواج، الطلاق، الحضانة، النفقة، والإرث ضمن إطار يحترم تعاليم الإسلام.

لقد صدر قانون الأسرة في قطر رقم (22) عام 2006 وقد تطرق لمسألة تنظيم الزواج وحقوق الزوجين والطلاق والخلع والتفريق وأنواعه. والميراث ومنازعات المهر والمتاع، والنفقة

1- Milardo, Robert M. & Duck, Steve, Families as Relationships, Edizione Inglese, 2000.

2- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، المنامة، البحرين، ط1، 2012.

والنسب والحضانة والأهلية والهبة والوصية. كل ذلك قد نص عليه قانون الأسرة ليكون دليلًا شاملًا والمرجع القانوني الأول لكل من يعترض طريقه أي عائق في حياته الأسرية.

إن قانون الأحوال الشخصية هو عبارة عن عدة قواعد قانونية تنظم علاقة الأفراد بين بعضهم. من ناحية صلة النسب والزواج وكل ما ينشأ عنه من ولادة ومصاهرة وولاية وحضانة وحقوق وواجبات وما يمكن أن يعتريها من انحلال وما يترتب عليه من حقوق سواءً بالنفقة أو الحضانة أو الإرث أو الوصاية[1]، وبصورة عامة قانون الأسرة والأحوال الشخصية يضم ثلاث نقاط وهي:

أولاً: الزواج وأحكامه وجميع ما يترتب عليه من مهر ونسب وأحكام الأهليـة والوصايا وأنواعها.

لقد نص قانون الزواج في قطر على كافة أحكام الزواج وشروط عقد الزواج وآثاره. وفيما يلي بعضًا مما جاء فيه. [2]

المادة (12) من القانون المذكور نصت على شروط صحة عقد الزواج وهي:

- أهلية الزوجين وخلوهما من أي مانع شرعي.
- استيفاء شروط الإيجاب والقبول.
- وجود الولي والإشهاد بشروطه بحسب أحكام هذا القانون.

1- أحمد عارف، منتدى البحوث حول رفاه الأسرة في قطر: الأدلة لدعم السياسات الأسرية، الجلسة الثالثة: نتائج الدراسة حول أنماط دعم الأسر المتعايشة مع التوحد، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 26 فبراير 2019.

2- موزا النعيمي، إثبات عقد الزواج بين قانون الأسرة القطري والقانون رقم (21) لسنة 1989 بشأن الزواج من الأجانب (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة قطر، قطر، 2022.

أما بالنسبة لأحكام المهر قد نصت عليها المواد من (37) وحتى (41) حيث عرفت المهر بأنه ما يبذله الزوج من مال بهدف الزواج وكل ما يصح التزامه شرعًا يصلح لأن يكون مهرًا.

كما نص القانون أنواع الزواج وقدم حلولًا جذرية حول النزاعات التي يمكن أن تنشأ عن المهر. فضلا عن حقوق الزوجين وما يترتب على الزواج من آثار، وبحسب قانون الزواج من زوجة ثانية في قطر إن تعدد الزوجات يعتبر من الأمور المشروعة، وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية. إلا أن هناك عدة شروط نص عليها القانون سنطلعكم عليها: [1]

- المساواة بين الزوجة الأولى والثانية.
- أن يكون للرجل قدرة مالية وبدنية.
- إعلام الزوجة الأولى عند القرار بالزواج بثانية، علمًا ان القانون لا يعاقب بحال عدم إخبارها، وقد أجاز للمرأة أن تشترط بعقد زواجها عدم زواجه عليها، وهنا يكون من حقها فسخ العقد ومنع الزوج من أن يتزوج بأخرى.
- لا يمكن الجمع بين أكثر من أربع نساء بالوقت نفسه.
- العدل بين الزوجات، من خلال القسمة بينهن بالمساواة دون الميل لواحدة وتفضيلها بشيءٍ من متاع الدنيا.

1- أحمد عارف، منتدى البحوث حول رفاه الأسرة في قطر: الأدلة لدعم السياسات الأسرية، الجلسة الثالثة: نتائج الدراسة حول أنماط دعم الأسر المتعايشة مع التوحد، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 26 فبراير 2019.

يود الكثير من العمال في قطر بجلب زوجاتهم إليهم لذلك عليهم الحصول على تأشيرة مخصصة لإقامة الزوجة. وهذا ما دفع الحكومة القطرية لتيسير وتسهيل استقدام الزوجات ولكن من خلال شروط محددة أبرزها: [1]

- أن يكون لمقدم الطلب إقامة سارية وغير منتهية الصلاحية بقطر.
- أن يمتلك وثيقة تثبت أن مهنته مسجلة ضمن بطاقة الهوية القطرية.
- لابد من إحضار استمارة طلب استقدام الزوجة وتعبئتها بكافة المعلومات المطلوبة للإقامة أو الزيارة.
- لابد أن تكون استمارة الاستقدام مختومة من جهة العمل وكما يجب أن تكون مصدقة من وزارة الداخلية القطرية.
- ينبغي إرفاق الأوراق والمستندات المطلوبة كافة ودفع كامل الرسوم.
- لابد من الالتزام بالمواعيد المحددة سواء عند الدخول أو الخروج من قطر.

ثانياً: الطلاق وأحكامه وآثاره.

في دولة قطر، يُنظم الطلاق وأحكامه وآثاره من خلال القانون الأسري الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية بوصفه مصدر رئيسي للتشريع، مع مراعاة بعض الأحكام القانونية الخاصة التي تتماشى مع السياق الاجتماعي والثقافي للدولة. يعالج القانون في قطر جوانب مختلفة من الطلاق، بما في ذلك إجراءاته، شروطه، والآثار المترتبة عليه. [2]

1- محمد الكعبي، الزواج بالأجانب: دراسة فقهية مقارنة بالقانون القطري، رسالة ماجستير، جامعة قطر، قطر، 2023.

2- العياشي عنصر، الطلاق في قطر الحلول الاجتماعية والثقافية، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، 17-18 إبريل 2011.

الإجراءات :يجب أن يتم الطلاق في قطر من خلال القضاء، حيث يتقدم أحد الزوجين أو كلاهما بطلب للمحكمة للحصول على الطلاق. قبل إصدار حكم الطلاق، قد تحاول المحكمة التوفيق بين الزوجين من خلال جلسات الإرشاد الأسري.

الطلاق بالتراضي :يمكن للزوجين الاتفاق على شروط الطلاق والأمور المتعلقة بالنفقة وحضانة الأطفال وتقسيم الممتلكات بشكل ودي.

الطلاق لأسباب محددة :يمكن للزوجة طلب الطلاق لأسباب مثل الإهمال، العجز الجنسي، الأذى الجسدي أو النفسي، أو عدم الإنفاق.

ومن أهم آثار الطلاق ما يلي: [1]

- النفقة :يجب على الزوج دفع النفقة لزوجته المطلقة لفترة تعرف بـ"عدة" الطلاق، وهي مدة تستمر لثلاثة أشهر تقريباً، بالإضافة إلى نفقة الأطفال.
- حضانة الأطفال :تُمنح حضانة الأطفال عادة للأم، وفقاً للشروط التي تضمن مصلحة الطفل الفضلى، مع الحفاظ على حق الأب في الزيارة.
- تقسيم الممتلكات :يتم تقسيم الممتلكات المكتسبة خلال فترة الزواج بناءً على اتفاق الزوجين أو حكم المحكمة.
- إعادة الزواج :تنظم القوانين في قطر إمكانية إعادة الزواج بين الزوجين بعد الطلاق، وتختلف الشروط بناءً على نوع الطلاق (رجعي أو بائن).

الطلاق في قطر يتبع بشكل أساسي الأحكام الإسلامية، ولكن هناك أحكام خاصة قد تطبق في حالات معينة، مثل وجود زوجين من غير المسلمين أو من جنسيات مختلفة، حيث قد تؤخذ

1- المرجع نفسه.

في الاعتبار القوانين الخاصة بهم أو اتفاقيات دولية، وكما هو الحال في العديد من الدول، يعتبر آخر حل يتم اللجوء إليه بعد استنفاد كافة المحاولات لحل الخلافات الزوجية. يهدف القانون إلى حماية حقوق جميع الأطراف المعنية، لاسيما الأطفال، وضمان توزيع عادل للمسؤوليات والالتزامات بعد الطلاق.

2. **الكويت:** [1]

- الزواج: يجب أن يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ويحتاج إلى موافقة ولي الأمر وشهود.
- الطلاق: مشابه للنظام في قطر، ويمكن أن يتم بموافقة متبادلة أو عبر المحكمة.
- حضانة الأطفال والميراث: تخضع أيضًا لأحكام الشريعة الإسلامية، مع تفاصيل قد تختلف قليلًا عن قطر.

3- **عُمان:**

- الزواج: يتطلب موافقة الطرفين وولي الأمر، ويجب أن يكون وفقًا للشريعة الإسلامية.
- الطلاق: يمكن أن يتم عبر عدة طرق بما في ذلك الطلاق بالاتفاق، أو بقرار من المحكمة إذا لم يتم الاتفاق.
- حضانة الأطفال والميراث: تخضع لأحكام الشريعة، مع بعض الاختلافات المحلية في التطبيق[2].

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين.

2- سليمان الغتامي، وريا المنذري، تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد (7)، عدد (3)، 2013، ص356.

من المهم الإشارة إلى أن التشريعات الأسرية في هذه الدول يمكن أن تتغير وتتطور مع مرور الوقت، وقد يكون هناك تفاوت في التطبيق بين النظرية والممارسة. كما أن تأثير الثقافة المحلية والمعايير الاجتماعية يمكن أن يشكل دورًا في كيفية تفسير وتطبيق هذه القوانين.

ثانياً: القيم والعادات الثقافية:

يتم تحليل تأثير العادات والتقاليد، والقيم الثقافية على شكل الأسرة ووظائفها في كل دولة، وكيف تؤثر هذه العوامل على تطبيق القوانين، فالقيم والعادات الثقافية في قطر، الكويت، وعُمان تتشابه في العديد من الجوانب نظرًا لأنها دول خليجية لها خلفيات ثقافية ودينية مشتركة؛ ومع ذلك، يوجد أيضًا بعض الخصائص المميزة لكل دولة. فيما يلي نظرة عامة على القيم والعادات الثقافية في هذه الدول: [1]

1. قطر:

- الضيافة والكرم: تعتبر من القيم المهمة في المجتمع القطري، حيث يتم تقدير استضافة الضيوف وإكرامهم.
- أهمية الأسرة: تحظى العائلة بأهمية كبيرة، وترتبط العلاقات الأسرية بشكل وثيق.
- الاحترام للتقاليد: الحفاظ على التقاليد والقيم الثقافية والدينية مهم جدًا في المجتمع القطري.

1- عبد المالك التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية منذ منتصف القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2018؛ رشاد السيد وآخرون، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008؛ ومريم الخالدي، الاتجاهات نحو العادات والتقاليد كظواهر اجتماعية في المجتمع الأردني، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (170) الجزء الثالث، لسنة 2016.

- التحديث والانفتاح: في السنوات الأخيرة، شهدت قطر تطورًا وانفتاحًا، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتقاليد.

2. الكويت:

- رابطة العائلة والعلاقات الاجتماعية: تشكل دورًا مركزيًا في المجتمع الكويتي، مع تقدير كبير للروابط الأسرية.
- الضيافة: مثلها مثل قطر، تعد الضيافة جزءًا أساسيًا من الثقافة الكويتية.
- الحرية والتعبير: الكويت تتميز بمستوى أعلى نسبيًا من الحرية الإعلامية والتعبير الثقافي مقارنة ببعض جيرانها.
- الاحترام للعادات والتقاليد: رغم التحديث، يظل احترام التقاليد والقيم الدينية أمرًا جوهريًا.

3. عُمان:

- التنوع الثقافي: عُمان لديها تاريخ طويل من التجارة البحرية والتفاعل مع ثقافات مختلفة، مما أدى إلى تنوع ثقافي مميز.
- السلام والوسطية: تعتبر الوسطية والتسامح الديني من القيم البارزة في المجتمع العُماني.
- قوة العلاقة بين العائلة والمجتمع: العلاقات الأسرية والمجتمعية قوية، مع تقدير كبير للتقاليد الاجتماعية.
- الاحترام للبيئة والتراث: يولي العُمانيون اهتمامًا كبيرًا للحفاظ على البيئة الطبيعية والتراث الثقافي. [1]

1- سليمان الغتامي، وريا المنذري، تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد (7)، عدد (3)، 2013، ص356.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القيم والعادات قد تتغير وتتطور مع الزمن، ومن المهم ملاحظة تأثير التحديث والتفاعل مع الثقافات العالمية على المجتمعات في هذه الدول.

ثالثاً: الاختلافات والتشابهات في التشريعات والثقافة الأسرية بين قطر، الكويت، وعُمان، وتأثيرها على الحياة الأسرية.

الاختلافات في التشريعات والثقافة الأسرية

التشريعات والثقافة الأسرية في قطر، الكويت، وعُمان تحمل العديد من الخصائص المشتركة نظرًا لارتباطها بالدين الإسلامي والتقاليد العربية. ومع ذلك، هناك اختلافات دقيقة بين هذه الدول قد تؤثر على الحياة الأسرية. فيما يأتي بعض النقاط الرئيسية للتشريعات والثقافة الأسرية في كل دولة:[1]

1. قطر:

- التشريعات الأسرية في قطر تعكس مزيجًا من الشريعة الإسلامية وبعض الأحكام العرفية.

التشريعات الأسرية في دولة قطر تعكس بالفعل مزيجًا فريدًا من الشريعة الإسلامية وبعض الأحكام العرفية، ما يجعلها تتناسب مع الهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع القطري، مع الحفاظ على الأسس والمبادئ الإسلامية. هذا المزيج يهدف إلى توفير نظام قانوني متوازن يعالج قضايا الأسرة بطريقة تحترم التقاليد وتواكب الحاجات المعاصرة. فيما يلي بعض الأمثلة التي توضح كيف تعكس التشريعات الأسرية في قطر هذا المزيج:[2]

1- الزواج

الشريعة الإسلامية :تنص على ضرورة موافقة الطرفين، ووجود مهر، وشاهدين على عقد الزواج.

---

[1] – نزيه الجندي. التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث.

[2] – عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014.

الأحكام العرفية :تتمثل في الاحتفالات والتقاليد التي ترافق عقد القران، مثل الحفلات والولائم، التي تعكس الثقافة القطرية، فضلا عن تقاليد تتعلق بتحديد المهر.

2- الطلاق

الشريعة الإسلامية :توجيهات واضحة حول كيفية إجراء الطلاق وحقوق كل طرف.

الأحكام العرفية :قد تشمل الطرق التي تتبعها الأسر لمحاولة حل الخلافات بين الزوجين قبل اللجوء للطلاق، مثل التدخل الأسري أو الاستعانة بوسطاء.

3- النفقة والحضانة

الشريعة الإسلامية :تحدد مسؤولية الأب في الإنفاق على أطفاله وزوجته المطلقة خلال فترة العدة، وتوضح شروط حضانة الأطفال.

الأحكام العرفية :قد تظهر في التفاهمات الأسرية حول مقدار النفقة وتفاصيل حضانة الأطفال، بما يتجاوز الحدود الدنيا المحددة شرعًا، لتعكس استعداد الأسرة للتكيف مع الظروف المعيشية.

4- الميراث

الشريعة الإسلامية :توزيع الميراث وفقًا لأحكام محددة تشمل نسب مختلفة للورثة.

الأحكام العرفية :في بعض الحالات، قد تؤثر العادات الأسرية على توزيع بعض الأصول، لاسيما تلك غير المشمولة بشكل صريح في الشريعة، مثل الشركات العائلية.

5- الولاية على الزواج

الشريعة الإسلامية :تنص على ضرورة وجود ولي للمرأة في عقد الزواج.

الأحكام العرفية :تظهر في كيفية ممارسة هذه الولاية، حيث قد تكون هناك مرونة في اختيار الولي بناءً على العلاقات الأسرية والاجتماعية.

تعكس هذه الأمثلة كيف تمزج التشريعات الأسرية في قطر بين الأسس الشرعية والمرونة العرفية لتلبية حاجات المجتمع القطري، مع الحفاظ على القيم الدينية والثقافية.

كما إن التحديث والتطوير الاقتصادي في العديد من الدول، بما في ذلك المجتمعات التقليدية، أدى إلى تغيرات ملحوظة في أنماط الحياة الأسرية. هذه التغيرات تشمل تحولات في الهيكل الأسري، طرق التربية، العلاقات الزوجية، ودور الأفراد داخل الأسرة. رغم هذه التحولات، تظل القيم التقليدية تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الأنماط الأسرية.

2. الكويت:

- الكويت تتبع أيضاً التشريعات الأسرية المستمدة من الشريعة الإسلامية.
- توجد في الكويت درجة أكبر من الحرية الاجتماعية مقارنة ببعض الدول الخليجية الأخرى، مما يؤثر على ديناميكيات الحياة الأسرية.
- تلعب المرأة دوراً أكثر نشاطاً في المجتمع والحياة العامة مقارنة بالماضي.

3. عُمان:

- عُمان تعتمد التشريعات الأسرية التي تجمع بين الشريعة الإسلامية والعادات المحلية.
- المجتمع العُماني يتميز بتنوع ثقافي وتسامح ديني، مما ينعكس على الحياة الأسرية.
- العائلة تعتبر مكوناً أساسياً في النسيج الاجتماعي وتحظى بأهمية كبيرة في الحياة اليومية.

إن الاختلافات في التشريعات والثقافة الأسرية بين دول مثل قطر، الكويت، وعُمان يمكن أن تؤثر على الحياة الأسرية بعدة طرق: [1]

[1] – نزيه الجندي. التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث.

- النوع الاجتماعي ومكانة المرأة :اختلافات في التشريعات والممارسات الثقافية قد تؤثر على دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع. في بعض الدول، قد تكون للمرأة حريات وحقوق أكبر في التعليم، العمل، والمشاركة في الشؤون العامة، مما يؤثر على توزيع الأدوار داخل الأسرة.
- طرق تربية الأطفال :الاختلافات في القيم الثقافية والتشريعات يمكن أن تؤثر على مفاهيم تربية الأطفال، بما في ذلك القيم التي يتم تعزيزها، أساليب التعليم، وتوقعات السلوك.
- العلاقات الزوجية :القوانين المتعلقة بالزواج والطلاق تختلف بين الدول، وهذا يمكن أن يؤثر على العلاقات الزوجية. على سبيل المثال، قد تكون هناك اختلافات في الحقوق المالية، حضانة الأطفال، والأحكام المتعلقة بالطلاق.
- التماسك والدعم الأسري :القيم الثقافية والدينية يمكن أن تؤثر على مستوى التماسك والدعم داخل الأسرة. بعض المجتمعات قد تعطي أهمية أكبر للترابط الأسري والدعم المتبادل بين أفراد الأسرة

وحظيت كثير من دول العالم الإسلامي بنصيب وافر من هذه المؤسسات تشجيعاً للبحث في قضايا التماسك الأسري وحماية الأسرة، بوصفها المؤسسة التي يمثل الدين الإسلامي مرجعية قيمها وتشريعاتها. وقد شكلت التحديات التشريعية ذات الصلة بتفعيل المواثيق الدولية للطفل والمرأة معظم معالم ذلك الاهتمام المؤسسي، فلم يعد منحصراً في النوازل الفقهية فقط. وهذا يعني أن الاهتمام المعاصر بقضايا الأسرة قد عجل به التفاعل مع ظاهرة العولمة بأبعادها الثقافية والاتصالية والاقتصادية ،على أمل في ترشيد الاستجابة لها في السياقات المحلية.

وقد اتخذت العلاقة بين الدين والأسرة في سياقها المعاصر مسارين متباينين؛ ففي حين تركزت جهود بعض المؤسسات البحثية حول التأسيس المفاهيمي والمنهجي لهذه العلاقة بهدف إجراء تقنين متصالح مع مواثيق الأسرة الأممية في التشريعات المحلية ونشر قيمها في سياقات

مجتمعية مختلفة، عُنيت في المقابل دراسات طائفة من الأفراد والمؤسسات بالتركيز على الموقف الديني الشرعي من انعكاسات عولمة قيم الاتفاقيات الدولية للمرأة والطفل على هوية الأسرة ووظائفها ومستقبلها من منظور الاختلاف الثقافي الذي أغفلته تلك المواثيق ،والذي يلعب فيه الدين عاملاً حاسماً.

إن هذا التباين في فهم علاقة الدين بقضايا الأسرة المعاصرة يظهر بشكل واضح، وجلي، في عبارات القلق المعبر عنها في تقارير اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الدول التي تتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً لتشريعاتها وقوانينها. وهو في مجمله قلق من عدم المحافظة على أسرة قوية ومتماسكة تلتزم بالقيم الأخلاقية الدينية، ومن البرامج والأنشطة التي تركز على تماسك الأسرة ودور المرأة في الأسرة، حيث توصف في المنظور الحقوقي بأنها استمرار للسلوكيات الأبوية والقوالب النمطية التمييزية الراسخة فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع ،إذ تعدها اللجنة أنماطاً يجب تغييرها.

- تأثير التحديث والتغيرات الاجتماعية :الاختلافات في مدى تأثر الدول بالتحديث والتطورات الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تؤثر على الأسرة. على سبيل المثال، التوسع الحضري، الوصول إلى التعليم، والتغيرات في سوق العمل قد تؤدي إلى تغيير في الأنماط الأسرية التقليدية.
- التوجهات نحو الزواج والعلاقات :الاختلافات في القيم والتوقعات الاجتماعية قد تؤثر على توجهات الأفراد نحو الزواج، العلاقات، واختيار شريك الحياة.

من المهم ملاحظة أن هذه التأثيرات ليست ثابتة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

التشابهات في التشريعات والثقافة الأسرية

ورغم وجود اختلافات في التشريعات والثقافة الأسرية بين قطر، والكويت، وعُمان، هناك أيضًا العديد من التشابهات التي تميز هذه الدول، وهي غالبًا ما تنبع من مشاركتها في القيم والتقاليد الإسلامية والعربية. من بين هذه التشابهات: [1]

- الأساس الديني للتشريعات :التشريعات الأسرية في هذه الدول تعتمد بشكل كبير على الشريعة الإسلامية. القوانين المتعلقة بالزواج، الطلاق، والميراث، وحقوق الأطفال غالبًا ما تكون مستوحاة أو مبنية على أسس دينية.
- أهمية الأسرة :في كل من قطر، والكويت، وعُمان، تعد الأسرة وحدة أساسية في المجتمع ولها قيمة كبيرة. والحفاظ على العلاقات الأسرية القوية والاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة يُعتبر أمرًا مهمًا.
- النوع الاجتماعي على الرغم من وجود تغيرات في الأدوار الجندرية، إلا أن هناك بعض التقاليد الثقافية المتعلقة بأدوار الرجال والنساء التي لا تزال موجودة. تقليديًا، الرجال يُعتبرون المعيلين الرئيسيين والنساء يشكلن دورًا مهمًا في رعاية الأسرة وتربية الأطفال.
- الاحترام للكبار :الاحترام لكبار السن والعناية بهم هو جزء مهم من الثقافة الأسرية. يُنظر إلى كبار السن على أنهم يحملون حكمة وخبرة، وغالبًا ما يكون لهم دور استشاري داخل الأسرة.
- الزواج والعلاقات الأسرية :في هذه الدول، يعد الزواج عنصرًا مركزيًا في الحياة الاجتماعية. الزواج يُنظر إليه ليس فقط بوصفه اتحاداً بين فردين، بل بوصفه اتحاداً بين عائلتين.

1- طارق كمال، الأسرة والمشاكل الحياة العائلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص48.

- القيم الاجتماعية والأخلاقية :تشترك هذه الدول في العديد من القيم الاجتماعية والأخلاقية مثل الكرم، والضيافة، والأمانة، والتضامن الأسري.
- الاحتفالات والمناسبات الدينية :المناسبات الدينية مثل رمضان والعيدين (عيد الفطر وعيد الأضحى) لها أهمية كبيرة في هذه الدول وغالبًا ما تجمع الأسر معًا في احتفالات وطقوس خاصة.

هذه التشابهات تعكس الروابط الثقافية والدينية المشتركة بين هذه الدول، وتؤثر على كيفية تفاعل الأسر وتنظيمها ضمن هذه المجتمعات.

رابعاً: التحديات الاجتماعية والأسرية :

تواجه الأسر في كل من قطر، والكويت، وعُمان عدة تحديات اجتماعية وأسرية ناجمة عن التغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية التي تمر بها هذه المجتمعات. على الرغم من وجود خصوصيات محلية لكل دولة، يمكن تحديد بعض التحديات المشتركة: [1]

- التحديات الاقتصادية :الضغوط الاقتصادية، بما في ذلك تكاليف المعيشة المرتفعة وسوق العمل التنافسي، تؤثر على الأسر. في الكويت وقطر، على الرغم من الثروة النفطية، فإن تقلبات أسعار النفط يمكن أن تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، بينما تعمل عُمان على تنويع اقتصادها لتقليل الاعتماد على النفط.

[1] – يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والإشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، 2013، ص268

- التغيرات الاجتماعية والثقافية :التغيرات السريعة في البنية الاجتماعية والثقافية، مثل تأثير العولمة والتكنولوجيا، تطرح تحديات على القيم التقليدية وأنماط الحياة. وهذا يشمل تغير أدوار الجندر والتوقعات الاجتماعية.
- التعليم والتوظيف :تواجه الأجيال الشابة تحديات في مجال التعليم والعثور على فرص عمل ملائمة، مما يؤثر على قدرتهم على الاستقلال المالي وتكوين الأسر.
- الهوية الثقافية والاجتماعية :مع تزايد التعرض للثقافات الأخرى، لاسيما من خلال الإنترنت ووسائل الإعلام، تواجه الأسر تحديات في الحفاظ على الهوية الثقافية ونقل القيم التقليدية إلى الأجيال الجديدة.
- الاندماج الاجتماعي للمقيمين الأجانب :قطر والكويت، بشكل خاص، لديهما نسب عالية من العمالة الوافدة مقارنة بالسكان المحليين، مما يطرح تحديات الاندماج الاجتماعي والحفاظ على التماسك الاجتماعي.
- الضغوط النفسية والصحة العقلية :الضغوط الناجمة عن التوقعات الاجتماعية، والأدوار الأسرية، والتحديات الاقتصادية يمكن أن تؤثر على الصحة النفسية لأفراد الأسرة.
- الزواج والطلاق :معدلات الزواج والطلاق تشهد تغيرات، حيث يتأخر الزواج لأسباب تعليمية واقتصادية، بينما تشهد بعض الدول ارتفاعًا في معدلات الطلاق، مما يطرح تحديات أمام الاستقرار الأسري.
- التوازن بين العمل والحياة :العثور على التوازن بين متطلبات العمل والحياة الأسرية يمثل تحديًا، خاصة للنساء اللواتي يسعين للمشاركة بفعالية في سوق العمل.

وترى الباحثة أن هذه التحديات تتطلب استجابات متنوعة من الأسر، والمجتمع المدني، والحكومات لضمان الرفاهية والاستقرار الأسري في مواجهة التغيرات السريعة.

والعلاقة بين التحديات الاجتماعية والأسرية والاغتراب الأسري في دول الخليج تعد موضوعًا معقدًا يتأثر بعدة عوامل متداخلة ناجمة عن التغييرات السريعة والتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده هذه المنطقة. ودول الخليج، بفضل الطفرة الاقتصادية الناتجة عن النفط والغاز، شهدت تحولات هائلة في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر بشكل مباشر على الحياة الأسرية وأدى إلى ظهور تحديات جديدة. هذه التحديات تساهم بشكل أو بآخر في ظاهرة الاغتراب الأسري، والتي يمكن فهمها على أنها شعور الفرد بالانفصال أو العزلة داخل الوحدة الأسرية.

والاغتراب الأسري يمكن أن يظهر بأشكال متعددة، مثل: الاغتراب العاطفي :حيث يشعر الأفراد بانعدام الاتصال العاطفي أو التفاهم داخل الأسرة، والاغتراب الاجتماعي :عندما يشعر الفرد بأنه معزول أو غير مرتبط بأفراد أسرته، والاغتراب الثقافي :الشعور بالانفصال عن القيم والتقاليد الأسرية بسبب التأثيرات الثقافية الخارجية. [1]

ولمواجهة هذه التحديات والحد من الاغتراب الأسري، تحاول دول الخليج تعزيز البرامج التعليمية والتوعوية التي تركز على قيمة الأسرة والتماسك الأسري، وتقديم الدعم الاجتماعي والاقتصادي للأسر لتخفيف الضغوط المالية والاجتماعية، وتشجيع التوازن بين العمل والحياة للسماح بقضاء وقت أكثر مع الأسرة؛ ورغم هذه الجهود، لا يزال الاغتراب الأسري يمثل تحديًا يتطلب استراتيجيات متعددة الأبعاد تشمل التعليم، الدعم الاقتصادي، وتعزيز القيم الأسرية لضمان تماسك الأسرة والحد من الشعور بالاغتراب.

[1] – ناصري محمد الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية والرياضية، مرجع سابق، ص60.

المبحث الثاني: التشريع والثقافة الأسرية في المنظور الخليجي

في المنظور الخليجي، يشكل التشريع والثقافة الأسرية جزء أساسيًا من النسيج الاجتماعي، حيث تشكل العائلة دورًا مركزيًا في الحياة الاجتماعية والثقافية. والقوانين والممارسات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي تعكس توازنًا بين القيم الإسلامية التقليدية والتأثيرات الحديثة الناتجة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والعولمة.

التشريع الأسري:

- الشريعة الإسلامية :في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، تشكل الشريعة الإسلامية الأساس للتشريعات الأسرية، وتغطي قضايا مثل الزواج، والطلاق، والنفقة، والإرث. وتعكس القوانين التفسيرات المحلية للشريعة وتختلف في بعض التفاصيل من دولة لأخرى.
- التحديث والإصلاح :هناك جهود مستمرة لتحديث القوانين الأسرية لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمعات الخليجية، بما في ذلك تعزيز حقوق المرأة والطفل. وتسعى هذه الإصلاحات للموازنة بين الحفاظ على القيم التقليدية وتبني المعايير الدولية لحقوق الإنسان. [1]

الثقافة الأسرية:

- القيم الأسرية : تعد العائلة الوحدة الأساسية للمجتمع، وهناك تأكيد كبير على القيم مثل الاحترام المتبادل، والواجب، والتضامن الأسري.وغالباً ما تعيش الأجيال المتعددة تحت سقف واحد أو في محيط قريب من بعضها البعض، مما يعزز الروابط العائلية.

---

[1] – أفنان، مرجع سابق.

- دور المرأة والرجل :تحدد التقاليد أدوارًا محددة للجنسين داخل الأسرة، حيث يُنظر إلى الرجل عادة بوصفه العائل والمرأة بوصفها مسؤولة عن الرعاية والتربية. ومع ذلك، هناك تغيرات ملحوظة في هذه الأدوار نتيجة لزيادة تعليم المرأة ومشاركتها في القوى العاملة.
- الزواج والعلاقات الأسرية :يعتبر الزواج مؤسسة مقدسة، ويُشجع على الزواج ضمن الدين الإسلامي وغالبًا ما يتم تشجيع الزيجات داخل العائلة الواسعة أو القبيلة. الطلاق والزواج الثاني مسموحان ولكنهما يخضعان لقيود وإجراءات محددة.
- التحديات والتغيرات :تواجه المجتمعات الخليجية تحديات تتعلق بالتوازن بين التقاليد والتأثيرات الحديثة، بما في ذلك تأثيرات العولمة والتكنولوجيا على القيم الأسرية. هناك جهود للحفاظ على الهوية الثقافية مع التكيف مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية. [1]

التشريع والثقافة الأسرية في الخليج تقف عند مفترق طرق بين التقليد والحداثة، مع تجديد مستمر للمفاهيم والممارسات لتلبية احتياجات المجتمع المتغيرة مع الحفاظ على القيم الأساسية.

أولاً: الأسرة الخليجية وتحولاتها في مواكبة التحضر السريع

تشكل الأسرة مؤسسة منظومة بيولوجية اجتماعية تقوم على دعامتين. الأولى بيولوجية تتمثل في علاقات الزواج وعلاقات الدم خلال سلالة الأجيال والثانية دينية ثقافية حيث تنشأ علاقات المصاهرة من خلال الزواج الذي يقوم على أساس الشريعة وتعاليمها وهناك نوعان من الأسر من وجهة نظر علم الاجتماع تشكل الأسرة النواتية النوع الأحدث منهما، حيث تتكون من الزوجين والأبناء، وتقوم بمثابة وحدة مستقلة عن سواها من حيث السكن والحياة الاقتصادية

[1] – يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والإشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، 2013، ص268

والاجتماعية. أما الأسـر الأكثر قدماً وشـيوعاً خليجياً فهي الأسـرة الممتدة التي تشـكل أحد فروع القبيلة أو العشـــيرة، وتتكون عادة من ثلاثة أجيال (الأجداد، الآباء والأحفاد). ومن الشـــائع أن تعيش ضـمن حيز مكاني واحد كما يندرج ضـمنها علاقات القرابة (أعمام وأخوال وأبنائهم). توفر الأسـرة الممتدة الحماية والرعاية والفرص المهنية والاقتصـادية والاجتماعية لأعضـائها في مقابل الولاء والانتماء والطاعة. وتمارس الأسرة الممتدة ضـوابطاً عالية على سلوك أعضـائها وخياراتهم، حيث تتصـف بمرتبية المكانة فتعود المرجعية إلى الكبار على الصـغار على مدى الأجيال .كما تتصـف بتحديد واضـح لأدوار الزوجية والوالدية والبنوة والأخوة .وتشـكل الأسـرة الممتدة وحدات اجتماعية قوية (العزوة) مما يجعل الحدود واضـــحة ما بين داخلها وخارجها، كما تجد حلولاً لمشكلاتها من خلال نظام التعاضد ونظام السلطة الحاكمة لها. [1]

ومع عمليات التحضـر السـريع والنزوح من البادية والريف إلى المدينة والتأثر بمتطلبات التحضر أخذت الأسر النواتية تنتشر في الأجيال الجديدة لمجتمع الخليج. إلا أن الأسرة الخليجية النواتية، وعلى عكس مقابلها الغربي لازالت تتمتع بعلاقات مع الأسـر الممتدة: إنها أسـرة نواتية ذات علاقات ممتدة، مما يتجلى في تدخل أسرة الأصل في العديد من شؤون أسر الأبناء إضافة إلى ما توفره لها من وسائل المساندة والحماية على اختلاف أنواعهما ولابد في تخطيط السياسة الاجتماعية للأســرة الخليجية من الحفاظ على ايجابيات العلاقة مع الأســرة الممتدة، والعمل في الآن عينه على الحد من تدخلاتها التي يمكن أن تشكل عقبة أمام انطلاق الأبناء. [2]

---

[1] – يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والإشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، 2013، ص268

[2] – يوسف إلياس وآخرون، المرجع السابق، ص268

ثانياً: التحضر السريع وآثاره على الأسرة الخليجية:

أدت الطفرة النفطية والانفتاح على العولمة إلى عملية تحضر سريع في مجتمعات الخليج العربي .شـــكل هذا التحضـــر قفزة في التحول من حياة الريف والبادية إلى حياة المدنية الحديثة التي نمت بشكل سريع جداً على الطراز العمراني الغربي، استقطبت المدينة جل السكان حيث تركزت فيها الثروة وفرص العمل ترك هذا التحضر آثاراً كبيرة على الأسرة الخليجية على صعيد العلاقات والوظائف والأدوار والأوضـــاع، حملت الطفرة النفطية والتحضـــر الســـريع آثاراً إيجابية على الصعيد الاقتصادية والسكنية والصحية والتعليمية والخدماتية والمهنية، إلا أنها حملت كذلك مشكلاتها الناتجة عن التحولات السريعة.

كانت المدن الخليجية التقليدية تتكون من أحياء تضـــم كل الخدمات الحياتية من حركة اقتصادية وخدمات وترويح تتمحور حول ساحة الجامع الكبير وتشكل عالماً منسجماً يوفر فرص التفاعل والتواصل والتعارف والتآلف والتساند والجيرة والضبط المتبادل بينما قضت المدن الأبراج على هذه الوحدات الحياتية المتكاملة، حيث حل محلها خليط ســـكاني وثقافي يتمركز حول المجمعات التجارية الكبرى التي تجمع أسواق الاستهلاك وبعض الخدمات وتشكل مراكز التسلية والترويح حل محل الأحياء وتماسكها انفتاح المدينة المعاصـرة بكل خصـائصـها حيث أخذت الأســـواق الكبرى والمجمعات تغزو تدريجياً هذه الأحياء القديمة وتلغيها كي تبنى مكانها أبراجاً حديثة. ودفع سكان الأحياء القديمة إلى مناطق الإسكان الجديد التي استوعبت كذلك الوافدين الجدد من الريف والبادية وكذلك العمالة الوافدة على اختلافها، إضـــافة إلى الأجيال الشـــعبية الجديدة التي لا تجد لها سكناً في أحياء الأبراج؛ وهكذا انقسمت المدن الجديدة إلى أحياء سكن محمية خاصـــة بالوجهاء ورجال المال والأعمال والأثرياء الجدد ومجمعات ســـكن خبراء الإدارة وأسواق المال والشرائح التقنية العليا وجلهم من الوافدين، ومدن الإسكان الجديد التي تضم خليطاً

سكانياً يفتقر إلى التماسك والتعارف والتآلف السكاني، إضافة إلى بقايا أحياء قديمة تنتظر دورها كي تتحول إلى مجمعات من أكبر آثار هذا التحول فقدان العديد من شـــرائح الأســـر الخليجية لمجالها الحيوي التقليدي الذي يتصـف بالتماسـك والألفة والضـبط الاجتماعي. وبدلاً من تخطيط المدن الخليجية الحديثة لخدمة نوعية حياة مستدامة للسكان تحولت إلى مراكز خاضـعة أساسـاً لرأس المال العقاري والمالي الذي سيطر عليه من أتيحت لهم أكبر فرص الاستفادة من البحبوحة النفطية؛ حيث أصبح الربح العقاري هو المعيار الأول الحاكم لنشأة العمران الحديث. [1]

ومع أن السلطات الحاكمة أنشأت مدن إسكان حديث جيدة الخدمات للقادمين إلى المدينة وللذين هجروا من أحيائهم القديمة، إلا أنها تتصـف بالعزلة الاجتماعية الناجمة عن تباعد الروابط مع ذوي القربي، وهو ما يؤدي إلى تراخي التساند والتعاضد الاجتماعي الضروري لحماية الشرائح السكانية الأقل قدرة على مقاومة التحديات الحياتية المتزايدة على أكثر من صعيد ويؤدي ذلك كله إلى بروز احتمالات سوء التكيف والتراخي في المعايير السلوكية والالتزامات الأسرية.

حمل هذا التحضـر السـريع والوفرة المادية آثاراً إيجابية على الأسـرة الخليجية انعكسـت على الارتقاء بنوعية حياتها صـحياً وسـكنياً وتعليمياً واقتصـادياً، وانفتاحاً على العالم الرحب، كما حدثت تحولات في بنية الأسرة باتجاه الأسر النواتية وتغير المكانات والأدوار فيها باتجاه مزيد من التشـارك والمسـاواة والديموقراطية. إضـافة إلى بروز متزايد للنزعة الفردية والاستقلالية على صـعيد القرار والاختيار في شـــؤون الخطبة والزواج، وفرض المرأة لحقوقها، وحصـــولها على التعليم والتخصـص العالي والخروج إلى سـوق العمل واحتلال المناصـب فيه مع ما حمله من اسـتقلال

[1] – يوسف إلياس وآخرون، المرجع السابق، ص268

مالي واقتصـادي، وتحولت العديد من وظائف الأسـرة التقليدية الممتدة إلى المؤسـسـات العامة مع هذا التحول في بنية الأسرة وارتقاء أعضائها.

فرضـت كل هذه التحولات المتسـارعة في زمن قياسـي تحديات على الأسرة الناشئة لجهة توفير مقومات حياتها اقتصـــــادياً واجتماعياً، والتمكن من إدارة ذاتها وخوض غمار الانخراط في عالم العولمة المفتوح، ونال المرأة نصـــيب كبير من هذه التحديات بحيث أصـــبحت بحاجة إلى التمتع بالقوة والاقتدار والقدرة على تسيير الذات وشؤون الأسرة إضافة إلى ولوج ميدان العمل.

أصـبحت الأسـرة بحاجة إلى بناء الاقتدار الكلي للشـخصـية والتمتع بالصـحة النفسـية واللياقة الجســـمية والاقتدار المعرفي والنجاح في الانفتاح الثقافي والتعامل الإيجابي معه، وكذلك الحصانة أمام إغراءات الإعلام والإعلان وهوس الاستهلاك والتسوق.

كما طرحت على الأسرة تحديات تحول القيم وتخلخلها وصراعاتها ما بين الحداثة والتقليد وبين الحفاظ على الأصـــالة والإقبال على الانفتاح على العولمة ومعاييرها، وهكذا أخذت تطرح على الأســـرة الخليجية الحاجة إلى ابتداع صـــيغ فريدة من توازن الأصـــالة والانفتاح وتغيراته المتسارعة.

حملت كل هذه التحولات المتسـارعة ارتقاءً غير مسـبوق في نوعية حياة الأسـرة الخليجية إلا أنها حملت آثاراً ســلبية تتجلى في بروز العديد من المشــكلات التي تحتاج إلى ســياســات اجتماعية رشـيدة للتصـدي لها .تتعدد المشـكلات التي تعترض الأسـرة الخليجية راهناً وتتنوع ولا يجدي منهجياً وعملياً التعامل مع كل منها بمفرده معزولاً عن إطاره الاجتماعي والعام. [1]

[1] – المرجع السابق.

هناك العديد من الإشكاليات التي يواجهها المجتمع الخليجي: [1]

- إشكالية الرفاه وتحول أسلوب الحياة وتضم مشكلات الاسراف الاستهلاكي، والاتكالية على العمالة الوافدة، وضـــعف الإنتاجية، والعزوف عن الإعداد المتين للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك.
- إشكالية تماسك الأسرة: وتضم تراخي العلاقات الأسرية وتراخي الالتزام بالرباط الزوجي وأدوار الوالدية وبروز الميول الفردية والجنوح إلى إشباع نزواتها .ولقد نتج عن ذلك تكرار حالات الطلاق والهجر وتعدد الزيجات مع إهمال رعاية الزوجة السابقة والأبناء، وحالات التصدع الأسري الخفي، ومشكلات الصراع على المكانة وفرض الإرادة الشخصية على القرين والصـــراعات الناجمة عن الفجوة ما بين زيادة المتطلبات والطموحات ومحدودية إمكانات بعض شرائح الأسر.
- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء: وأبرز مشكلاتها تراخي رعاية الأطفال، ومشكلات الخدم/ المربيات، وتراخي رعاية المراهقين ومتابعتهم، وتحول المرجعية في الميول والســلوك من الأسرة إلى الإعلام والإعلان وتقنيات الاتصال والإعلام الاجتماعي.
- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي: وتتضمن كل من رعاية المسنين والأيتام والحالات الخاصة، وتراخي التكافل بصدد المطلقات والأرامل، وتراخي مشاركة الأسرة في العمل الاجتماعي وتنمية البيئة المحلية، كما تتضمن صعوبات رعاية وتكفل مجهولي الأبوين.

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين.

كل واحدة من هذه الإشكاليات وما تضمه من مشكلات تحتاج إلى خطط خاصة للشغل عليها علاجاً ووقاية، ولكن أهم من علاج المشكلات لابد للسياسة الاجتماعية للأسرة أن تعمل على بناء اقتدار الأسرة الكلي وتمكينها على مختلف الصعد الحياتية كي تحسن التعامل مع تحديات العولمة وانفجار الانفتاح وتسارع التحولات والتحصن في مواجهة الأزمات، وبحيث ترتقي بممارستها وأسلوب حياتها وصولاً إلى تحقيق تنميتها المستدامة، والمشاركة الفاعلة في التنمية المجتمعية. ويشكل كل من بناء الاقتدار والتمكين المحور الأساس في وضع السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية.

المبحث الثالث: التشريع والثقافة وتحدي المواثيق الدولية

التشريع والثقافة الأسرية في دول الخليج تواجه تحديات معقدة في ضوء المواثيق الدولية، خاصة تلك التي تتعلق بحقوق الإنسان، حقوق المرأة، وحقوق الطفل. هذه التحديات تنبع من الحاجة إلى الموازنة بين الالتزامات الدولية والقيم والمعتقدات الثقافية والدينية المحلية. [1]

أولاً: التحديات:

- الالتزام بالمعايير الدولية :دول الخليج، كأعضاء في المجتمع الدولي، قد وقعت على العديد من المعاهدات الدولية التي تعالج قضايا مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة. ومع ذلك، قد تتعارض بعض الأحكام في هذه المعاهدات مع التشريعات الوطنية المستندة إلى الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية.

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين<

- حقوق المرأة :تعزيز حقوق المرأة يعتبر من أبرز التحديات في ظل المواثيق الدولية. الجهود المبذولة لتحسين وضع المرأة وتعزيز حقوقها في مجالات مثل التعليم، العمل، والمشاركة السياسية قد تصطدم أحيانًا بالتفسيرات التقليدية للأدوار الجندرية.
- حقوق الطفل :التشريعات والممارسات المتعلقة بحقوق الطفل، بما في ذلك الحماية من العنف، التعليم، والرعاية الصحية، تواجه تحديات مماثلة. المواثيق الدولية تدعو إلى معايير حماية عالية للأطفال، والتي قد تتطلب تعديلات على القوانين والممارسات المحلية.
- الزواج والأسرة :قضايا مثل سن الزواج، حقوق الطلاق، والحضانة تعتبر مناطق رئيسية للتوتر بين المعايير الدولية والتشريعات المحلية. الجهود الرامية لمواءمة هذه القضايا مع المعايير الدولية تتطلب توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على الهوية الثقافية والدينية والتزامات حقوق الإنسان.

ثانياً: الجهود والتطورات:

رغم هذه التحديات، دول الخليج تبذل جهودًا للتوفيق بين التشريعات والممارسات الأسرية مع المعايير الدولية، من خلال إصلاحات تشريعية وبرامج توعية وتعليم. هناك تركيز متزايد على تعزيز حقوق المرأة والطفل وتطوير أطر قانونية تحترم القيم الثقافية والدينية مع الاستجابة للمعايير الدولية. [1]

تحقيق التوازن المطلوب يظل تحديًا مستمرًا، يتطلب حوارًا مستمرًا بين مختلف الأطراف المعنية واستكشاف طرق مبتكرة لدمج القيم الدولية مع الهوية الثقافية والدينية الفريدة لمنطقة الخليج.

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، ص39

ويمكن علاج الإشكاليات الأسرية من خلال ما يلي: [1]

1- إشكالية تماسك الأسرة :

وتضم الطلاق الهجر، العنف، تراخي الروابط الأسرية، التفاوت الكبير في سن الزوجين وتكاليف الزواج الباهظة مما يؤدي إلى العنوسة والزواج من أجنبيات وما ينجم عنهما.

لابد في علاج هذه الإشكالية من سياسة وطنية عامة تشتغل على تغيير الاتجاهات والعادات وأسلوب الحياة .وقد يكون من أهم عناصرها توفير أسس سلامة تكوين الأسرة منذ البدء من خلال أساليب التربية والتنشئة والتوعية بأهمية الأسرة بمثابة ضمانة للحصانة الوطنية .وقد يدخل ضمن هذه السياسة تغيير التعلق بمظاهر الوجاهة المتمثلة في المبالغة بالمهور وتكاليف الزواج. وكذلك تغيير الاتجاهات التي تجعل من الاقتران مجرد نزوة سرعان ما تخبو، وتكرار الانخراط في نزوات أخرى سواها.

وقد يكون من أبرز أساليب هذه الإشكالية توفير مقومات الصحة النفسية للأبناء وصولاً إلى النضج الشخصي والنضج العاطفي والجنسي مما يوفر الأسس المتينة والمستدامة لإنشاء الأسرة والتوافق الزوجي والرضى العاطفي والشراكة في بناء المستقبل. ويندرج ضمن هذه السياسة ضرورة تنمية حس المسؤولية والالتزام بديلاً عن تنامي الفردية والأنانيات الذاتية والجري وراء إشباعها.

2- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء :

وتتضمن تراخي رعاية الأطفال، وتأثير الخدم المربيات، وتراخي توجيه المراهقين، وانعكاسات عمل المرأة على تربية الأبناء، وتدنى ثقافة الصحة الإنجابية والتباعد بين الولادات.

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، مرجع سابق، ص38

ليس صحيحاً أن عمل المرأة هو المسؤول عن هذه الإشكالية. فهناك العديد من النساء اللواتي لا يعملن ولا يرعين أبناءهن .وهناك نساء يعملن ولكنهن ملتزمات بالأمومة بأفضل حالاتها بالطبع لابد من توفير الحلول للمرأة العاملة كي توفق ما بين العمل ورعاية الأبناء وهي معروفة وشائعة خليجياً.

التوعية والتثقيف لا يكفيان وحدهما وإنما لابد من قوانين تؤكد على الالتزام بالأمومة والأبوة وحسن رعاية الأبناء. كما لابد من تربية حس المسؤولية على صعيد الوالدية. ويتضمن ذلك تغيير الإعلام الخليجي الذي تنجرف قنواته التجارية في الترويج لفرط الاستهلاك وهوسه والتباري بصدده، مما ينتج عنه تصعيد الأنانيات الفردية، وانحسار حس الوالدية إلى مقام ثانوي.

ومن الإجراءات الفاعلة على هذا الصعيد قيام حملات وطنية للعودة إلى تعاليم الدين الحنيف في الوالدية ورعاية الطفولة تشكل هذه التعاليم برنامجاً متكاملاً في وضع أسس الصحة النفسية لدى الأبناء، مما ينمي حس الوالدية الملتزمة لديهم مستقبلاً، فمن يتمتع بتنشئة معافاة سوف يؤسس أسرة مستقبلية معافاة مع والديه ومن خلال تمثل نموذج الوالدين؛ أما رعاية المراهقة وتعامل الوالدين مع الشباب فيتطلب برنامجاً قائماً بذاته من المهارات الوالدية وتنميتها وهي مهارات يتعين أن تراعي خصائص العصر وما حملته من تغيرات في علاقات الآباء بالأبناء. [1]

3- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي:

وتتضمن كل من قضايا رعاية المسنين والحالات الخاصة، وتراخي الترابط الاجتماعي بصدد الأرامل والمطلقات وانحسار المشاركة الأسرية في العمل العام وتنمية البيئة المحلية، كما تتضمن رعاية وكفالة مجهولي الأبوين. وقد تكون هذه الإشكالية هي الأقل شدة من بقية

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، ص40 وما بعدها

الإشـكاليات، حيث تقديمات دول الخليج سـخية، إنما لا تتم في كنف الأسـرة بما يكفي. أخذت الأسـر النواتية تسـتسـهل الركون إلى خدمات مؤسـسـات الرعاية التي تنفق عليها الدولة، بحيث أخذت تتحرر من التزاماتها المادية والمعنوية الخاصـة بصـلة الرحم. المهم في الأمر هو العمل على تفعيل تعاليم الدين الحنيف وإيقاظ حس المسـؤولية عند الأسـر الخليجية على هذا الصـعيد بحيث تنحسر الرعاية المؤسسية إلى حدودها الدنيا، والأمر ذاته ينطبق على تفعيل الالتزام بالشأن العام والشـراكة في التنمية المحلية. وهناك تجارب رائدة خليجياً على هذا الصـعيد يمكن تعميمها. (1)

4- إشكالية الرفاه وضعف الإنتاجية وتحول قيم الأصالة:

وتضـم الإسـراف الاسـتهلاكي، والعزوف عن العمل المهني، وضـعف الإنتاجية وفرط الاتكال على العمالة الوافدة على اختلاف مسـتوياتها ومجالاتها. وهذه الإشـكالية وما ولدته من ميول وأسلوب حياة تكاد تكون المسؤول الأساسي عن بقية الإشكاليات، سواء على صعيد الأسرة أم على الصعيد الاجتماعي المكبر.

على أن التحول إلى التنمية المسـتدامة والقائمة على الشـراكة الفاعلة وتعبئة الجهود يتطلب صـياغة سـياسـات وطنية عامة تقوم على فلسـفة الإنتاج وترسـيخ ثقافة الانجاز والإتقان والبناء المعرفي والمهني .ولابد من التحول في هذه الفلسفة من معيار الاستهلاك ووجاهته باعتباره معيار القيمة ومرجعية الرؤية والتوجه والسـلوك إلى معيار الجد والجهد والإتقان والانجاز. وقد يكون في إعادة إعلاء شـأن تعاليم الدين الحنيف في هذا المجال وجعلها هي المرجعية ومعيار القيمة والنموذج الذي يحتذى هو الحل الأنجح على صعيد السياسة الاجتماعية والوطنية كليهما.

1- المرجع السابق، ص43.

وهو أمر ليس بالهين مع هجمة الإعلام وإغراق الشـــاشـــات بإعلاناته الاســـتهلاكية التي تخلق حاجات مصطنعة لدى المواطنين.

على أنه ليس من الواقعي الموضـــوعي في شـــيء تعميم مســـألة الرفاه هذه وآثارها على جميع الشـــرائح الأســـرية. فهناك قلة فقط هي التي تتمتع برفاه البحبوحة وبذخها هناك في المقابل شـرائح ليسـت بالهيئة من حيث الحجم لازالت تكافح من أجل بناء حياة كريمة من خلال الإعداد والجهد، ولا تنال دوماً كامل فرصـــها .كما أن هناك شـــرائح مهمشـــة تظل كلياً خارج نطاق رفاه البحبوحة.

5- **التمكين وبناء الاقتدار:**

إنه نواة السياسة الاجتماعية المستقبلية للأسرة الخليجية فلقد أصبح تمكين الأسرة حيوياً لقيامها بوظائفها الأساسية سواء في تنشئة الأبناء، أم في إدارة حياتها وضمان استمرار نمائها وهناك العديد من الأنشطة في برامج الأسرة الخليجية التي تندرج ضمن عملية التمكين، من مثل مشاريع الأسر المنتجة وبرامج القروض الصغيرة وبرامج التدريب التي تديرها المراكز الاجتماعية لنساء الأسر الشعبية والأرامل والمطلقات في مجالات الصناعات المنزلية أو للتأهيل لدخول سوق العمل، والتي يشارك فيها القطاع الخاص (بنوك وشركات). ويتضمن التمكين برامج محو الأمية لنساء الريف والمناطق الشعبية مما يؤسس لبناء الاقتدار عندهن على صعيد فتح آفاق المعرفة وإدارة شؤون الأسرة الحياتية ومهاراتها. ويندرج ضمنها برامج الوالدية وأساليب التنشئة المعافاة، وكذلك برامج التثقيف الزوجي والإعداد للزواج، وحل الصـــراعات الزوجية التي تتولاها برامج الإرشاد الأسري. وكلها جهود طيبة على طريق التمكين.

إلا أن هذه البرامج وأنشطتها لازالت تنفذ من قبل الجهات المسؤولة معزولة عن بعضها البعض، وهي بحاجة لأن تندرج في خطة وطنية عامة لتمكين الأسرة بشكل متزامن ومتكامل في

جميع وظائفها، بحيث تسند الأنشطة بعضها بعضاً، وتؤدي إلى رفع الكفاءة الكلية للأسرة ونوعية حياتها. كما لابد قبلاً من إجراء المسوح اللازمة لتشخيص أوضاع مختلف الشرائح الأسرية واحتياجاتها وإمكاناتها وظروفها والبناء على الأوجه الإيجابية فيها. ولابد من التنسيق كذلك بين مختلف الهيئات الرسمية والأهلية العاملة مع الأسرة، بحيث تتوضح أدوار كل طرف ومهامه. [1]

وترى الباحثة أنه لابد لهذه الخطة الوطنية من معايير أداء وأساليب متابعة وتقويم على المستوى العملاني المباشر والدوري والنهائي، وصولاً لقياس الإنجازات المتحققة وتعزيزها، والتدخل في وقت مبكر لعلاج المعوقات التي تعترض التنفيذ.

1- مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، ص50

الخاتمة

النتائج

إن البحث في إمكانات الحوار الحضاري في مواجهة مخاطر اغتراب الأسرة الخليجية، لاسيما في دول مثل قطر، والكويت، وعُمان، يقدم نتائج واعدة تستشرف مستقبل التواصل والتفاهم داخل الأسر والمجتمعات الخليجية. وهذه الدراسة الوصفية الاستشرافية تبرز الأدوار المحتملة للحوار الحضاري كآلية فعّالة للتصدي لتحديات الاغتراب الأسري، مع التركيز على ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً: أبرز المخاطر التي تهدد الأسرة الخليجية تتنوع بين التحديات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- التغيرات الاقتصادية :التحولات الاقتصادية الكبرى، بما في ذلك تقلبات سوق النفط، والتوجه نحو التنويع الاقتصادي، قد يؤدي إلى ضغوط مالية تؤثر على استقرار الأسرة.
- التأثيرات الثقافية الخارجية :الانفتاح الثقافي والتأثيرات الغربية عبر وسائل الإعلام والإنترنت قد يؤدي إلى تآكل القيم التقليدية والثقافية، مما يخلق تحديات أمام الحفاظ على الهوية الثقافية.
- التغيرات في النسيج الاجتماعي :التحضر والهجرة والتغير في أنماط الحياة، بما في ذلك ازدياد معدلات الطلاق وتأخر سن الزواج، تؤثر على البنية التقليدية للأسرة.
- الاغتراب الاجتماعي :الشعور بالاغتراب بين الأجيال، خصوصًا بين الشباب الذين قد يجدون صعوبة في الارتباط بالقيم والتقاليد الأسرية والثقافية الخليجية.
- التحديات التعليمية والمهنية :التوجه نحو التعليم العالي والمشاركة في سوق العمل، لاسيما بين النساء، قد يؤدي إلى تغييرات في الأدوار التقليدية داخل الأسرة.

- تحديات الصحة النفسية :قضايا مثل الضغط النفسي، والاكتئاب، والقلق تصبح أكثر شيوعًا بسبب الضغوط المعاصرة وقد تؤثر سلبًا على العلاقات الأسرية.
- التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي :استخدام التكنولوجيا بشكل مفرط يمكن أن يؤدي إلى تدهور التواصل الوجهي بين أفراد الأسرة ويزيد من العزلة الاجتماعية.

ثانياً: اتجاهات أدبيات مؤسسات البحث الخليجية تجاه ظاهرة اغتراب الأسرة عن مرجعيتها القيمية تظهر تنوعًا في التحليلات والتوصيات، لكنها تشترك في التأكيد على بعض النقاط الرئيسة:

- التأكيد على الهوية الثقافية والقيمية :تشدد الأدبيات على ضرورة تعزيز الوعي بالقيم والتراث الثقافي الخليجي في مواجهة التأثيرات الخارجية، مؤكدةً على أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية بوصفه عاملاً أساسياً للتماسك الاجتماعي.
- التربية والتعليم :تعتبر الأدبيات أن التعليم يلعب دورًا محوريًا في تشكيل الوعي بالقيم الأسرية والاجتماعية، مشيرةً إلى أهمية دمج التربية القيمية والثقافية في المناهج التعليمية.
- الدور المجتمعي والفردي :تحث الدراسات على تعزيز الدور المجتمعي والفردي في الحفاظ على القيم الأسرية، من خلال الحوار بين الأجيال والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تعكس القيم الخليجية.
- التحديات العصرية :تعترف الأدبيات بالتحديات التي تواجه الأسرة الخليجية في ظل العولمة والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مشددةً على أهمية إيجاد حلول توفيقية تحافظ على القيم الأساسية مع التكيف مع المتغيرات العصرية.
- التوصيات للسياسات :تقترح الأدبيات تطوير سياسات وبرامج دعم تهدف إلى تعزيز الروابط الأسرية والقيم الاجتماعية، بما في ذلك دعم الأنشطة الثقافية والتعليمية وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثاً: معالم الاستجابة الحضارية للتحديات الوجودية التي تواجه الأسرة الخليجية تتلخص في تطوير استراتيجيات شاملة تعالج التحديات على المستويات المفاهيمية والسلوكية، مع التركيز على الآتي:

- تعزيز القيم الأساسية :تأكيد أهمية القيم الدينية والثقافية التي تشكل جوهر الهوية الخليجية، وتعزيزها من خلال التعليم والإعلام والمبادرات المجتمعية.
- التربية الوالدية الفعّالة :تطوير برامج توعية للوالدين حول أهمية تربية الأبناء على القيم الأساسية وكيفية التعامل مع التحديات الجديدة التي تفرضها التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية.
- التعليم المتكامل :دمج القيم الأسرية والثقافية في المناهج التعليمية، وتطوير مهارات التفكير النقدي لدى الشباب لتمكينهم من التعامل بوعي مع الثقافات المتنوعة والتأثيرات الخارجية.
- الحوار بين الأجيال :تشجيع الحوار والتواصل بين الأجيال داخل الأسرة لتعزيز الفهم المتبادل ونقل القيم والتجارب.
- التوازن بين التقليد والحداثة :تطوير مفهوم الاستجابة الحضارية ليشمل القدرة على التوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والانفتاح على العالم، مع تبني التكنولوجيا والممارسات الجديدة بما يخدم القيم الأسرية والاجتماعية.
- دعم المؤسسات المجتمعية :تعزيز دور المؤسسات المجتمعية والدينية في دعم الأسر وتوفير الموارد والبرامج التي تساعد على مواجهة التحديات الوجودية.
- البحث والتطوير :تشجيع البحث العلمي حول قضايا الأسرة وتطوير سياسات قائمة على الدليل لمعالجة التحديات الأسرية.

التوصيات:

- الحاجة لمقاربة شاملة تجمع بين القيم الأساسية والممارسات العصرية للتكيف مع التحديات.
- التأكيد على الدور المركزي للأسرة في تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعي في مواجهة التغيرات السريعة.
- التأكيد على البرامج التعليمية والثقافية، التي تعزز الوعي بالهوية الثقافية وتشجع على الحوار بين الأجيال.
- تطوير منصات للحوار،وذلك بإنشاء منصات رقمية ومادية تشجع على الحوار وتبادل الآراء بين مختلف فئات المجتمع.
- تشجيع البحث والدراسات، تشجيع البحث والدراسات المتعلقة بقضايا الأسرة والاغتراب لتطوير استراتيجيات فعّالة للتعامل مع هذه التحديات.
- برامج دعم الأسرة :تعزيز برامج الدعم الأسري التي توفر المشورة والإرشاد للأسر التي تواجه تحديات.
- الحوار الحضاري يقدم إمكانات هائلة لمواجهة مخاطر اغتراب الأسرة الخليجية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

1- أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2004.

2- أحمد مصطفى خاطر، الخدمة الاجتماعية، ط3، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1997.

3- رشاد السيد وآخرون، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2008.

4- شاكر النابلسي، الحداثة والليبرالية معا على الطريق: السعودية أنموذجا، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2011.

5- طارق كمال، الأسرة والمشاكل الحياة العائلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

6- عايدة أبو راس، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، الدوحة، قطر، 2012.

7- عبد الله، مجدي أحمد محمد (2013)، الاغتراب والهجرة غير الشرعية، دراسة سيكومترية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

8- عبد المالك التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربية منذ منتصف القرن العشرين، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2018.

9- عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2014.

10-عمرو عبد المنعم سليم، المنهج السلفي عند الشيخ ناصر الدين الألباني، الرياض، 2008.

11-محمد الغزالي، الإسلام والمناهج الاشتراكية، ط4، القاهرة: مكتبة نهضة مصر، 2005.

12-محمد عاطف، الانسان والاغتراب، دمشق: سعد الدين للطباعة والنشر، 1997.

13-محمد عمارة، السلف والسلفية، القاهرة: وزارة الأوقاف، 2008.

14-مصطفى حجازي، تحديات ومتطلبات السياسة الاجتماعية للأسرة الخليجية، المنامة: المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، العدد 77، ابريل 2013.
15-مصطفى حجازي، نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (70)، 2021.
16-مصطفى حجازي، واقع الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (67)، 2011.
17-نهى عدنان القاطرجي، الأسرة في أدبيات الأمم المتحدة: التحولات، العوامل، الآثار، بيروت، 2016.
18-هشام الطالب وآخرون، التربية الوالدية: رؤية منهجية تطبيقية في التربية الأسرية: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرندن، فرجينيا، 2019.
19-هيئة التأصيل والتطوير النظري، الدين والقضايا الدينية في فكر البعث العربي الاشتراكي، تونس: منظمة الطليعة العربية، 2013.
20-وليد صالح الرميزان، الليبرالية في السعودية والخليج: دراسة وصفية نقدية، بيروت: دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
21-يوسف إلياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والإشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، 2013.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1. الحوامدة، كمال محمود حسن (2000م)، آثار ومظاهر الاغتراب في الجامعات السودانية والأردنية، أطروحة دكتوراه منشورة، جمهورية السودان، جامعة أم درمان الإسلامية.
2. كاميليا حلمي محمد، المواثيق الدولية وأثرها في هدم الأسرة، رسالة دكتوراه، بيروت: جامعة طرابلس، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، 2019.
3. محمد الكعبي، الزواج بالأجانب: دراسة فقهية مقارنة بالقانون القطري، رسالة ماجستير، جامعة قطر، قطر، 2023.
4. موزا النعيمي، إثبات عقد الزواج بين قانون الأسرة القطري والقانون رقم (21) لسنة 1989 بشأن الزواج من الأجانب (دراسة تحليلية مقارنة)، رسالة ماجستير، جامعة قطر، قطر، 2022.

5. ناصري محمد الشريف، مظاهر الاغتراب النفسي لدى طلبة التربية البدنية وانعكاساته على الطمأنينة النفسية، رسالة ماجستير، الجزائر، بسكرة: جامعة محمد بن خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2010.
6. هبة رءوف عزت، المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية، رسالة ماجستير، القاهرة: جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1992.

ثالثاً: المجلات العلمية:

1. إبراهيم محمد الكعبي، العوامل المجتمعية للعنف الأسري في المجتمع القطري، مجلة جامعة دمشق، مج29، العدد 3، 2013.
2. أحمد عارف، منتدى البحوث حول رفاه الأسرة في قطر: الأدلة لدعم السياسات الأسرية، الجلسة الثالثة: نتائج الدراسة حول أنماط دعم الأسر المتعايشة مع التوحد، معهد الدوحة الدولي للأسرة، 26 فبراير 2019.
3. أفنان أسامة جمل الليل، وهديل عبد الله أكرم، الاغتراب الأسري الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي لدى المراهقين، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مج6، ع23، مايو 2022.
4. حلا أحمد، مصر: ظاهرة الاغتراب المجتمعي وانعكاساتها، مجلة دراسات اجتماعية، القاهرة: المعهد المصري للدراسات، 25 ديسمبر 2018.
5. خالد عائش البقمي، الاتجاه الليبرالي في المملكة العربية السعودية: دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد 169، يوليو 2016.
6. سامر عبده عقروق، حوار الحضارات... مع من؟ ولمصلحة من؟، البرنامج الأكاديمي لدراسات الهجرة القسرية، تشرين أول، 2009.
7. سعد الهاجري، الشراكة بين الأسرة ومدارس التعليم الأساسي بدولة الكويت لتحقيق الفاعلية التعليمية – دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، العدد 175، 2017.
8. سليمان الغتامي، وريا المنذري، تقويم واقع الأسرة العمانية في تربية أبنائها لمواجهة العولمة في ضوء القيم الإسلامية من وجهة نظر الآباء والأمهات، مجلة الدراسات التربوية والنفسية، مجلد (7)، عدد (3)، 2013.
9. الشيخ صالح بشير، أثر الاتفاقيات الدولية على قضايا الأسرة: الأسرة غير النمطية نموذجاً، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (12)، العدد (1)، 2023.
10. محمد ولي الله عبد الرحمن الندوي، معالم الوسطية ومقوماتها في الإسلام، مجلة كلية الشريعة والقانون، طنطا، العدد 34، أكتوبر 2019، الجزء 2/1.

11. مريم الخالدي، الاتجاهات نحو العادات والتقاليد كظواهر اجتماعية في المجتمع الأردني، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (170) الجزء الثالث، لسنة 2016.
12. نايف شافي الهاجري، وعبد الله عجلان الدوسري، العنف الأسري ضد المرأة والطفل: دراسة في التشريعات الجنائية الكويتي والامريكي، المجلة القانونية، المجلد 10، العدد 3، الكويت، 2021.
13. نبيل حليلو، الأسرة وعوامل نجاحها، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الاسرة، 9-10 أفريل 2013.
14. نزيه الجندي. التنشئة السوية للأبناء كما يدركها الوالدان في الأسرة العمانية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث.

المراجع باللغات الأجنبية:

1- Alfred P. Rovai& Mervyn J. Wighting, Feelings of alienation and community among higher education students in a virtual classroom, *Internet and Higher Education* 8 (2005).
2- Marc Schabracq & Cary Cooper (2003). To be me or not to be me: about alienation. *Counselling Psychology Quarterly*, Vol, 16.
3- Milardo, Robert M. & Duck, Steve, *Families as Relationships*, Edizione Inglese, 2000.

مراجع شبكة الإنترنت:

1-سلامة إبراهيم النمر، الأسرة في الإسلام: أركانها، وأقسامها، موقع الألوكة، نشر بتاريخ 4 يونيو 2023، الرابط https://www.alukah.net/social/0/162796
2-صبري محمد خليل، نحو مذهب إسلامي الاشتراكية: دراسة في التأصيل لمفهومي العدالة الاجتماعية والاشتراكية، موقع سدارس، نشر بتاريخ 6 إبريل 2019، الرابط https://www.sudaress.com/sudanile/113711
3-قوانين الأحوال الشخصية في الوطن العربي بين المرجعيات الدينية ومتطلبات العصر، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، نشر بتاريخ 27أكتوبر 2015، الرابط https://www.mominoun.com/eventsl513

4-محمد نبيل الشيمي، السلفيون: الجذور والأفكار: دراسة وصفية، موقع الحوار المتمدن، العدد 3723، نشر بتاريخ 10 يونيو 2012، الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=307036

5-محمد بن علي المحمود، المرأة بين الحضور والغياب، جريدة الرياض، نشر بتاريخ ابريل 2004، الرابط https://www.alriyadh.com/18942

6- رؤية قطر الوطنية 2030. https://www.diwan.gov.qa/about-qatar/qatar-national-vision-2030?sc_lang=ar-QA

7- رؤية عُمان 2040. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://andp.unescwa.org/

8- محمد خالد، الغزو الفكري، والتطور التكنولوجي، بوابتان خلفيتان للتطرف، الأسرة العربية تحولات عميقة في عالم متغير، مجلة البيان، نشر في تاريخ 4 أكتوبر 2022، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي: https://www.albayan.ae/world/political-issues/2022-10-04-1.4528740

9-فهد اللوبان، الحلقة النقاشية «مدى التزام دولة الكويت بتطبيق المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة، جريدة الوطن، الكويت، نشر بتاريخ 11 مارس 2013، الرابط https://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=259605

10- خليفة المحرزي، الخلافات الزوجية في المجتمع الخليجي وانعكاساتها على الأسرة، المجلس الاستشاري الأسري، https://uafcc.com.

11- كاميليا حلمي: دراسة تحليلية نقدية لاتفاقية إسطنبول لبيان أثرها على الأسرة والمجتمع، https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=20702

12- وزارة التنمية الاجتماعية الميثاق الوطني والأخلاقي، قطر 5 فبراير 2024 متوفر على الرابط التالي https://www.qna.org.qa/ar.

القوانين والمواثيق الدولية:

1- وزارة العدل، الدستور القطري الدائم، الدوحة، وزارة العدل،2005.

2- وزارة العدل، قانون العمل القطري رقم 15 لسنة 2004، الدوحة: وزارة العدل، 2004.

3- وزارة العدل، قانون العقوبات القطري رقم 11 لسنة 2004، الدوحة: وزارة العدل، 2004.

4- الأمم المتحدة، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التقارير الأولية للدول الأطراف: حالة قطر، 28 نوفمبر 2011

5- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكافحة العنف ضد المرأة في سلطنة عمان، الأمم المتحدة، الاسكوا، 2020.

6- دستور سلطنة عمان، النظام الأساسي للدولة، المرسوم السلطاني رقم 101/ 1996.

7- قانون الأحوال الشخصية المعدل بالقوانين أرقام 61 لسنة 1996 و29 لسنة 2004 و66 لسنة 2007.
8- قانون الأسرة القطري رقم (22) لسنة 2006.
9- قانون الأحوال الشخصية الكويتي رقم (51) لسنة 1984 وتعديلاته.
10- قانون الأحوال الشخصية العماني رقم (601) لعام 1997 وتعديلاته.
11- اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-civil-and-political-rights
12- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، متوفر على الموقع https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/international-covenant-economic-social-and-cultural-rights
13- الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، متوفر على الموقع الإلكتروني الآتي https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child